# الْمَنْظُورَاتُ الْمُتَبَايِنَةُ لِلتَّنْمِيَةِ الْمُسْتَقِلَّةِ: الْمَبَادِئُ وَالْمُرْتَكِزَاتُ "الْحَالَةَ الْمِصْرِيَّةَ أُنْمُوذَجًا"

**د. هَانِي مُحَمَّد بَهَاءِ الدِّينِ***
hany.bahaa@arts.suezuni.edu.eg

**الملخص:**

اِسْتَهْدَفَ الْبَحْثُ الوقوف على مَاهِيَّة التَّنْمِيَةِ الْمُسْتَقِلَّةِ وَمَنْظُورَاتِهَا الْمُتَبَايِنَةِ، والمبادئ والمرتكزات التي تقوم عليها، وَمُعَايَرَتُهَا والحالة المصرية، ويندرج هذا الْبَحْثُ ضمن نمط الدراسات الْوَصْفِيَّةِ التَّحْلِيلِيَّةِ في علم الاجتماع، ويتبنى اَلْمَنْهَج الْمَزْجِيَّ؛ نظرًا لِجَمْعِهِ بين ما هو تَحْلِيلِي وما هو مَيْدَانِي، اِعْتِمَادًا على طريقتي التحليل الكيفي، والمسح الاجتماعي بالعينة؛ فالطريقة الأولي جاءت من أجل فحص الأدب التنموي، والوقوف على خبرة التنمية المستقلة، أما الطريقة الثانية فمن أجل اِسْتِقْصَاءَ رأي المجتمع المصري حول مبادئ ومرتكزات الْأُنْمُوذَجِ التنموي المستقل، عَبْرُ تَصْمِيمِ مِقْيَاسِ صِيغَ وَفْقُ تَدَرُّجَاتٍ ليكرت اَلْخُمَاسِيّ. وقد وقع اَلِاخْتِيَار على محافظة السويس كوحدة مكانية مُمَثِّلَةٍ للمجتمع المصري، بالتطبيق على عَيِّنَة عَرَضِيَّةٍ (غَيْرَ اِحْتِمَالِيَّةٍ) بلغت (٦٠٠ مفردة) مُمَثِّلَةٍ لمعظم خصائص المجتمع الأصلي. وَخَلَصَتْ نَتَائِجُهَا الْعَامَّةُ إلى ضرورة التَّدَرُّجِ صوب التنمية المستقلة، في ضوء المبادئ والمرتكزات التي قامت عليها الدراسة، وجاءت على درجة كبيرة من الأهمية والاحتياج، وَفَّقَ الْوَزْنُ النِّسْبِيُّ لكل منها وترتيبها في سلم أولويات التنمية في مصر. هذا وقد تحققت جميع الفروض التي انطلق منها الْبَحْثُ جُزْئِيًّا؛ حيث تَبَيَّنَ وُجُودُ فُرُوق ذَاتُ دَلَالَةٍ إِحْصَائِيَّةٍ لِإِدْرَاكِ المُستقصي منهم لمبادئ وركائز التنمية المستقلة تَعَزِّي إلى الخصائص الاجتماعية لِعينة الْبَحْثُ.

**الكلمات المفتاحية: التنمية المستقلة– الاعتماد على الذات– النظام العالمي– الاستقلال– التبعية– التحديث.**

* ) مُدَرِّسُ عِلْمِ اِجْتِمَاعِ التَّنْمِيَةِ بِقِسْمِ عِلْمِ اَلِاجْتِمَاع بِكُلِّيَّةِ الْآدَابِ جَامِعَةَ السُّوَيْسِ

**"هُنَالِكَ شَيْءٍ مَا سَيُبْنَى. وَإِذَا لَمْ نُشَارِكْ فِي هَذَا الْبِنَاءِ فَإِنَّ الآخرين سَيُحَدِّدُونَهُ لَنَا"**

نَبْتَدِئَ هذه الدراسة بهذه العبارة الْمُكَثَّفَةِ، والتي ينهي بها والرشتاين (Wallerstein, 1996: 105, 106). إحدى مُقَارَبَاتِهِ لأزمة النظام العالمي الرأسمالي الذي يرى بأنه يتجه فِي سَيْرورَتِه إلى نِهَايَاتٍ مَفْتُوحَةٍ وَمُبْهَمَةٍ وَخَطِيرَةٍ جِدًّا من جِهَةِ غَيرِ مُبَالَاتِنَا وَسَلْبِيَّتِنَا. وهذه إحدى الدواعي التي ننطلق منها نحو التنمية المستقلة.

**أَوَّلاً: إِشْكَالِيَّةُ الْبَحْثِ وَأَهَمِّيَّتِهِ:**

تواجه المجتمعات النامية اليوم حاضرًا تَكْتَنِفُهُ الضغوط من كل الاتجاهات، ومستقبلًا غامضًا مليئًا بالتحديات الداخلية والخارجية في ظل إجراءات التكييف والصدمات الخارجية والبيئة الاقتصادية الدولية السلبية، وبسبب نتائج اندماجها في سوق عالمية مُقَيَّدَةِ الْحَرَكَةِ أَوْ مَبْتُورَةٌ، اندماجًا تَبَعِيًّا عبر آليات الهيمنة والاحتكار؛ فأصبحت مُهددة بالابتعاد – إن لم يكن ابتعدت – عن نتائج تنميتها الوطنية. ويتجلى ذلك في المأزق التنموي الذي تمر به والسرعة التي يتزايد فيها تهميش اقتصاداتها اليوم، بسبب الحكم القاسي الذي يحكم حركة اقتصاد هذه المجتمعات بعد تقييد هامش هذه الحركة وكمؤشرات أساسية عن انتكاسة هذه الدول وواقع السوق الدولية (خراشي، ٢٠١٦: ١٨٨). وتُمثل التنمية للعالم النامي تَحديًا مَصِيرِيًّا في ظل تزايد وتائر التغيرات العالمية المُتتالية، وفي الوقت الذي يُسارع فيه العالم المتقدم لتحقيق قفزات سريعة في مجال التنمية من خلال الهيمنة على الموارد الحيوية للطاقة، والتسابق في مجال التكنولوجيا والبحث العلمي، والاستئثار باحتكار الصناعات المستقبلية، نجد أننا ما زلنا نحبو وندور في فلك التبعية الاقتصادية، وفي دوائر مفرغة من التخلف لا تكاد تنتهي حلقاتها، ما يقتضي البحث عن مخرج، والدفع بقوة لهذه المجتمعات حتى تخرج من كبوتها.

ويروج الاقتصاديون الرأسماليون أن آليات السوق كفيلة بتوفير شروط التنمية. إلا أن الوقائع والأحداث أظهرت أن هذه الأطروحة خاطئة لأن الآليات إياها أدت إلى تنمية مبتورة ليس إلا، ولم تُمكن من توفير شروط التراكم وشروط التوزيع العادل للثروة وشروط القضاء على الفقر وتوفير العمل لحاملي الشهادات والمؤهلين. بل إن تلك السياسات النيوليبرالية ساهمت ولازالت تساهم في تردي وعرقلة شروط الإقلاع الاقتصادي للمجتمعات النامية، وهو ما يستدعي تغيير هذا النموذج التنموي وإحلاله بنموذج التنمية المستقلة (زوبدي، ٢٠١٤: ٨٩، ٩٠). وتؤكد تجارب البلدان النامية أن الانفتاح غير المحسوب على العالم الخارجي، واعتماد وصفات البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) وصندوق النقد الدولي (IMF) يفضي إلى نمو مشوه وغير متوازن يعتمد على القطاعات غير الإنتاجية ويعمق التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي، ويغفل الأبعاد الاجتماعية والإنسانية للتنمية (النيال، ٢٠١٥: ١١٠). فعلى سبيل المثال عندما طبقت برامج صندوق النقد الدولي المتضمنة التقشف بالميزانية وتخفيض قيمة العملة وتحرير التجارة، وتطبيق التخصصية في أكثر من مئة بلد مدين، فقدت هذه البلدان كثيرًا من سيادتها الاقتصادية وسيطرتها على السياسة النقدية والضريبية، وأعيد تنظيم مصارفها المركزية ومؤسساتها المالية (تشوسودوفيسكي، ٢٠١٢: ٤٥).

وتدلل دراسة وتحليل وتقييم نماذج واستراتيجيات التنمية القائمة في العالم العربي على أنها غير فعالة لأنها لم تنجح في مُعالجة قضايا التنمية ومشاكل التخلف بشكل كاف (السالم، ٢٠٠٤: ٢٥٨، ٢٦٩). وأثبتت تجربة العقود الماضية، أن البلدان العربية قد واجهت مشكلات حادة بخصوص بناء تنميتها المستقلة وتحقيق تقدمها الاقتصادي والاجتماعي، ويمكن تقسيم هذه المشكلات إلى نوعين رئيسين: **النوع الأول**، هو تلك المشكلات التي نجمت عن تبني مفاهيم وأنماط وسياسات التنمية التي حاكت نموذج النمو في الدول الرأسمالية

الصناعية الأمر الذي تبلور في تعثر جهود التنمية ووصولها إلى طريق مسدود؛ لأنها لم تُرَاعِ خصوصية تلك المجتمعات الثقافية وبنائها الاجتماعي. **والنوع الثاني**، هو تلك المشكلات التي نجمت عن أنماط التعامل مع الاقتصاد العالمي في مجال التجارة الدولية، وفي الاستثمار والقروض الخارجية، ونقل التكنولوجيا، وهو الأمر الذي تجلى في استمرار ضعف الموقع النسبي لهذه البلدان داخل محيط الاقتصاد العالي، وفي دوام تبعيتها للقوى الخارجية (زرقين، وعبد الرازق، ٢٠١٣: ١٧٨).

يضاف إلى ذلك النظرة التجزيئية للتنمية، وفي هذا ينتقد دودلي سيرز التوجهات الكلاسيكية التي تربط التنمية بالمؤشرات الاقتصادية، ويقول إننا بهذا الفهم الخاطئ نختزل مشاكل التنمية وتحدياتها ونتهرب من مواجهة المسائل الفلسفية الشائكة والخاصة بالقضاء على مشاكل الفقر والبطالة واللامساواة والبحث عن أفضل الطرق لمعالجتها (Seers, 1972: 123-129). بمعنى أن التنمية الاقتصادية يجب أن تكون مقرونة بإحداث تنمية اجتماعية وسياسية في نفس الآن وإلا أختل التوازن وتعثر تحقيق التنمية بمفهومها الشامل. فنجاح التنمية لا يقاس بالمؤشرات الوهمية والإنجازات الشكلية والشعارات البراقة، وإنما يقاس بما حققته للإنسان من رفاهية ورخاء وبمقدار ما يتمتع به على أرض الواقع. وفي هذا شدد الاقتصادي الأمريكي جوزيف ستيجليتز (Joseph E. Stiglitz) على أنه لكي يعمل الاقتصاد بشكل جيد لابد من وجود تماسك اجتماعي، وأشار إلى ضرورة ضمان تقاسم أكثر عدالة لثمار التنمية، مُضيفًا أن الإنصاف يقتضي أن يشارك الفقراء في المكاسب حين يزدهر المجتمع وأن يشارك الأغنياء في الآلام حين يقع المجتمع في أزمة (ستيجليتر، ٢٠٠٣). وثمة قناعة علمية مفادها أن التنمية يمكن أن تقود إلى النمو بينما يتعذر الوصول إلى التنمية بمجرد تحقيق نمو اقتصادي متمثل بزيادة نصيب

الفرد من الدخل، وهناك أدلة كثيرة لاقتصاديات دول عربية خليجية حققت مزيد من النمو ولكنها لم تحقق تنمية حقيقية (الدليمي، ٢٠١١: ٤).

لذا نادي بعض المفكرين والباحثين العرب بضرورة البحث عن بدائل أفضل لتحقيق التنمية الشاملة في العالم العربي. ويجمع هذا البديل في تحقيق التنمية بين الأصالة والمعاصرة أي أنه يسعى لبناء الإنسان العربي بصورة عصرية لا تشوه هويته المميزة ولا تطمس تراثه الحضاري (المشروع النهضوي العربي، ٢٠١٣). وجاءت توصيات مؤتمر (إنقاذ الاقتصاد المصري: نحو برنامج بديل) بمشاركة عدد واسع من الخبراء الاقتصاديين والاجتماعيين في مختلف القطاعات، قدموا دراسات متعمقة حول أحوال الاقتصاد المصري وتوزيع الدخل القومي وانتهى المؤتمر إلى توصيات نابعة من اقتناع منظمي المؤتمر والباحثين المشاركين فيه بأن سياسات التنمية المستقلة المعتمدة على الذات والعدالة الاجتماعية هي أساس الخروج من الأزمة الراهنة (التيار الشعبي المصري، ٢٠١٣). وما زالت الدراسات (النيال، ٢٠١٥: ١١٠) تؤكد أنه في ظل عالم يحكمه الاعتماد المتبادل غير المتكافئ بين الدول المتقدمة الصناعية من جهة والدول النامية من جهة ثانية، وتسوده نزعة ليبرالية مفرطة تطلق العنان لقوى السوق دون ضوابط، وتهيمن عليه مؤسسات مالية وتجارية دولية وشركات عابرة للحدود، تظل التنمية المستقلة السبيل الأنجع للتخلص من التخلف والتبعية على نحو شامل وإنساني (أمين، ٢٠١٧: ٢٤-٣١). ولا يقتصر الهدف من تطبيق نموذج التنمية المستقلة على الخروج من دائرة التبعية واستكمال كل مقومات الاستقلال الوطني، سِيَاسِيًّا وَاقْتِصَادِيًّا، بل هناك أيضًا هدف تحقيق العدالة الاجتماعية لضمان رفع مُستوى المعيشة لأغلبية الشعب الكادحة، وتوفير سبل التقدّم لها وضمان استفادتها من الخدمات الأساسية للدولة بما يتناسب مع قدراتها (شكر، ٢٠١٣: ١٣٤).

ويذهب سيرز (Seers, 1972: 123-129) أن قياس ما تحقق من تنمية يكون بقياس ما حدث للفقر ومدى تحسن نوعية الحياة وانخفاض معدلات البطالة ومدى النجاح في تضييق الفجوة بين الريف والحضر وبين الأغنياء والفقراء. كما أنه لابد من تحقيق الاعتماد على الذات في تحقيق التنمية الحقيقية من خلال معرفة مدى اعتماد الاقتصاد المحلي على الخارج ودرجة التحرر من التبعية الاقتصادية. وأضاف مؤشر آخر يدل على التنمية وهو المتعلق بمدى مراعاة حقوق الإنسان في المجتمع لأن مؤشرات التنمية تهتم بتحسين نوعية الحياة بكافة جوانبها وتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع. وتبرز خصائص التخلف الاقتصادي بشكل أساسي في انخفاض مستوى المعيشة وهو السمة السائدة لمجتمعات الدول النامية (المتخلفة) مقارنة بمستويات المعيشة في مجتمعات الدول المتقدمة الاقتصادية، وتقاس بأسلوبين: **الأول** الأسلوب الكمي: ويعتمد على متابعة عدد من المؤشرات الاقتصادية المُعبرة عن مستويات المعيشة داخل المجتمع، مثل: (متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ومعدل نموه، وعدالة توزيع الدخل القومي) تلك المؤشرات يمثل الانخفاض في معدلاتها تراجع في مستويات المعيشة. **والآخر** الأسلوب الكيفي: مُقاسًا بمؤشرات التعليم والصحة والأمن الغذائي والإسكان ويعتبر انخفاض مستوياتها عن تراجع مستويات المعيشة داخل الدول التي تنخفض بها.

ويمكن تقييم الحالة التنموية للمجتمع المصري من خلال مطالعة سياسات ومسارات الاقتصاد المصري، بعد تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ باتفاق مع صندوق النقد في أغسطس من العام ٢٠١٦، ثم بدأت الإجراءات التنفيذية تتوالى منذ بدايتها بقرار تحرير سوق الصرف وتعويم الجنيه المصري، ومراجعة سياسات ترشيد الدعم في جميع القطاعات، أبرزها رفع الدعم عن الوقود، فضلًا عن تقليل الموظفين الحكوميين العاملين بالقطاع العام. ومنذ

بداية برنامج الإصلاح وإعلان الحكومة المصرية حالة التقشف، شد المصريون الأحزمة استعدادًا للأزمات التي خلفتها القرارات الصعبة، لكنهم يراهنون في الوقت نفسه على أنهم سوف يودعون هذه الأزمات مع الانتهاء من تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي.

وثمة تحسن في المؤشرات الكلية للاقتصاد فقد بلغ معدل النمو في مصر (٥.٥%) خلال الربع الثاني من العام ٢٠١٩/١٨، وهو الأعلى منذ عشر سنوات حسب بيانات وزارة التخطيط. حيث بلغت نسبة النمو في العام السابق للثورة المصرية مباشرة (٥.١%) ومن ثم انخفضت إلى (١.٨%) في عام الثورة المصرية، ومن ثم بدأ في التصاعد ليعود إلى الأرقام المتوسطة له مع العام ٢٠١٥/١٤. ويعد هذا التطور إِيجَابِيًّا على الاقتصاد الكلي من حيث قدرة الاقتصاد على النمو بشكل إيجابي مستمر (وزارة التخطيط، ٢٠١٩). وفي جانب آخر، فقد ارتفعت نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى ٤٤ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٦ بعد أن كانت ١٥ مليار دولار عام ٢٠١٣. كما أن نسبة التضخم انخفضت من (٣٠%) في العام ٢٠١٧ إلى (١١.١%) في العام ٢٠١٩ (وزارة المالية المصرية،٢٠١٩) تلك المؤشرات الإيجابية هي ما دفعت صندوق النقد الدولي لوصف ما حققته الحكومة المصرية بالنجاح (Lagarde, 2019).

**شكل (١). تطور معدل النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الفترة من ٢٠١٣/١٢ وحتى ٢٠١٩/١٨م**

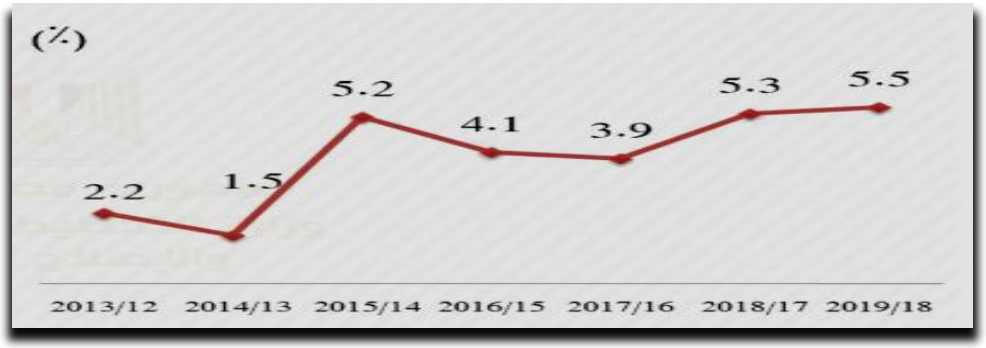


**المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (٢٠١٩).**

إلا أن ثمة مخاوف من تأثير الدين على عملية التنمية فقد تخطى حجم الدين العام المصري نسبة ٩٧% من الناتج المحلي، وبلغ حجم الدين الخارجي ٩٣ مليار دولار (النمر، ٢٠١٩: ٣). ما يشكل نسبة ٣٥.٤% من الناتج المحلي إضافة إلى أن الدين المحلي يشكل ٨٤.٨ % وقد استطاعت الحكومة خفض هيكل الدين من الديون قصيرة الأجل من ٨.٢ مليار جنيه للعام المالي ٢٠١٦/١٥ إلى ٥.٦ مليار جنيه للعام ٢٠١٧/١٦ (البنك المركزي المصري، ٢٠١٩). وعن علاقة الدِّينِ بالتنمية في الحالة المصرية انتهت دراسة (El-Mahdy & Torayeh, 2009: 25-55)، أن حالة الدِّينِ المصري خلال الفترة بين ١٩٨١ وحتى ٢٠٠٦م أثرت سَلبًا على عملية التنمية إلا أن الدِّينِ حافظ على استدامته في الفترة من ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٦. كما قامت دراسة أخرى (Massoud, 2015: 17-29)، باستعراض الدين المحلي في الفترة من ١٩٩١ حتى ٢٠١٣ مع إضافة توقعات لاستدامة الدين حتى عام ٢٠٢٠، ووجدت الدراسة أن الدين المحلي مستدام حتى ٢٠٢٠، إلا أن الحكومة مع ذلك يجب ألا تفرط في عملية الاستدانة، حتى لا ينعكس ذلك سَلْبِيًّا على السياسات المالية المتاحة. فارتفاع معدلات الدين تعني في النهاية ارتفاع معدلات أقساط الدِّينِ

المدفوعة والتي تبتلع ٣٨.٤% من الموازنة العامة تاركة نسبة ٦١.٦% لبقية المصروفات، مما أدى إلى تهميش نسبة الاستثمارات لتبلغ ٢.٨% فقط من الناتج المحلي، مما يؤثر بشكل سلبي على عملية التنمية (وزارة المالية المصرية، ٢٠١٩).

وإجمالًا أدت السياسات المالية التي اتبعتها الحكومة المصرية وفقًا لبرنامج صندوق النقد الدولي إلى استقرار سعر الصرف خلال العامين الماضين ٢٠١٨/٢٠١٧ موخفض معدل التضخم وارتفاع الناتج المحلي لمستويات ما قبل الثورة. إضافة إلى قيام الحكومة بإعادة ترتيب هيكل الدين العام بتخفيض الدين قصير الأجل لحساب متوسط وطويل الأجل (النمر، ٢٠١٩: ٩). إلا أنه وبعد عقود طويلة من محاولات النمو لا يزال الاقتصاد المصري يعاني من مشاكل التخلف والتبعية بل ويبدو بالفعل أنها تتعمق وتتخذ أشكالًا جديدة، وإن ظل جوهرها واضحًا متمثلًا في فقدان المجتمع المصري للسيطرة على شروط الإنتاج وتجدد الإنتاج، فضلًا عن ضعف واختلال هيكل ذلك الإنتاج وما يترتب على ذلك من اعتماد كبير على العالم الخارجي في تلبية الاحتياجات المحلية، ومن عجز مصاحب في ميزان المعاملات الجارية، ثم ارتفاع في الديون الخارجية وأعباء خدمتها (نور الدين، ٢٠١٧: ٣٨). ورغم التحسن الظاهري في المؤشرات الكلية للاقتصاد، إلا أن هذا التحسن لا ينفي التداعيات السلبية التي حدثت نتيجة لتلك الإصلاحات، مثل استمرار ارتفاع معدل اللامساواة وارتفاع مستويات الفقر واحتدام أزمة البطالة، فضلًا عن تواضع بعض مؤشرات التعليم والصحة والأمن الغذائي والإسكان.

وعن انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية: على المقابل من النتائج الإيجابية التي حققتها الحكومة بالسياسات المالية الحالية إلا أن الأمر ما زال شديد السوء في نسب اللامساواة الاقتصادية؛ حيث يشير تقرير الثروة العالمية (Credit Suisse,2014: 125,126)إلى أن مصر من ضمن أعلى ١٢ دولة في اللامساواة

حيث يستحوذ ١٠% من السكان على نسبة ٧٠% من الاقتصاد. كما ارتفعت حصة أغنى ١% من السكان من ٣٢.٣% عام ٢٠٠٠ لتصل إلى ٤٨.٥% عام ٢٠١٤، وانخفضت في المقابل حصة الـ (٩%) التاليين من ٢٨.٧% إلى ٢٤.٨% لتصبح من نصيب أغنى ١% وليس من نصيب باقي فئات الشعب .وإجمالًا فإن أغنى١٠% في مصر يملكون ٧٣.٣% من الثروة. كما يشير "مؤشر جيني" حسب (كريديه سويس)، وهو مؤشر لقياس التفاوت في الدخل حيث يشير الرقم (٠) إلى أن الجميع يحصلون على نفس الدخل والرقم (١) إلى أن الدخل يحصل عليه فرد واحد فقط، وأن النسبة في مصر بلغت (٠.٨٧).

إضافة إلى ذلك، تشير نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٨/١٧، أن نسبة الفقر في مصر ارتفعت لتبلغ ٣٢.٥%، مقابل ٢٧.٨% في البحث السابق عام ٢٠١٥، بزيادة بلغت نسبتها ٤.٧%. ووفقًا للنتائج تحدد خط الفقر في هذا العام عند ٨٨٢٧ جنيهًا للفرد، لافتًا إلى ارتفاع متوسط إنفاق المصريين إلى ٥١٤٠٠ جنيه في العام، مقابل ٣٦.٧ ألف جنيه في عام ٢٠١٥ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩أ)، لكن ذلك وفق سعر صرف الدولار في الوقت الحالي عند مستوى ١٦.٥٥ جنيه. وفيما ترى الحكومة المصرية أن متوسط دخل الفرد قفز من مستوى ٣٦ ألف جنيه في العام ٢٠١٥ إلى مستوى ٥١٤٠٠ جنيه في العام ٢٠١٨، مُسجلًا ارتفاعًا بنسبة ٤٠%، لكن مع احتساب سعر صرف الدولار خلال العام ٢٠١٥ حينما كان يساوي ٨.٨٨ جنيه فإن متوسط دخل الفرد في العام ٢٠١٥ كان يبلغ نحو ٤١٣٢ دولارًا، وهو ما يشير إلى تراجع متوسط دخل الفرد من مستوى ٤١٣٢ دولارًا إلى مستوى ٣١٠٥ دولارات بنسبة انخفاض تقدر بنحو ٢٤.٨٥%.

كما أشارت نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠١٨/١٧، إلى أن متوسط الدخل السنوي للأسرة المصرية ارتفع بنسبة ٣٣.٢٥% ليصل إلى ٥٨٩٠٠ جنيه خلال العام ٢٠١٨، مقابل نحو ٤٤٢٠٠ جنيه خلال العام

٢٠١٥ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩أ). وأيضًا، وبنفس الطريقة ومع احتساب سعر صرف الدولار عند مستوى ٨.٨٨ جنيه في العام ٢٠١٥، فإن متوسط دخل الأسرة كان يساوي وقتها ٤٩٧٧ دولارًا، مقابل نحو ٣٥٥٨ دولارًا في العام ٢٠١٨، مسجلاً بذلك نسبة انخفاض تقدر بنحو ٢٨.٥%. وهذه هي حقيقة الأرقام المعلنة بخصوص الدخل والفقر في مصر. وعلي الرغم من البرامج الحكومية لتوفير الضمان الاجتماعي مثل برنامج تكافل وكرامة، إلا أنه لا يغطي سوى عَشْرَةُ ملايين مواطن أي ما يعادل ١٠% من إجمالي السكان (النمر، ٢٠١٩: ٩). وارتفعت قيمة الدعم الغذائي للأسرة ليصل إلى متوسط ٢٠٠٠ جنيه سَنَوِيًّا، مقابل ٨٦٠ جنيهًا عام ٢٠١٥، كما أن الدولة ما زالت تغطي ٨٨.٥% من الأسر المصرية بالدعم التمويني حتى أكتوبر ٢٠١٨ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩أ). وعلي الرغم من استمرار شكاوى المصريين من ارتفاع الأسعار، إلا أن البيانات الرسمية الصادرة عن (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،٢٠١٩ ب: ١٢)، كشفت انخفاض معدل التضخم العام لشهر يونيو ٢٠١٩، على المستويين الشهري والسنوي، ليأتي على المستوى السنوي مسجلا ٨.٩%، مقابل ١٣.٨%، خلال الشهر المماثل من عام ٢٠١٨، ومنخفضًا عن شهر مايو ٢٠١٩، الذي سجل فيه ١٣.٢%.

**شكل (٢). معدلات التضخم لإجمالي الجمهورية (السنوي والشهري) لأسعار المستهلكين.**

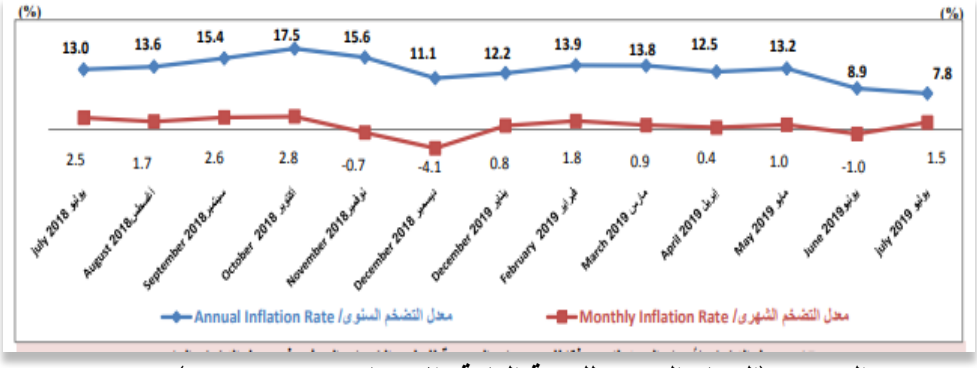


**المصدر: (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،٢٠١٩ ب: ١٢).**

يُضاف إلى ما سبق أزمة البطالة الحقيقية الناتجة من انخفاض الاستثمارات وعدم قدرة الحكومة على استيعاب توظيف ٦٠٠ ألف شاب يدخلون سوق العمل سَنَوِيًّا، كما أن القطاع الخاص لا يستطيع في الوضع الحالي توفير فرص العمل اللازمة، مما يؤثر سلبًا على نسبة البطالة (النمر، ٢٠١٩: ٩). فضلًا عن تقليل أعداد الموظفين الحكوميين العاملين بالقطاع العام من ٥.٨ مليون إلى ٥ مليون نهاية العام ٢٠١٧ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٧). وبشكل عام بلغت معدلات البطالة ١١.٧% بحلول عام ٢٠١٧ حسب تقرير منظمة العمل الدولية (ILO) ووصلت البطالة بين الشباب إلى ٢٩% وهي أعلى من النسب قبل الثورة والتي بلغ أقصاها ٢٠% (النمر، ٢٠١٩: ٨)، وبحسب صندوق النقد الدولي انخفضت نسبة البطالة إلى ١٠.٩%، وهو أدنى معدل بلغته منذ عام ٢٠١١ (Lagarde, 2019). ويمكننا الإشارة هنا أن النسبة المطلوبة لنمو الاقتصاد المصري من أجل استيعاب التحديات التي تواجهه بالأخص تحدي البطالة، وفقًا لما تشير إليه دراسة (Ikram, 2018) هي أن كل ارتفاع بنسبة ١% في معدل النمو في الاقتصاد المصري يؤدي إلى خفض نسبة البطالة بنسبة (٠.٥%). وتزيد العمالة المصرية

بنسبة ٣.٥% سَنَوِيًّا بدخول ٦٠٠ ألف عامل سَنَوِيًّا إلى سوق العمل ( EBRD, 2017). أي أن معدل النمو يجب أن يصل إلى ٧% خلال العقود القادمة من أجل استيعاب العمالة الجديدة سَنَوِيًّا. هذا دون الحديث عن خفض معدلات البطالة الحالية بالأساس وإنما فقط المحافظة على النسبة الحالية بشكل ثابت.

ويضاف إلى ذلك أن ارتفاع عدد الشباب يخلق معضلة بين كونهم وسيلة للتنمية في المستقبل أو كونهم عائقا لعملية التنمية. حيث ارتفع عدد الشباب ١٣.٣ مليوناً في ١٩٨٨ إلى ما يقارب ٣٣ مليونًا في ٢٠١٨، وأدى ذلك إلى نشوء فرصة "العائد الديموغرافي" لمصر، وهي فرصة تنشأ عندما ترتفع حصة العاملين من الشباب ويقل في نفس الوقت أصحاب المعاشات ومن هم دون سن العمل، نظرًا لانخفاض عدد المواليد. إلا أنه حتى الآن لم تستطع مصر استغلال هذا العائد بل على العكس فإن ارتفاع نسبة الشباب أدى إلى إبطاء عملية التنمية واستمرار الاستنزاف للموارد الاقتصادية European Union (Parliament, 2018).

وقد جاءت نتائج تقرير التنافسية العالمية Global Competitiveness (Report GCR) الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي لتحتل فيها مصر ترتيبات متفاوتة بين الارتفاع والثبات والانخفاض، ووفقًا لتقرير عام ٢٠١٩ بلغت مصر المركز (٩٣) عَالَمِيًّا من بين ١٤١ دولة شملها التقرير ( Schwab, 2019:198). مقارنة بالمركز (٩٤) عام ٢٠١٨، والمركز (١٠٠) عام ٢٠١٧، والمركز (١١٥) عام ٢٠١٦، والمركز (١١٦) عام ٢٠١٥، والمركز (١١٩) عام ٢٠١٤، والمركز (١١٨) عام ٢٠١٣، والمركز (١٠٧) عام ٢٠١٢، والمركز (٩٤) عام ٢٠١١. وهكذا يبدو أن ثمة تحسن في مؤشر التنافسية على المستوى العام، إلا أن المستوى المتحقق للعام ٢٠١٩ هو نفس مستوي الترتيب في العام ٢٠١١م.

وينبئ وضع الصحة والتعليم الأساسي في مصر، وفقًا لما جاء بتقرير التنافسية العالمي ٢٠١٩ عن تراجع مركز مصر في مؤشر الصحة عند المركز (١٠٤) مقابل المركز الـ (٩٩) العام الماضي ٢٠١٨. بينما بقي مركز مصر مُسْتَقِرًّا في مؤشر التعليم والمهارات عند المركز الـ (٩٩) وهو نفس مركز العام الماضي ٢٠١٨. ووفقًا لما جاء بتقرير التنافسية العالمي خلال الفترة من٢٠١١/١٠ – ٢٠١٧/١٦ قد طرأ عليه العديد من التغيرات ففي مجال الصحة والتعليم الأساسي كان ترتيبها (٩١) عام ٢٠١١/١٠ ثم تراجع هذا الترتيب إلى أن وصل (١٠٠) عام ٢٠١٤/١٣، ثم بدأ الترتيب في التحسن حيث جاء ترتيبها (٨٩) عام ٢٠١٧/١٦. أما في مجال التعليم العالي والتدريب كان ترتيبها (٩٧) عام ٢٠١١/١٠، ثم تراجع هذا الترتيب إلى أن وصل (١١٨) عام ٢٠١٤/١٣، ثم بدأ ترتيبها في نفس المجال يتحسن قليلاً، حيث جاء ترتيبها (١١٢) عام ٢٠١٧/١٦ (Schwab, Sala i Martin, 2016: 168, 169). وهكذا يتجلى تراجع مستوي الصحة والتعليم الأساسي عند المركز (١٠٤) في العام ٢٠١٩. وهو ما يعني انخفاض مستوي المعيشة على المستوي الكيفي لمؤشرات التنمية.

هذا وقد أظهر مؤشر الأمن الغذائي العالمي (GFSI) لعام ٢٠١٩ الصادر عن وحدة أبحاث "الإيكونوميست" (The Economist, 2019: 30) احتلال مصر المرتبة ٥٥ ضمن ١١٣ دولة يقيسها المؤشر، متقدمة بذلك ست مراكز عن العام الماضي. وتعتمد منهجية المؤشر على قياس ثلاث عوامل رئيسية: القدرة النقدية للحصول على الغذاء، ومدى توفر الغذاء، وآليات جودة وأمن الغذاء. ويشير تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام ٢٠١٩ أنه خلال العقود الماضية، نجحت مصر في زيادة إمدادات الغذاء على المستوى الوطني، إلا أنها لم تحقق نفس النجاح في معالجة سوء التغذية التي لا تزال تشكل واحدة من التحديات الرئيسية التي تواجه التنمية بما يترتب عليه من تكلفة

اقتصادية وإنسانية. إذ تواجه مصر عبئًا ثُلَاثِيًّا ناتجًا عن سوء التغذية الذي يشكّل ٣٥% من العبء المرضي لدى الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس أعوام، إضافة إلى وجود شكلي سوء التغذية معًا، وهما فرط التغذية ونقص التغذية، مع وجود نقص في المغذيات الدقيقة، وتبلغ نسبة التقزم، أي قصر القامة بالنسبة للعمر – وهي مؤشر على سوء التغذية عند الأطفال – أكثر من ٢٠%، كما أن زيادة الوزن والبدانة بين البالغين تصل إلى معدلات مقلقة وتتزايد بين الأطفال. كما أن فقر الدم لا يزال يمثل مشكلة صحة عامة بين الأطفال والنساء في سن الإنجاب (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١٧).

وتواجه مصر تحديًا سُكَّانِيًّا يعوق مسار التنمية فهناك ارتفاع في معدلات الإنجاب الحالية وصلت إلى (٣.٤ مولود لكل سيدة)، ومن المرجح أن يرتفع عدد السكان في مصر من حوالي ٩٥.٥ مليون نسمة عام ٢٠١٧ إلى ١٥٣.٧ مليون نسمة عام ٢٠٥٢، بزيادة حوالي ٥٨.٢ مليون نسمة خلال الفترة، وفقًا لإحصاء (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠). وبشأن مسألة الإسكان تواجه مصر أيضًا تحديًا، وبخاصة في الحضر مُتمثلًا في عدم وفاء الوحدات السكنية المتاحة لاحتياجات السكان سواء من ناحية أعدادهم المتزايدة أو متطلباتهم المتطورة. يضاف إلى ذلك أن عدد المناطق العشوائية غير الآمنة يقدر بـ (٣٥١) منطقة حيث توجد ٤٠ % من المسطح العمراني السكني في ٢٣٠ مدينة مصرية غير مخطط (عشوائي)، بمساحة ١٦٠ ألف فدان، من إجمالي ٤١٧ ألف فدان، ويسكن هذه المناطق غير المخططة نحو ٢٢ مليون مواطن (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠١٩ ب). وهكذا فإن مؤشرات التنمية والاقتصاد المصري تدفع للحاجة لبديل تنموي يرتكز على تلبية حاجات التنمية بأبعادها الشاملة وليس اتكاء على معايير اقتصادية يتباين الاقتصاديون في تحليل مدي جدواها من عدمه، وربما تداعيات الواقع الاجتماعي والإحساس بعدم جني ثمار هذا النمو وإن زاد ظَاهِرِيًّا تبقي مُنعدمة

فالتنمية تقاس بمدي تحقق الإشباعات الاجتماعية وهي الغاية من عمليات التنمية المتواترة.

وبناء على المؤشرات السابقة، يسعى البحث الراهن تقديم رؤية تنموية مُقترحة للمجتمعات النامية بشكل عام والمجتمع المصري بشكل خاص، كمُدخل تنموي بديل للنماذج التنموية الغربية، وفي ظل فشل كل التجارب التنموية السابقة التي اعتمدتها، ألا وهو مُدخل التنمية المستقلة المعتمدة على الذات، حيث يقوم هذا التوجه على مقومات ومرتكزات، وذلك بالنظر إلى ما تراكم من أدلة على صدقها من واقع التجارب التنموية للنجاح والفشل في إحراز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بعض البلدان (العيسوي، ٢٠١١: ٣٥)، وقوفًا علي المنظورات المتباينة لهذه التنمية من حيث المبادئ والمرتكزات التي تقوم عليها، وصولًا لنموذج تنموي يتفق وطبيعة المجتمع المصري.

وبعد هذا التحليل لمختلف المتغيرات التي تضمنتها إشكالية الدراسة الراهنة، فإنه يمكن التطرق لجوانب **الأهمية النظرية والمنهجية للبحث**، وذلك على النحو التالي:

**(١)** تستمد الدراسة جانبًا من أهميتها من خلال محاولة الباحث دراسة وتوظيف مقولات علم اجتماع التنمية لفهم ماهية التنمية المستقلة وأبعادها، بهدف صياغة وبناء إطار نظري ملائم للفهم والتحليل السوسيولوجي، واختبار هذا الإطار في الواقع الاجتماعي المصري.

**(٢)** تكمن أهمية البحث في جانب كبير منه، في طرح بديل تنموي لمأزق التنمية الاجتماعية الراهنة؛ فالمجتمع المصري رغم سعيه المستدام لتحقيق التنمية لشعبه، ولكنه إلى الآن لم ينجح في تبني نموذج للتنمية المستقلة تتناسب وحالة المجتمع وبنائه وتركيبته الاجتماعية، رغم محاولاته الحثيثة في هذا الاتجاه. وعليه، تحاول الدراسة الراهنة الاستفادة من التراث النظري حول التنمية المستقلة للوقوف على المنظورات المتباينة لهذا البديل التنموي من حيث المبادئ

والمرتكزات التي تقوم عليها، ومحاولة صياغة نموذج يتفق وطبيعة المجتمع المصري.

**ثَانِيًا: أَهْدَاف الْبَحْثِ وَتَسَاؤُلَاته:**

يستهدف البحث الوقوف على المنظورات المتباينة للتنمية المستقلة من حيث المبادئ والمرتكزات التي تقوم عليها، ومحاولة تأسيس وصياغة نموذج يتفق وطبيعة المجتمع المصري. وفي محاولة لتحقيق هذا الهدف العام صاغ البحث مجموعة من التساؤلات على النحو التالي:

١- ما التنمية المستقلة، والأبعاد المكونة لها؟

٢- هل ثمة حاجة لنموذج تنموي بديل؟ (ما دواعي الطرح وشروط التحقق؟).

٣- ما معالم ذلك النموذج التنموي البديل، والمبادئ والمرتكزات التي يقوم عليها؟

٤- ما المكونات والسمات الخاصة بمشروع التنمية المستقل، والحالة المصرية؟

**ثَالِثًا: الْإِطَارُ الْمَفَاهِيمِيَّ لِلْبَحْثِ: (البارادیم الْحَاكِمَ).**

تكتسي المفاهيم أهمية بالغة في علم الاجتماع لتفادي الوقوع في نسق الأحكام المسبقة والجاهزة، وعليه نحاول صياغة إطار مفاهيمي مقبول نَظَرِيًّا وَعَمَلِيًّا، يتسم بالمرونة، وينساب مَنْطِقِيًّا من التعريفات المتباينة والمطروحة لتشكيل بنية هذا الإطار، وعلى نحو مُكثف.

**(٣-١) الْمَنْظُورَاتِ الْمُتَبَايِنَةِ:**

تباينت الرؤى والأساليب والمناهج حول كيفية التخلص من التخلف والتغلب على مظاهره وتبعاته، وبالتالي كيفية الوصول إلى التنمية بشكل عام (هيجوت، ٢٠٠١: ١٦، ٢١). والانحياز لفكرة المعاني المتعددة والمنظورات (Perspectives) المتباينة النابعة من أنطولوجيات وإبستمولوجيات وفلسفات

منهاجية متباينة، له ما يبرره كطريق نحو إيجاد منظور جديد يتسق والحالة المصرية في التنمية المستقلة. وعلي اعتبار أيضًا أن المنظورات المتباينة تعمل بشكل جيد معًا حتى ولو لم تنطلق من نفس المبادئ وتسلك نفس الطرق إلا أنها تتحد بشكل "تكاملي" أو "بديل"، أو "مكمل" في النهاية لتحقق مشروعًا مُسْتَقِلًّا في ظروف تختلف بدورها اختلافًا كبيرًا.

وربما تباين المنظور في تناول التنمية المستقلة من زوايا مختلفة مرده التباين في تحديد مفهوم التنمية بشكل عام، وذلك لثلاث أسباب رئيسية (السالم، ٢٠٠٤: ٢٤٦)، **أولها:** تباين المفكرون والباحثون في تحديد معنى التنمية لكونهم يتأثرون بخلفياتهم وتخصصاتهم العلمية؛ فرؤية ومنظور الاقتصاديون وعلماء الاجتماع والتنمية والسياسة والإدارة تتباين بتباين التوجهات النظرية والمنهجية لتلك التخصصات. **وثانيها:** تباين المتخصصين في الحقل العلمي الواحد فقد يختلفون في تعريفهم للتنمية تبعًا للأيديولوجية والإطار الفلسفي الذي يتأثرون به. كما يتفاعلون أيضًا مع الظروف المكانية والزمانية والتجارب التي مرت بها دولهم ومن هنا يأتي الاختلاف في طرح الاستراتيجيات والسياسات التي تحقق التنمية المستقلة من قبل كل فريق. **وثالثها:** أن مصطلح التنمية ذاته يحمل في مضمونه بعض مسببات هذا الاختلاف لكونه مصطلحًا قِيَمِيًّا وليس مصطلحًا مِعْيَارِيًّا أو مَادِّيًّا. وبمطالعة الأدبيات حول ماهية التنمية المستقلة تمكنا من رصد العديد من المنظورات والتصورات التي وإن تقاسمت نفس الهدف، إلا أنها تتفاوت في الأوزان التي تمنحها للمبادئ والمرتكزات التي تنطلق منها نحو التنمية المستقلة.

**(٣-٢) التنمية المستقلة: قراءة مفاهيمية:**

التنمية في عقل اللغة العربية وثقافتها هي عملية توالد ذاتي، وحركة جوانية تنبع من الذات، وبصورة مُسْتَقِلَّة دائمًا، ومن يدرك حقيقة المفهوم لُغَوِيًّا

سيجد من الصعب عليه تقبل وصف التنمية بالمستقلة، بل إنه سيجد في ذلك خللاً منطقيًّا، بل وانعدامًا في المعنى والدلالة أحدثته زيادة في المبنى لا تضيف شيئًا كأنك تقول الإنسان الناطق، أو الشمس المضيئة. فكل تلك الأوصاف هي جوهر معنى الموصوف وبدونها لا يكون. فالتنمية عملية ذاتية مستقلة في جوهر ماهيتها، وأصل وجودها، وإذا لم تكن مستقلة لا يصح لغة أن تسمى تنمية، بل قد نجد مفهومًا آخر نطلقه عليها (عارف، ٢٠١١). ولكن، إذا أردنا حكمًا قِيَمِيًّا علينا أن نضيف إلى المفهوم نَعْتًا يفيد ما نريد فنقول مثلًا التنمية المستقلة حين نرغب في تغيير إرادي مقصود يحرر شعوبنا من التبعية والاستغلال وما يرتبط بهما من فقر وجهل وغيرها (صبري، ١٩٨٦ ب: ٦٠). ويُعد مفهوم التنمية المستقلة Autonomous Development (المعتمدة على الذات Self-Reliance) أحد المفاهيم التي برزت بعد الفشل الكبير لبرامج التنمية التي شهدتها العديد من المجتمعات في العالم الثالث، حيث لم تتمكن من فك مواطنيها من براثن التخلف الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويشير المفهوم إلى الارتكاز على القدرات الوطنية، وترسيخ أسس الاعتماد على الذات من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وحسن إدارتها، وصياغة أسس الارتقاء بالإنسان، ومنع تبديد الموارد عبر المحاسبة والمساءلة، وتفعيل المشاركة الشعبية.

ولعل ما لحق بمفهوم التنمية المستقلة عن غيره من مفاهيم واستراتيجيات التنمية جعله غير مُتَقَبَّل لدى البعض، حيث اعتبر تقوقعًا على الذات وانعزالا عن العالم، وذلك دون تناوله كمفهوم جديد تعتمد فيه التنمية على النفس، ويلعب فيه الشركاء من دول وشركات وأفراد دور الظهير لا البديل لأهداف التنمية ووسائلها بعيدًا عن مظاهر التبعية (جدو، ولد سيداتي، ٢٠١٠: ٩). حيث ذهب البعض إلى القول بأن الاعتماد على النفس يعني الانسلاخ عن النظام الاقتصادي العالمي بالكامل حتى ولو كان ثمنه باهظًا بما يقتضيه من آثار على مستوى المعيشة في بداية المسعى (Amin, 2006: 27)، وذهب البعض الآخر

إلى القول بالانسلاخ الانتقائي (صبري، ٢٠٠١: ١٥٦). فاستقلالية التنمية لا تعني العزلة أو القطيعة الكاملة مع العالم الخارجي، كما أنها لا تعني الانكفاء على الذات أو الاكتفاء الذاتي. فلا هذا ولا ذاك من الأمور الممكنة في العالم المعاصر، فضلا عن أن كليهما يجافي المنطق الاقتصادي السليم (العيسوي، ٢٠١١: ٣٥). ففي ظل المعطيات الدولية السائدة وما يمثله العالم اليوم من سوق متكاملة وارتباط وثيق بين الدول بعضها ببعض وخاصة من أجل تسويق منتجاتها والحصول على المواد الغذائية ورأس المال والتكنولوجيا، تصبح عملية الانفكاك عن العالم مسألة صعبة ومعقدة، وإن محاولة بناء استراتيجية للاعتماد على الذات بمعنى الانغلاق أو العزلة، تشكل نوعا من المكابرة (الرشدان، ١٩٩٩: ٩١).

والتنمية المستقلة ليست مفهومًا مطلقًا، بل هي مسألة نسبية، بمعنى أن درجة تحققها تتفاوت من بلد إلى آخر لعوامل عديدة لعل من أهمها حجم البلد وكثرة موارده وتنوعها، فهي لا تعني الانعزال عن العالم الخارجي، بل تأسيس العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي على أساس متكافئ للعمل، انطلاقًا من المصالح الوطنية، وهي كذلك لا تعني الانغلاق على الذات بل الاعتماد على المقدرات والطاقات والموارد الوطنية وكفاءة استخدامها وتنميتها من خلال رفع قدرات رأس المال البشري وتوطين التقانات المتطورة وزيادة معدلات الادخار لتمويل البرامج والمشاريع التنموية (النيال، ٢٠١٥: ١١٠).

وعلى الرغم من الاتفاق على ضرورة تحقيق التنمية المستقلة، فمن الملاحظ أن هناك اختلافًا حول تعريفها، ومرد هذا الاختلاف في تقديرنا يرجع إلى عمومية بل (معيارية ومثالية) هذا المفهوم نَظَرِيًّا، ونزعته التعجيزية إِجْرَائِيًّا، وبصورة انتقائية لا تخلو من الموضوعية سنحاول الاستعانة بما يخدم الإطار المفهومي للدراسة. فثمة تعريف للتنمية المستقلة بأنها: "تنمية الإنسان والمجتمع بكل أبعاده ومستوياته ومن مختلف زواياه، من خلال الاعتماد بصورة أساسية

على الممكن والمتاح من قدراته الذاتية وبتوظيفها التوظيف الأمثل المؤدي إلى تنميتها وتطويرها وإحسان الاستفادة منها، وذلك بهدف تحقيق أهداف الإنسان والمجتمع الذاتية النابعة من هويته وخصوصيته" (عارف، ٢٠١١). وتعرف التنمية المستقلة (الاعتماد على الذات) بأنها: تلك العملية التي تتضمن فعلاً دِينَامِيكِيًّا بعيد الأمد يتناول بالتغيير حالات الكفاءة الإنتاجية والعدالة الاجتماعية والعلاقات البنيانية كافة، بما يكفل تعظيم القدرات الذاتية للبلد بشكل منفرد، أو ضمن تكامل إقليمي أو قومي وبما يؤمن استقلالية القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بعيدًا قدر الإمكان عن أي تأثيرات خارجية (فتح الله، ١٩٩٥: ٣٧، ٤٤). وثمة من يرى أن التنمية المستقلة بمختلف الاستراتيجيات المقترحة تعني السيطرة على الموارد الوطنية وتوجيهها لخلق نمو دينامي للاقتصاد القومي ينتج عنه توازن داخلي وتوازن خارجي (العريبي، ١٩٨٦: ٦١٩). ورغم عدم تبلور مفهوم محدد للتنمية المستقلة في كتابات هؤلاء الاقتصاديين، إلا أن غالبيتهم يتفق على أنها تتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير قدرات أفراده، مع إعطاء أولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الإنتاجية، وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها من نشر المعارف وتكوين المهارات وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة لذلك. مع اهتمام خاص بالقرار المستقل المتعلق بكيفية استخدام الموارد المحلية وأسلوب التعامل مع العالم الخارجي، فضلا عن أهمية المشاركة الديموقراطية في اتخاذ وتنفيذ القرارات، الحفاظ على المبادرات الفردية ولكن دون أن تكون لها تأثيرات سلبية على مجمل العملية التنموية (علي، فتح الله، ١٩٩٤: ٥٥).

وتتعدد الإسهامات حول مفهوم التنمية المستقلة إلا أنها تركز بصورة أساسية على مخرجات عمليات التنمية أكثر من تركيزها على مدخلاتها ما عدا إسهامات كل من: (عبد الملك، ١٩٧٨: ٦-١١) الذي أكد على ضرورة النظر إلى عملية التنمية على أساس أنها تهدف إلى تحقيق نهضة حضارية شاملة

تقتضي الاعتماد على النفس وتعبئة كافة الإمكانات والطاقات والقوى الوطنية. ويرى (صبري، ٢٠٠١: ١٤٩-١٨٤) أن التنمية هي عملية شاملة تفضي إلى مولد حضارة جديدة، أو مرحلة جديدة من مراحل التطور الحضاري، وللتنمية أساس مادي وآخر فكري، والتنمية هي ثمرة التفاعل المستمر بينهما، بحيث يغذي كل منهما الآخر ويقوي حركته. ويؤكد (شقير، ١٩٨١: ٢٤) أن "التنمية ليست أقل من مشروع حضاري للمجتمع بأسره في معظم نواحي حياته، يتزامن فيه تفعيل عوامل النهوض الداخلي واستثارة حوافز النضال ضد قوي المركز، الأمر الذي يجعل التنمية كعملية لا تتم دون تحقيق درجة معينة من المشاركة الضرورية من قبل المجتمع وشرائحه"، وكذلك إسهامات (حسين، ٢٠١٢، ٩٧-١٢٨) الذي يرأى أن عملية التنمية هي عملية شاملة وأن الاستقلال فيها يبدأ من الاستقلال في النموذج التنموي بكامله بأكثر من مجرد الاستقلال في التطبيقات والسياسات والوسائل. فالتنمية عملية حضارية ترتكز على قدرات ذاتية، تتمثل في قدرة اقتصادية دافعة، وقدرة اجتماعية مشاركة، وقدرة إدارية مؤهلة، وغياب أي من هذه القدرات يشل التنمية (عبد الرحمن، ١٩٩٧: ٢٢). وفي تقدير الدراسة، يُعد المدخل الصحيح للتنمية المستقلة كامنًا في استيعاب مفهوم التنمية ضمن أربع أبعاد أساسية ناظمة لحركته، هي:

- **البعد الاجتماعي:** تنظر فيه التنمية المستقلة إلى البشر على أنهم الثروة الحقيقية للمجتمع، وأن التنمية ما هي إلا عملية توسيع الخيارات أمام الناس، لتحقيق الإشباعات الأساسية والمتطلبات المساندة، وما يستدعيه ذلك من تحويل في اتجاهات الأفراد والبناء الاجتماعي ووظائفه في إطار من الحق في التنمية.
- **البعد الاقتصادي:** يقصد به تحقيق معدلات نمو اقتصادي من خلال تنويع وتطوير هيكل الإنتاج الوطني في ظل تقوية للبني الأساسية، وتعزيز الترابط بين القطاعات الإنمائية، وبما يحسن القدرات التنافسية لدي التعامل مع الخارج.

- **البعد الدولي:** ويقصد به التحول في علاقة المجتمع بالعالم الخارجي، لتحقيق الاستقلال السياسي والتحرر الاقتصادي للوصول إلى علاقات تجارية متكافئة مع دول العالم، والعمل على دعم مختلف أشكال التعاون الاقتصادي الإقليمي بين الدول على النحو الذي يحقق مواقفها التفاضلية، مع المحافظة على خصوصيتها الثقافية.
- **البعد المستدام:** التنمية المستقلة عملية مجتمعية متشابكة متكاملة متفاعلة في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد، من ثم فإن مفهومها يتعدى الجانب الاقتصادي إلى شمولها جوانب اجتماعية وثقافية بل وسياسية وإدارية. وعلى اعتبار أن التنمية عملية ديناميكية مستمرة أي أنها ليست حالة ثابتة أو جامدة؛ فإنها تقتضي الاستدامة عبر سياسات إنمائية تنص على رعاية المجتمع والبيئة التي يعيش فيها الإنسان، وأن تعمل على تلبية الاحتياجات الضرورية للجيل الحالي دون المساس بحقوق الأجيال القادمة.

وانطلاقًا من أن التنمية ليست ذات طريق واحد أو اتجاه مُحدد مُسبقًا، وإنما تتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيانات وباختلاف وتنوع الإمكانيات الكامنة داخل كل كيان، ومن ثم يجب على كل مجتمع أن يبحث عن الأسلوب الذي يلائمه مستفيدًا من تجارب الآخرين. وعليه، فثمة مجموعة من (المبادئ والمرتكزات) التي تقوم عليها التنمية المستقلة يتحدد في ضوئها المفهوم (إجرائيًا).

**(٣-٣) مَفْهُومُ الْمَبَادِئُ:**

تتعدد معاني المبدأ أو المبادئ وفقًا لموضع استخدامها، والمبادئ Principles هي مجموعة القواعد والقوانين التي تشرح وتوضّح أساس الأشياء وكيفية حدوثها. وتتخذ المبادئ شكلاً يتسم بالثبات النسبي، يستعصي تغييرها أو التلاعب في تفسيرها، وتشكل اطارًا ناظمًا لفلسفة التنمية المستقلة لتحدد الكيفية

التي يندفع بها المجتمع نحو تحقيق هدفه المنشود في الإستقلال التنموي. وقد أمكن للدراسة من واقع المنظورات المتباينة للتنمية المستقلة الوقوف على (أثني عشر مبدًا)، ناظمًا ومؤسسًا لها تتحدد درجة أهميتها من خلال دراستنا التحليلية والميدانية واتجاهات المجتمع المصري.

**جدول (١). مبادئ التنمية المستقلة من واقع عينة الدراسة النظرية * (التكرار والنسبة المئوية والترتيب).**

| م | مبادئ التنمية المستقلة | التكرار | النسبة % | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| ١ | لا يوجد نموذج واحد للتنمية، وإنما يجب على كل مجتمع أن يبحث عن الأسلوب الذي يلائمه. | ٢ | ٥.١٢ | ١١ |
| ٢ | التنمية تستهدف بناء الإنسان وتطوير كفاءته وإطلاق قدراته (الإنسان غاية ووسيلة التنمية). | ٤ | ١٠.٢٥ | ٢ |
| ٣ | تستهدف التنمية المستقلة تحقيق أعلى رفاه مادي ومعنوي؛ ممكن لعموم الناس وضمان ترقيته باطراد. | ٦ | ١٥.٣٨ | ١ |
| ٤ | التنمية ليست عملية اقتصادية فقط، وإنما هي ظاهرة شاملة لجميع جوانب الحياة. | ٤ | ١٠.٢٥ | ٣ |
| ٥ | قاعدة الكفاءة الاجتماعية وتعني أن يوجد التنظيم الاجتماعي في بيئة تمكينيه، تتيح لكل أفراد المجتمع إعمال ما لديه من قدرات في مختلف الجوانب. | ١ | ٢.٥٦ | ١٢ |
| ٦ | تحقيق العدالة الاجتماعية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي. | ٣ | ٧.٦٩ | ٨ |
| ٧ | اعتبار المعرفة مصدرًا أَسَاسِيًّا للقيمة في العالم المعاصر. | ٣ | ٧.٦٩ | ٦ |
| ٨ | التنمية عملية ديمقراطية تقوم على ضرورة المشاركة الشعبية لجميع فئات المجتمع. | ٤ | ١٠.٢٥ | ٤ |
| ٩ | التنمية وتدعيم قوة الدولة أمران متلازمان لحماية مكتسبات التنمية | ٢ | ٥.١٢ | ١٠ |
| ١٠ | إنشاء نسق مؤسسي للتعاون العربي يتجه نحو التكامل القومي. | ٤ | ١٠.٢٥ | ٥ |
| ١١ | تحرير القرار التنموي القطري والقومي من السيطرة الأجنبية. | ٣ | ٧.٦٩ | ٩ |
| ١٢ | الانفتاح الإيجابي على العالم المعاصر. | ٣ | ٧.٦٩ | ٧ |
| المجموع | | ٣٩ | %١٠٠ | |

*) للمزيد حول الإجراءات المتعلقة بسحب عينة الدراسة النظرية ومحددات اختيارها واستخلاص مبادئ وركائز التنمية المستقلة، نحيلكم إلى الإجراءات المنهجية للبحث، والتمهيد الخاص بالدراسات السابقة حول التنمية المستقلة وتحليلها الكيفي.

**المصدر: من إعداد الباحث من واقع نتائج تحليل عينة الدراسة النظرية ودراسات التنمية المستقلة.**

هذا وقد بلغت الدراسات المحددة لمبادئ التنمية المستقلة (ثلاثة عشر دراسة)، حددت كل منها تلك المبادئ وفق منظوراتها المتباينة، بمتوسط قدره (ثلاث مبادئ) لكل دراسة، وبلغت جملة هذه المبادئ لجميع الدراسات وفقًا للتكرار ما مجموعه (٣٩) مبدأ. وجاءت أكثر المبادئ أهمية، وفقًا للتكرار والنسبة المئوية، "إن التنمية المستقلة تستهدف تحقيق أعلى رفاه مادي ومعنوي؛ ممكن لعموم الناس وضمان ترقيته باطراد"، لتتدرج بعد ذلك المبادئ وفقًا لدرجة الأهمية على النحو المبين في الجدول أعلاه. وتنتهي بمبدأ: "قاعدة الكفاءة الاجتماعية وتعني أن يوجد التنظيم الاجتماعي في بيئة تمكينيه، تتيح لكل أفراد المجتمع إعمال ما لديه من قدرات في مختلف الجوانب".

**(٣-٤) مَفْهُومُ الْمُرْتَكِزَاتُ:**

تأتي الركائز أو المرتكزات **pillars** لتجيب على سؤال التنمية المستقلة **(ماذا يجب أن نفعل؟)** فهي الآليات والوسائل الناجزة التي تتحقق من خلالها التنمية المستقلة، وتتباين مكوناتها بتباين التجارب التنموية المستقلة، وهي الضامن الفعلي لنجاح الاستراتيجية التنموية من خلال مجموعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة، وقد أمكن للدراسة من واقع المنظورات المتباينة للتنمية المستقلة الوقوف على (سبعة عشر ركيزة)، تتحدد درجة الاحتياج إليها من خلال دراستنا التحليلية والميدانية واتجاهات المجتمع المصري.

جدول (٢). ركائز التنمية المستقلة من واقع عينة الدراسة النظرية (التكرار والنسبة المئوية والترتيب).

| م | ركائز التنمية المستقلة | التكرار | النسبة % | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| ١ | تحديد نموذج التنمية المنشود ووجهة المجتمع. | ٢ | ١.٢٨ | ١٧ |
| ٢ | للدولة والتخطيط دور حاكم في التنمية المستقلة. | ١١ | ٧.٠٥ | ٤ |
| ٣ | إقامة التنظيم المجتمعي الذي يحمل في طياته غايات التنمية المستقلة. | ٣ | ١.٩٢ | ١٥ |
| ٤ | زيادة فاعلية مشاركة المجتمع في صنع قرارات التنمية وإنجاز أهدافها. | ١٥ | ٩.٦١ | ٣ |
| ٥ | الاستقلالية في اختيار السياسات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة. | ١٠ | ٦.٤١ | ٧ |
| ٦ | الاستغلال الأمثل للموارد الذاتية (الطبيعية والبشرية) وتنميتها. | ٩ | ٥.٧٦ | ٨ |
| ٧ | إشباع الحاجات الأساسية للشعب والارتفاع بمستواه المعيشي. | ٦ | ٣.٨٤ | ١١ |
| ٨ | التوزيع العادل للثروة والحد من تفاوت الدخل. | ٦ | ٣.٨٤ | ١٣ |
| ٩ | التركيز على رأس المال البشري ودفع أنشطة البحث والتطوير. | ٦ | ٣.٨٤ | ١٤ |
| ١٠ | اكتساب القدرة التكنولوجية الذاتية الفعالة والملائمة. | ٨ | ٥.١٢ | ١٠ |
| ١١ | تطوير سياسات اقتصادية رشيدة من شأنها تحقيق التنمية المستقلة. | ٢٣ | ١٤.٧٤ | ١ |
| ١٢ | الانفتاح الإيجابي وضبط العلاقات الاقتصادية مع الخارج. | ١١ | ٧.٠٥ | ٥ |
| ١٣ | توافر النمط الإنتاجي المؤهل لقيادة التنمية، وترشيد عملية الاستهلاك. | ١٩ | ١٢.١٧ | ٢ |
| ١٤ | التوجه نحو الصناعة وتطويرها بالمعني الشامل. | ٨ | ٥.١٢ | ٩ |
| ١٥ | تطوير الريف وخدمة حاجاته الأساسية نحو تحقيق الثورة الزراعية. | ٦ | ٣.٨٤ | ١٢ |
| ١٦ | تعزيز التعاون بين الدول النامية الأخرى التي تشترك في أهدافها العامة. | ١١ | ٧.٠٥ | ٦ |
| ١٧ | التفاعل الإيجابي مع البيئة والمحافظة عليها من الهدر. | ٢ | ١.٢٨ | ١٦ |
| المجموع | | ١٥٦ | %١٠٠ | |

المصدر: من إعداد الباحث من واقع نتائج تحليل عينة الدراسة النظرية ودراسات التنمية المستقلة.

هذا وقد بلغت الدراسات المحددة لمرتكزات التنمية المستقلة (ست وعشرون دراسة)، حددت كل منها تلك الركائز وفق منظوراتها المتباينة، بمتوسط قدره (ست ركائز) لكل دراسة، وبلغت جملة هذه الركائز لجميع الدراسات وفقًا للتكرار ما مجموعه (١٥٦) ركيزة. وجاءت أكثر الركائز احتياجًا، وفقًا للتكرار والنسبة المئوية، "أن تطوير سياسات اقتصادية رشيدة من شأنها تحقيق التنمية المستقلة"، لتتدرج بعد ذلك الركائز وفقًا لدرجة الاحتياج على النحو المبين في الجدول أعلاه. وتنتهي بضرورة "تحديد نموذج التنمية المنشود ووجهة المجتمع".

**رَابِعًا: الْإِطَارُ النَّظَرِيُّ لِلْبَحْثِ:**

**(٤-١) الْأَدَبِيَّات وَالدِّرَاسَاتُ السَّابِقَةُ:**

ثمة رصيد ضخم من الأدب التنموي حول التنمية المستقلة، وقفنا عليه من خلال مسح ومراجعة الأدبيات التنموية التي تناولت الموضوع من منظورات متباينة تأثرًا بالخلفيات العلمية والمنهجية، والأيديولوجية التي انطلقت منها، فضلًا عن تباين الظروف المكانية والزمانية والتجارب والواقعية لطرح تلك الأدبيات. وخلال الفترة من العام (١٩٧٣ -٢٠٢٠م)، أى خلال فترة زمنية بلغت (٤٧ عامًا) مع بداية طرح أفكار التنمية المستقلة وحتى الآن، استطاعت الدراسة التحصل على ما جُملته (٦٧ دراسة) مَثَّلت الإطار الحاكم لهذه الدراسة، وقوفًا على منظوراتها المتباينة، واستخلاصًا للمبادئ والمرتكزات التي تقوم عليها التنمية المستقلة، وموجهًا للدراسة الميدانية.

جدول (٣). المدى الزمني لعينة الدراسة النظرية خلال الفترة من (١٩٧٣– ٢٠٢٠م)، ع = ٦٧ دراسة.

| السنة | عدد الدراسات | النسبة % | السنة | عدد الدراسات | النسبة % | السنة | عدد الدراسات | النسبة % | السنة | عدد الدراسات | النسبة % |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٧٣ | ١ | ١.٤٩ | ١٩٨٩ | ٢ | ٢.٩٨ | ٢٠٠١ | ١ | ١.٤٩ | ٢٠١٢ | ٣ | ٤.٤٧ |
| ١٩٧٨ | ١ | ١.٤٩ | ١٩٩١ | ١ | ١.٤٩ | ٢٠٠٤ | ١ | ١.٤٩ | ٢٠١٣ | ٥ | ٧.٤٦ |
| ١٩٨٠ | ١ | ١.٤٩ | ١٩٩٢ | ٣ | ٤.٤٧ | ٢٠٠٥ | ٣ | ٤.٤٧ | ٢٠١٤ | ٢ | ٢.٩٨ |
| ١٩٨٤ | ١ | ١.٤٩ | ١٩٩٤ | ٢ | ٢.٩٨ | ٢٠٠٨ | ١ | ١.٤٩ | ٢٠١٥ | ٢ | ٢.٩٨ |
| ١٩٨٥ | ٢ | ٢.٩٨ | ١٩٩٥ | ٢ | ٢.٩٨ | ٢٠٠٩ | ٢ | ٢.٩٨ | ٢٠١٦ | ٣ | ٤.٤٧ |
| ١٩٨٦ | ١٧ | ٢٥.٣٧ | ١٩٩٦ | ١ | ١.٤٩ | ٢٠١٠ | ١ | ١.٤٩ | ٢٠١٧ | ٢ | ٢.٩٨ |
| ١٩٨٧ | ١ | ١.٤٩ | ١٩٩٩ | ١ | ١.٤٩ | ٢٠١١ | ٥ | ٧.٤٦ | – | – | – |
| الاجـــــــمـــــــــــــــالي (%). | | | | | | | | | | ٦٧ | ١٠٠ |

المصدر : من إعداد الباحث من واقع المسح البحثي بقواعد البيانات الرقمية، والمكتبات الجامعية المركزية، وتحليل عينة الدراسة النظرية.

**شكل (٣). مسح لدراسات التنمية المستقلة في الفترة من (١٩٧٣–٢٠٢٠).**

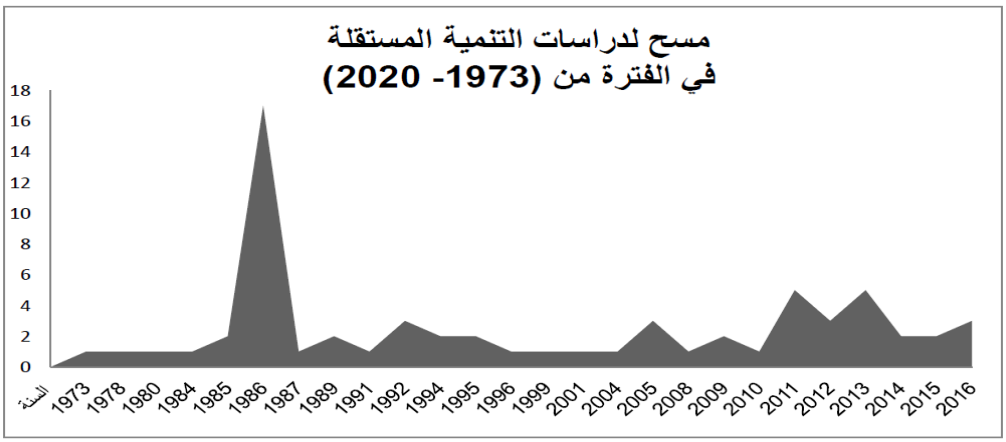


**المصدر: من إعداد الباحث من واقع نتائج تحليل عينة الدراسة النظرية ودراسات التنمية المستقلة.**

ويتحليل الجدول والشكل (٣) السابق. يتضح تباين المنحني الخاص بدراسات التنمية المستقلة انخفاضًا وصعودًا، ويبدو أن ما يعادل ربع عينة الدراسة النظرية تقريبًا (٢٥.٣٧%) تركزت في العام (١٩٨٦م)، وذلك لأن غالب دراسات هذا العام ارتبطت ببحوث ومناقشات الندوة الفكرية: التنمية

المستقلة في الوطن العربي (مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦). مستهدفة دراسة التنمية المستقلة كمفهوم شامل ومركب، بجوانبه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مع التركيز على محور التبعية والاستقلال والتعرف على بعض الخبرات والتجارب التنموية في التنمية المستقلة ومستقبلها. وجاء الداعي لهذه الندوة كنتاج للحصاد التنموي الهزيل الذي حققته الدول العربية منذ منتصف الثمانينيات، لتعاني المزيد من التخلف والتجزئة والتبعية. ومع تزايد الاندماج في الاقتصاد العالمي جاء المشروع النهضوي العربي كحصيلة عمل جماعي منظم استمر من العام (١٩٨٨)، وحتى إطلاقه في (مارس ٢٠١٠)، باعتباره تمثيلًا لقوى الأمة الفاعلة، إنجازًا واستهدافًا. ويقوم على ستة عناصر أساسية أبرزها التنمية المستقلة، مُضافًا إليها الوحدة العربية، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والاستقلال الوطني، والأصالة والتجدد ثَقَافِيًّا (مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣)، ودُشن (العام ٢٠١٢) عامًا للتنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية، وحاولت بعض الدراسات (شكر، ٢٠١٣: ١٣٥) تقييم المشروع النهضوي العربي في ضوئه، لتنتهي إلي أن المشروع في جانبيه الاقتصادي والاجتماعي لا تتوفر الشروط الكافية لوضعه موضع التنفيذ، لا سيما مع التطورات السلبية التي شهدتها المنطقة العربية – ثورات الربيع العربي– وباعدت كثيرًا إمكانية تحقيق أهداف النضال القومي التقدّمي من أجل التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية. ومع هذا، فإن النضال من أجل سياسات تفتح الباب أمام إمكانية تقريبه عَمَلِيًّا أمر مُمكن وضروري. في حين تذهب دراسة (زوبدي، ٢٠١٤: ٩٠) أن ما يعرف بالربيع العربي قد دشن مرحلة جديدة لبناء الدولة الوطنية المستقلة، ولكنه سيتطلب كثيرًا من الوقت، وأن شروط هذا الانتقال إلى بناء الدولة الوطنية يستدعي بناء اقتصاد مُمركز على الذات، بمعنى توجيه التراكم ليخدم شروط التنمية الداخلية. وهذا يتطلب توظيف العوامل الخارجية لصالح التنمية الداخلية عكس ما يجري في الوقت الراهن الذي تبقى فيه دول الجنوب عرضة

للاستقطاب الرأسمالي الذي يؤدي إلى نهب خيرات هذه الأقطار؛ فالسياسات النيوليبرالية المتداولة حاليًا هي التي تساهم في تردي وعرقلة شروط الإقلاع الاقتصادي بدول الجنوب. وهو ما يستدعي تغيير نموذج التنمية النيوليبرالية وإحلال محله نموذج التنمية المستقلة. وتذهب دراسة (النيال، ٢٠١٥: ١١٣) أنه على الرغم من انقضاء زمن على إقرار المشروع النهضوي العربي، ما تزال الاقتصادات العربية تتعثر بخطوات في الاتجاه المعاكس لمنطلقات التنمية المستقلة الشاملة والعدالة الاجتماعية، فقد أفضى النهج الليبرالي المفرط المعتمد إلى تفاقم سوء توزيع الثروة، فضلًا عن أن تزايد درجة اعتمادها على النفط، كرَسّ بنى اقتصادية مشوّهة لم تساعدها على التعافي من أعراض الضعف.

هذا، وقد لا حظنا أن نسب المتحصل عليه من الأدب التنموي حول التنمية المستقلة خلال القرن العشرين (١٩٩٩/٧٣)، والقرن الحادي والعشرين (٢٠٢٠/٢٠٠٠) من خلال عينة الدراسة النظرية ما نسبته على التوالي (٥٣.٧%)، (٤٦.٣%) ما يعكس الأهمية النسبية للتنمية المستقلة رغم تباين المدى الزمني لعينة الدراسة، والتي تزداد مع تزايد الانفتاح الاقتصادي دونما استقلال تنموي. كما تلاحظ أن جوانب تحليل التنمية المستقلة انصبت وبشكل لافت للنظر على الجوانب والخبرات الاقتصادية والسياسية والإدارية، دونما معالجة سوسيولوجية للموضوع، إلا من استثناءات قليلة، منها: دراسة (حسين، ١٩٨٦: ٩٣-١٤٦) مستهدفة تفنيد تجربة مصر في التنمية المستقلة خلال فترة ما قبل الانفتاح الاقتصادي، وبيان مؤشرات التقدم والتراجع في تلك التجربة من منظور جمعي سوسيولوجي. وجاءت دراسة (خلاف، ١٩٩٤: ١٤٠) مستهدفة البحث في آليات التبعية والتنمية العربية المستقلة، وانتهت إلى أن تحقيق التنمية المستقلة أو الإفلات من التبعية لن يكون مُتاحًا إلا عن طريق التعاون العربي بشكل يدعم موقفها التفاوضي وقدرتها على فرض الشروط وتأكيد وجودها، ودورها في تشكيل المستقبل الدولي، ويساعد على قيام علاقات متكافئة بما يتوفر

لها من إمكانيات ومقومات، وموارد تحتاج إليها الدول المتقدمة أو الأكثر نُمُوًّا لأجيال قادمة.

واستهدفت دراسة (شلبي، ٢٠٠٥: ٢١) البحث فى جدوى النظرية اللاشعوبية في التنمية، أي نموذج الاستقلال لكل دولة نامية. منتهية إلى أن نظريات التنمية السائدة في الدول المتقدمة تفتقد الصدق خاصة إذا ما طبقت في الواقع. كما تفتقد الكفاءة النظرية إذا ما حللت في ضوء المعايير العلمية الاجتماعية الكلاسيكية. وتذهب إلى أنه يتعين على كل دولة نامية أن يكون لها شخصيتها الذاتية وخصوصيتها الثقافية، وأن يكون لها خطة تنموية متكاملة، وسياسة قومية للتنمية نابعة من احتياجاتها وظروفها وإمكانياتها. وأخيرًا تبحث دراسة (حسين، ٢٠١٢) في ماهية التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستقلة، وتري أن الاستقلال الحضاري هو الهدف الرئيسي، وتحقيقه يقتضي ثورة عميقة في كل جوانب حياتنا، ومن ثم فإن كافة سياسات التنمية لابد وأن تصمم بما يتلاءم وتحقيق هذا الهدف، وتطرح استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية كاستراتيجية لتنمية اقتصادية مستقلة متمركزة حول ذاتها.

وبشكل عام، وانطلاقًا من الأدب التنموي وعينة الدراسة النظرية، يُمكن تجسيد التنمية المستقلة في إطار ثلاث عوالم كمحاولة تقريبية وتفسيرية تيسير التحليل، مع مراعاة التشابك والتفاعل بينها بشكل جدلي. أولها: عالم الرؤى أو التصورات والمفاهيم، وثانيها: عالم الخيارات والمواقف، وثالثها: عالم الفعل الذي يتشعب بدوره إلى سياسات الفعل ومخططاته وبرامجه وأدواته ومؤسساته.

**(١) عالم الرؤى أو التصورات والمفاهيم:** وتستقيم فيه الدراسات بين منظورين إحداهما قومي والآخر قطري. فالمنظور القطري والحالة المصرية، تعبر عنه بعض الدراسات، منها: دراسة (صبري، ١٩٨٦أ: ٩٢-١١١) محاولة تقويم تجربة مصر (ثورة يوليو) في ضوء مفهوم جديد تمامًا مازالت معاله وأدواته

محل بحث ودراسة، حيث إن «التنمية المستقلة» كتعبير وكمفهوم لم تكن معروفة في الخمسينيات والستينيات وكان الأمر المطروح هو «الاستقلال الاقتصادي»، بمعنى تصفية الموجود من مصالح استعمارية ورفض الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد القومي. وقد حققت ثورة يوليو هذا الهدف. فضلًا الانحياز الواضح للفقراء والمحرومين، وغيرها من توجهات عُدت بدايات لعناصر هي اليوم جزء لا يتجزأ من استراتيجية التنمية المستقلة. وجاءت أيضًا دراسة (حسين، ١٩٨٦: ٩٣-١٤٦) مستهدفة تفنيد تجربة مصر في التنمية المستقلة خلال ثلاث عقود (١٩٧٣/٥٢)، ومؤشرات التقدم والتراجع في تلك التجربة مُؤكدة أنها حققت بعض أهدافها الرئيسية، ولكن لم يكتب لها الاستمرار بسبب الأزمات المتكررة التي تعرض لها المجتمع، فضلًا عن التحول الانفتاحي في السبعينيات. وتنتهي الدراسة إلى أن استراتيجيات التنمية البديلة لابد وأن تُخضع العوامل الاقتصادية للعوامل غير الاقتصادية، بمعنى أن مشروعية النمو الاقتصادي لابد وأن تبقي مشروطة بخدمة هذا النمو لصالح أبناء المجتمع كافة. ويصبح الفعل الاجتماعي هو الذي يحدد أهداف النمو الاقتصادي معدلاته ومواقعه. كما جاءت أيضًا دراسة (طه، ١٩٨٩: ٢١٩) لتقييم الحالة المصرية الناصرية، وتري أن التعاون المصري السوفياتي قد ساهم في تحقيق أهم إنجازات التنمية المستقلة والتصنيع في مصر الناصرية، وأوجد إطارًا مواتيًا لتوفير الحد الأدنى للأمن الاقتصادي القومي المصري. وإن عدم استكمال محاولة التنمية المستقلة في مصر الناصرية لا يرجع في اعتمادها بدرجة كبيرة على مساعدة الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى، وإنما يرجع إلى الأوضاع الداخلية التي حالت دون تعبئة كامل موارد الأمة لاستكمال هذه التنمية، وإلى التحولات التي قادت مصر إلى التخلي عن تلك المحاولة بحيث عادت إلى التبعية. وخلال فترة الانفتاح والاصلاح الاقتصادي، جاءت دراسة (نور الدين، ٢٠٠١٧: ٣٩-٤٠) والتي تبحث في إمكانية تحقيق تنمية اقتصادية مستقلة، تؤكد أن الاقتصاد المصري لا

يزال وبعد عقود طويلة من النمو يعاني من مشاكل التخلف والتبعية والتي تتعمق وتتخذ أشكال جديدة، ويتمثل جوهر عملية التنمية المستقلة التي تستهدفها في استقلالية القرار الاقتصادي، متمثلا أساسًا في استقلالية تحديد أهداف التنمية، واستقلالية تحديد وسائلها وسياساتها.

أما المنظور القومي والحالة العربية، تعبر عنه بعض الدراسات، منها: دراسة (الرشدان، ١٩٩٩: ٦١) مستهدفة توضيح مفهوم التنمية ومعرفة الواقع التنموي في الوطن العربي، ثم بيان معنى التبعية وأسبابها والمخاطر التي يمكن أن تؤدي إليها، وناقشت مفهوم التنمية المستقلة والاستراتيجية التي تقوم عليها وقدمت بعض المقترحات التي يمكن أن تسهم في تحقيقها. وحاولت دراسة (السالم، ٢٠٠٤: ٢٤٥) توضيح مفهوم التنمية المستقلة، وإمكانية تحققه في العالم العربي في ظل العولمة باعتباره مطلب ضروري بعد فشله في تبني استراتيجية "تنمية مستقلة" تتناسب مع قيم وخصوصية هذه المجتمعات؛ كونها نظريات مستنبطة من الفكر الاقتصادي الغربي، وتضيف أن العولمة ستعزز المزيد من الهيمنة والتبعية للنظام الرأسمالي، وعليه يتوجب البحث استراتيجية بديلة للتنمية.

وجاءت دراسة (الامام، ٢٠٠٨: ٢١٥) لتفنيد مبررات البحث عن بدائل التنمية العربية، والسعي إلى بديل تنموي عربي جديد. انطلاقًا من "عدم قدرة نماذج النمو المتبعة خلال نصف القرن الماضي في مختلف الدول العربية– مع تباين ظروفها ومواردها– على تحقيق تنمية ترقى بها إلى مصاف الدول الصاعدة في النظام العالمي، وتلبي المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية للأمن القومي، وتواجه احتياجات شعوبها، وترتفع إلى مستوى التحديات المستقبلية". وعليه تطرح بديل "التنمية المستقلة" كبديل ناجز للتخلص من التبعية. وحاولت دراسة (العيسوي، ٢٠١١: ٣٥–٣٨) البحث عن مقاربات جديدة لصياغة لسياسات التنموية في الوضع الراهن، لا سيما مع فشل مجموعة

السياسات التي انطلقت من توافق واشنطون الذي جسد الليبرالية الاقتصادية الجديدة في برامج محددة للإصلاح الاقتصادي. وبسبب عجز الدول التي التزمت بهذه النوعية من السياسات عن اختراق جدران التخلف والتبعية المحيطة بها والانطلاق إلى رحاب التنمية السريعة والمطردة فحسب، بل وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتقترح بديلًا لهذه السياسات نموذج التنمية المستقلة/ المعتمدة على الذات.

وتؤكد دراسة (الدليمي، ٢٠١١: ٢١) أن التنمية الاقتصادية تُعد من أهم الأهداف التي تسعى بلدان العالم الثالث لتحقيقها منذ أن حصلت على استقلالها إلا أنها تواجه عددًا من التحديات المعاصرة وفي مقدمتها العولمة الاقتصادية واتساع نشاط الشركات المتعددة الجنسيات وغيرها. ومن أجل أن تخفف الدول النامية من حدة هذه التحديات لابد لها من اتخاذ حزمة من الإجراءات الاقتصادية؛ حتى يتسنى لها تقوية اقتصادياتها والتأقلم إيجابيًا مع البيئة الاقتصادية العالمية الراهنة وصولًا إلى تحقيق التنمية الاقتصادية. وتتناول دراسة (زرقين وعبد الرازق، ٢٠١٣: ١٧٧) إستراتيجية تنموية مقترحة للاقتصاديات النامية بشكل عام والاقتصاديات العربية بشكل خاص، كإستراتيجية تنموية بديلة للنماذج التنموية الغربية، في ظل فشل كل التجارب التنموية السابقة التي اعتمدتها، ألا وهي إستراتيجية التنمية المستقلة المعتمدة على الذات. وتؤكد دراسة (قرم، ٢٠١٦: ٧١-٨٢) الفشل التنموي الذي يعيشه المجتمع العربي، وتذهب إلى أن موجة الانتفاضات الشعبية العربية التي اجتاحت كل المجتمعات العربية بداية سنة ٢٠١١ لم تنتج أي نموذج تنموي بديل عن النموذج الذي نسير عليه منذ سياسة الانفتاح الاقتصادي التي بدأها السادات، وتعم كل المنطقة العربية في ظل هيمنة النظام النيوليبرالي المعولم. وتري من أجل الانتقال من النموذج التنموي المشوه إلى النموذج الصالح على الحكومات العربية تغيير

السياسات الاقتصادية القائمة على الاقتصاد الريعي والتحول إلى الاقتصاد المنتج باعتباره المدخل البديل للتنمية المستقلة.

**(٢) عالم الخيارات والمواقف:** مُتضمنًا دراسات التنمية المستقلة ومنظوراتها الأيديولوجية (الليبرالية، والاشتراكية، والإسلامية، والقومية). فالمنظور الليبرالي يؤكد إمكانية التطور الرأسمالي في إحداث التنمية المستقلة، وثمة دراسات تجاهر بالإبقاء على الرأسمالية في ظل التوجه نحو التنمية المستقلة، منها دراسة (خلاف، ١٩٩٤: ١٣٨) وتشير أنه في ظل التحول نحو النظام الرأسمالي، فإن التنمية العربية المستقلة لابد وأن تعتمد بالدرجة الأولى على التطور الرأسمالي المستقل وذلك من خلال: تكوين قطاع قوي للصناعات الأساسية، والعمل على إنتاج السلع الرأسمالية، والدخول بحزم في ميدان تطوير وابتكار التكنولوجيا، والعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء بخاصة، وتحقيق معدلات نمو مناسبة. وتعدد دراسة (عزيزة، ٢٠١١: ١٥١) مزايا التحول الرأسمالي والشراكة والاندماج الاقتصادي، وما يوفره هذا المنظور من مزايا وإيجابيات للاقتصاديات المتوسطية، من أجل مساعدتها على النهوض باقتصادياتها والاستفادة من الخبرات والمعارف التطبيقية ونقل التكنولوجيا والحصول على دعم لمشاريعها التنموية. وتؤكد دراسة (نور الدين، ٢٠١٧: ٤٠– ٤٢) على ضرورة تحديد أهداف وسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ككل ضمن إطار رأسمالي رشيد، يجعل جوهر عملية التنمية المستقلة مستندًا على استقلالية القرار الاقتصادي، وإتاحة الفرص المتكافئة أمام الجميع.

وعلي مَضَضٍ تتعامل بعض الدراسات مع الوضع القائم كونه مفروضًا على الجميع، ومن ثم فلا مفر من الاندماج والتفاعل مع الليبرالية والرأسمالية المُطبقة وفق شروط مُحددة وبحذر لتحقيق الاستقلال التنموي منها دراسة (سعد الدين، وعبد الفضيل، ١٩٧٨)، و(الرشدان، ١٩٩٩: ٩١) وتري أن المقصود

بالاعتماد على الذات هو محاولة الاندماج في النظام الاقتصادي الدولي على أساس متكافئ للعمل بحيث تستطيع الدول العربية الاستفادة من الإمكانات والخبرات الخارجية مع السعي الدؤوب لتحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال السلع الأساسية وخاصة الغذاء. وتؤكد دراسة (العيسوي، ٢٠١١: ٣٥) أن الاستقلال أمر نسبي، وليس مُطْلَقًا بأية حال، وأن المراد به هو تأمين مستوى معقولًا للسيطرة الاجتماعية على شروط تجدد الإنتاج وتسخير العلاقات الخارجية لخدمة مصالح التطور الداخلي، لا لخدمة مصالح دول المركز الرأسمالي، مع استهداف إشباع الحاجات الأساسية للسكان، وبناء هيكل اقتصادى متطور ذى تشابكات قوية فيما بين قطاعاته المختلفة. وجوهر الاستقلال بهذا المعني هو الاعتماد على الذات بصفة أساسية في مسعى التنمية. وتقوم دراسة (الدليمي، ٢٠١١: ٢) على فرضية علمية مفادها أن الدول النامية لابد وأن تسير نحو تحقيق التنمية الاقتصادية لترفع عن كاهلها ثقل التراكمات والتداعيات الاقتصادية المتخلفة الموروثة من عهود الاستعمار والتبعية ومع ذلك فإنها لن تتمكن من الانعزال والتخندق الاقتصادي ولذا فإنه يتوجب عليها الاندماج في الاقتصاد العالمي وشروطه وفق ضوابط وسياسات محكمة حتى تقلل من الآثار المترتبة على الاتفاقيات التي توقعها مع المؤسسات الاقتصادية الدولية.

أما المنظور الاشتراكي فيقوم على رفض التوجه الرأسمالي للتنمية مُؤكدًا أنه المسؤول عن تردي حالة التنمية آنِيًّا، ولابد من العمل على مناهضته والتوجه نحو الاشتراكية. وفي ذلك تبحث دراسة (أمين، ٢٠١٧: ٢٦) في فرص وشروط البديل المستقل في ظل العولمة، وتري أننا نمر الآن بمرحلة «خريف الرأسمالية» ولكن دون أن يدعمها «ربيع شعبي» ومنظور اشتراكى لذا، فإمكانية إدخال إصلاحات تقدمية ملموسة على الرأسمالية في المرحلة الراهنة هي محض وهم. ولا مناص من بديل مدعوم بتجديد اليسار الراديكالي الدولي، القادر على إنجاز مبادرات اشتراكية، وليس تصورها فحسب، وقد بات من الضروري إنهاء

الرأسمالية التي تمزقها الأزمات، وليس إنهاء أزمة الرأسمالية. ووفقًا لدراسة (صبري، ٢٠٠١: ١٥٧) فإن التنمية المستقلة من منظور المشروع الحضاري لابد وأن تهيئ المجتمع لبناء الاشتراكية في إطار ديمقراطي. ومن منظور القوى القومية والتقدمية تري دراسة (شكر، ٢٠١٣: ١٣٩) أن سياسات التنمية المستقلة المعتمدة على الذات والعدالة الاجتماعية هي أساس الخروج من الأزمة الراهنة، وتتجاوز سياسات النيوليبرالية، وتمهد الطريق نحو تولي تحالف طبقي جديد للسلطة يكون مدعومًا من القوى القومية والتقدمية، ومن الطبقات الكادحة، وذوي الدخل الثابت، لفتح الباب أمام تفكيك روابط التبعية للرأسمالية المعولة، وزيادة فرص بناء اقتصاد وطني مستقل معتمد على الذات، واتّخاذ إجراءات تعالج ما تعانيه هذه الشعوب من إفقار وبطالة وتفاوت هائل في الدخل، وعدم القدرة على الحصول على خدمات أساسية جيدة.

وثمة منظورات ذات توجهات تنموية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، منها دراسة (يوسف، ٢٠١٦: ٥٥) وتقترح نموذجًا للتنمية الشاملة والمستقلة؛ جاء اختياره من بين النماذج التنموية العالمية الأخرى، بوصفه الأقرب إلى مبادئ الفكر الاقتصادي الإسلامي، وبالأخص فيما يتعلق بمبادئه في العدالة الاجتماعية. وتؤكد دراسة نظرية تطبيقية مقارنة (السيد، ١٩٩٢: ٣٢٨)، أن نظام التعاملات الاقتصادية بوضعه الحالي، ما زال يعمل لغير صالح الدول النامية. وتعقد مقارنة بين كُلًّا من المنهج الإسلامي والوضعي في التعاملات الاقتصادية الدولية، وتنتهي أن التنمية المستقلة هي الرؤية الجديدة في التنمية والتي لا تخرج عما يقرره المنهج الإسلامي. ومن ثم فإن تطبيق هذا المنهج يسمح لكل دولة ولكل مجموعة من الدول أن تحصل على احتياجاتها، وأن تتخلص من فائض إنتاجها، دون تبعية، ودون استغلال، ودون تسخير للغير، ودون حصار أو مقاطعة اقتصادية، وإنما على أساس من الأخوة الإنسانية، والرحمة، والتعاون، والعدل، والمعاملة بالمثل. مما يؤدي إلى التقدم الاقتصادي

والاجتماعي لكل دول العالم. وتؤكد دراسة (مجدي حسين، ٢٠١٢: ٧٣- ١٠٥) على التنمية المستقلة كبديل تنموي للخروج من الأزمة التنموية الراهنة، ولكن في إطار الرؤية الإسلامية التي تحاول في الأساس تحقيق التوازن بين (الروح والجسد). على خلاف النظرة الدنيوية للحضارة الغربية التي تختزل التنمية في عمليات اقتصادية مجردة كتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، ورفع مستوى المعيشة الناتج عن ذلك.

**(٣) عالم الفعل الذي يتشعب بدوره إلى سياسات الفعل ومخططاته وبرامجه وأدواته ومؤسساته:** مُتضمنًا بعض الدراسات، ومحاولاتها الوقوف على إمكانات تحقيق التنمية المستقلة وَاقِعِيًّا، وتجارب*الاستقلال التنموي المتحققة نجاحًا. ومحاولات التنمية المستقلة كما تعكسها الخبرة المصرية كانت رهنًا لعوامل زمانية وظروف تاريخية معينة، وتفنيد تجربة مصر في التنمية المستقلة خلال ثلاث عقود (١٩٧٣/٥٢)، ومؤشرات التقدم والتراجع في تلك التجربة من واقع عدد من الدراسات (حسين، ١٩٨٦)، و(صبري، ١٩٨٦أ)، و(جورج، ١٩٨٩)، و(طه، ١٩٨٩) تؤكد أنها حققت بعض أهدافها الرئيسية ولكن لم يكتب لها الاستمرار بسبب الأزمات المتكررة التي تعرض لها المجتمع، فضلًا عن التحول الانفتاحي في السبعينيات. وتؤكد دراسة (نور الدين، ٢٠٠١٧: ٣٩-٤٠) أن الاقتصاد المصري وبعد عقود طويلة من النمو لا يزال يعاني من مشاكل التخلف والتبعية والتي تتعمق وتتخذ أشكال جديدة.

*) عندما نتحدث عن التحولات التنموية، فيجب أن ينصب حديثنا عن «الخبرة»، وليس «التجربة»، أو«النموذج»، لأن مصطلح «التجربة» يوحي بأنها سائرة في طريق مرسوم دون لحظات صعود وانكسار، ولحظات شد وجذب، كذلك الحديث عن «النموذج»، يوحي بالسكون والجمود وحبس حركة التاريخ الحي في نماذج جامدة.

أما محاولات التنمية المستقلة، كما تعكسها الخبرة العربية إِفْرِيقِيَا، فتعبر عنها دراسة (العريبي، ١٩٨٦: ٦٣٧) وتحاول أن تحدد معالم النموذج النظري لمسار التنمية في الجماهيرية الليبية، وتؤكد أنه لم ينبئ عن توجه كامل للاقتصاد لمواجهة متطلبات النموذج المستقل. وإنما تذبذب الوضع بين الأخذ بنموذج معين وبين مزيج من نماذج التنمية المتباينة كطرائق محتملة لاتباع نهج تنموي مستقل. وكانت المحصلة مزيد من الارتباك التنموي، وتري في مواجهة هذه الوضعية الحل متمثلًا في التكامل الاقتصادي الإقليمي. أما الخبرة التونسية في التنمية المستقلة، وفقًا لدراسة (المنوبي، ١٩٨٦: ٧١٣) فإنها تراوحت بين نموذجين الأول تركز فيها على التصنيع الموجه لإحلال الواردات في البداية، ثم في مرحلة تالية على التوجه التصنيعي من أجل التصدير، الأمر الذي كان من شأنه تعميق التبعية التونسية. وحاولت دراسة (عزيزة، ٢٠١١: ١٥١) بحث موضوع الشراكة الأورو جزائرية باعتبارها ضرورة تفرضها المتغيرات والتحديات الراهنة والمستقبلية، بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة، وتري أن خيار الشراكة مهم، ويكتسي أهمية بالغة في إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال الأموال الأجنبية، وخلق مناصب العمل وتوفير العملة الصعبة وتحويل التكنولوجيا والمنافسة الدولية وتقليص نفقات الدولة.

أما الخبرة العربية آسْيَوِيًّا، فوفقًا لدراسة (خواجكية، ١٩٨٦: ٥٨٢) استطاعت السعودية بفضل احتياطاتها النفطية أن تراكم فوائض مالية يعجز الاقتصاد المحلي عن استيعابها في استثمارات منتجة دَاخِلِيًّا، مما دفعها للسعي الحثيث للتعاون والتكامل مع جاراتها في منطقة الخليج والدول العربية لتأمين أسباب النمو الاقتصادي والسياسي والاجتماعي المستقل. وتشير خبرة الأردن في الاستقلال التنموي كما تعكسها دراسة (كنعان، ١٩٨٦: ٦٥٩) أن أهداف التنمية قد بدأت تتغير وتتحول نحو مفهوم أشمل للتنمية، وأن الاندفاع التنموي والإنجازات التي تحققت في السبعينيات، لم تستمر بفعل متغيرات الركود العالمي

وحرب الخليج التي نالت من جهود التنمية ومحاولات الاستقلال، وتؤكد أن التنمية الاقتصادية في بلد ما عندما تكون رهنًا للعوامل الخارجية بالدرجة الأولى، تصبح أهداف أي خطة في مهب الريح، وتصبح إنجازات أي خطة سابقة موضع الشك والتساؤل. وتشير دراسة (السقاف وعثمان، ١٩٨٦: ٨٨، ٨٩) إلى طبيعة الوضع في اليمن، ومحاولات الاستقلال التنموي، إلا أن النمو الاقتصادي يعاني من فجوتين: فجوة ادخارية محلية، وفجوة في العملات الأجنبية؛ فبعد أن كانت مواردها كافية في بعض الأحيان بفعل عوامل الإنتاج من الخارج (التحويلات والمساعدات)، إلا أنها عجزت فيما بعد في تغطية تلك الفجوة، واضطرت الدولة إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي المكثف من جهة، وإلى استنزاف الاحتياطي العالمي من جهة أخرى. وتري أن تحقيق التنمية المستقلة مرهون بعاملين رئيسيين: أولًا، يتوقف الأمر على تفاعل القوى الاجتماعية اليمنية وطبيعة مفهومها ورؤيتها للمستقبل المنشود وخططها لبلوغه. ثانيًا، فإن الموارد المتاحة لليمن وتنميتها والتصرف فيها هي المحدد لشكل التطور الاقتصادي مُستقبلًا، وهي انعكاس في الوقت نفسه لنوعية القرار المتعلق بهذا المستقبل.

أما تجارب الاستقلال التنموي المتحققة نجاحًا، فيمكن حصرها في ضوء ثلاث خبرات شكلت كل منها منظورًا أَيْدِيُولُوجْيَا، (الخبرة الصينية ومنظورها الاشتراكي، والخبرة الهندية ومنظورها الرأسمالي، والخبرة الماليزية ومنظورها الإسلامي). وتؤكد الخبرة الصينية في التنمية المستقلة، وفقًا لدراسة (فرجاني، ١٩٨٦أ: ٢٩-٣١٨) إمكانية التنمية في الإطار الاشتراكي وبناء الصين الوطنية، ومشروطيتها بحجم المجتمع وأهمية إحداث وتكريس قطيعة مع البنية الاقتصادية والاجتماعية التي أورثت التخلف، وحتمية مشاركة الجماهير في المشروع التنموي، ومراعاة مجموعة من التوازنات (بين الماضي والحاضر، وبين الخاص والعام، وبين السياسة والاقتصاد، وبين الداخل والخارج)، وملاحظة

استحالة تحقيق الأهداف من خلال وصاية الجزء على الكل، وأهمية اعتماد منهجية التخطيط الشامل والتجريب الاجتماعي. من أجل إحداث نهضة شاملة تشمل تنمية مستقلة بشكل يتفق مع الظروف الصينية.

وتري دراسة (زكي، ١٩٨٦: ٢٥٨) أن نموذج التنمية الهندي كان يدعو إلى تحقيق تنمية وطنية مستقلة، ولكنه عجز عن تحقيقها لأنه لم يمتلك القدرة على تعبئة الفائض الاقتصادي الممكن وتوجيهه إلى مشروع هذه «التنمية المستقلة». من هنا كانت حتمية وقوعه في فخ الديون وابتزاز الدائنين. وهو نموذج دعا إلى تحقيق الاشتراكية وفقًا لما سماه «بالنمط الهندي للاشتراكية»، لكنه في الواقع ترك للرأسمالية المحلية فرصة النمو والتحالف مع الرأسماليات الأجنبية وإضعاف القطاع العام. ومازال الثالوث الأزلي للفقر والمرض والجهل يخيم على نصف الشعب الهندي. وفيما بعد، وفي سياق متصل تذهب دراسة (خلاف، ١٩٩٤: ١٣٨) أن الهند استطاعت في ظل انطوائها تحت النظام الرأسمالي العالمي أن تحقق الاكتفاء الذاتي، ومعدلات نمو مناسبة، دون أن تُكَبَّل كثيرًا بالديون الخارجية أو تُذعن لسيطرة المؤسسات النقدية والمالية العالمية. بيد أن هناك ظروفا استثنائية توفرت للتجربة الهندية مثل: توفر سوق محلية ضخمة، وقبول الرأسمالية فيها لقدر مناسب من التخطيط، إلى جانب تخوف الغرب الرأسمالي من أن يؤدي الضغط المكثف عليها إلى انتهاج الطريق الذي سلكته الصين المجاورة، التي حققت في فترة مماثلة إنجازات تجاوزت بكل المقاييس كل ما تطمح إليه دولة مثل الهند وبخاصة فيما يتصل بالقضاء على الأمية وتوفير الحاجات الأساسية للطبقات الكادحة.

وأخيرًا تؤكد دراسة (غراب ورزق، ٢٠١٥: ١٥٣) أن نجاح تجربة التنمية الماليزية المستقلة كانت بفعل تبني الأفكار الوطنية للخروج من الأزمة التنموية، وأن تحقيق الإصلاح الاقتصادي لا تتوقف فقط على رؤية صندوق النقد الدولي بشأن السياسات الاقتصادية الواجب تطبيقها، بل أيضًا على تبني

الدولة سياسات اقتصادية حصيفة رشيدة وطنية، تأخذ في الاعتبار قدرات المجتمع وحاجاته، وأن القرارات الرشيدة التي قد يكون بعضها مُخالفًا لتوجيهات صندوق النقد الدولي قد تؤدي إلى نتائج إيجابية تحسن الوضع الاقتصادي للدولة. وإن تمويل التنمية يمكن أن يتحقق ببدائل تمويل أكثر استقلالًا بخلاف أدوات تمويل صندوق النقد الدولي التي تجعل الدولة غير مستقلة في رسم سياساتها الاقتصادية.

**وعلى ما سبق،** ومن تحليل لدراسات التنمية المستقلة ومنظوراتها المتباينة، أمكن لنا تحديد الفجوة البحثية للدراسة، فقد تبين بشكل عام غلبة الإطار النظري على تلك الدراسات، دون إطار تطبيقي يشتبك مع الواقع الاجتماعي ويختبر صحة هذا الإطار. وهو ما يعكس في نفس الآن غياب الدراسات السوسيولوجية حول التنمية المستقلة، إلا من استثناءات قليلة جاءت هي الأخرى نظرية. وجاءت غالب الدراسات تحمل نظرة تجزيئية للتنمية فجاء العامل الاقتصادي مُرجحًا وفي المقام الأول، وغابت نِسْبِيًّا كثير من العوامل التي تشترك في صياغة استراتيجيات التنمية المستقلة، وهو ما يتنافى مع منطقها العام.

أرتبط الحديث عن التنمية المستقلة كبديل ناجز للأزمات التنموية المتكررة، بمعنى أنها تظهر وتتواري بحسب الأزمة، فالعوامل المكانية والزمانية هي التي تحكم تأججها، فالخبرة العربية في التنمية حاولت استدعائها وبشكل مكثف كرد فعل على سياسات الانفتاح الاقتصادي منذ السبعينيات والأزمات التنموية المتعاقبة، (ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي)، و(المشروع النهضوي العربي)، وتجددت مع ثورات الربيع العربي من جديد وإعلان العام ٢٠١٢م عامًا للتنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية. وهكذا أصبحت التنمية المستقلة والاعتماد على الذات بَدِيلاً تَنْمَوِيًّا له ما يُسوغه. وعليه، ظهرت دراسات كثيرة اهتمت بدراسة وتحليل جوانبها، وتتبع ظواهرها العيانية بحثًا وَمُقَارَنَة،

وَمُرَاجَعَة نقدية لسبر أغوارها ونماذجها القائمة، ومعرفة جوانب النجاح والإخفاق، وحصاد الخبرة التنموية في الاستقلال. هذا، واتفقت جميع الدراسات على هدف الاستقلال التنموي، ولكنها تباينت من حيث المنظور، وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا، ما يعني أن التنمية المستقلة ليست ذات طريق واحدة. ولا يمكن بحال من الأحوال تصور نمط مُحدد مقدمًا للتنمية المستقلة، وأن ما يطرح للنقاش هو التوجهات العملية التي تحققها في هذا البلد أو ذلك في مرحلة معينة. وبين هذه التوجهات ما هو مشترك ولكن أكثرها يختلف وفقًا لظروف المجتمع المحدد الذي يريد التنمية المستقلة.

**(٤-٢) مَنْظُورَاتُ الْإِقْتِرَابِ السُّوسْيولوجِيِّ مِنَ التَّنْمِيَةِ: رُؤْيَةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ.**

في محاولة الوصول إلى وضع إطار سوسيولوجي تصوري متعدد الأبعاد في التنمية. سنتناول في هذا السياق المقولات الأساسية لتلك الأطر والنظريات وما تعرضت له من انتقاد، ودواعي إيجاد نموذج تنموي مستقل. فبنهاية الحرب العالمية الثانية شغلت قضية التنمية الباحثين في العلوم الاجتماعية، لاسيما لمجتمعات العالم الثالث على وجه التحديد، وانبثقت العديد من النظريات لمعالجة مسألة التنمية من خلال عدة منظورات أدعي كل منها امتلاك الوصفة الملائمة لخروج المجتمعات من ربقة التخلف نحو التنمية والتقدم. رغم أنه، لا يمكن مَنْطِقِيًّا القول بوجود أو إمكان وضع نظرية عامة للتنمية بالمعنى الدقيق للمصطلح حيث تكون النظرية قابلة للتطبيق في جميع الحالات وقادرة على تفسير الماضي واستقراء المستقبل. فما يمكن ويجوز وضعه هو نظم فكرية **Paradigms** ينطبق كل منها على التجربة الإنمائية أو المسعى الإنمائي في مجتمع أو منطقة ما، إذ يأخذ النظام الفكري والمؤسسي المعني بالاعتبار التجربة التاريخية لهذا المجتمع أو هذه المنطقة وكذلك خصوصية المعطيات

والتطلعات (صايغ، ١٩٨٦: ٩٠٩). ولكن سارت المنظورات التنموية على هذا النحو التعميمي منذ الحرب العالمية وحتى الآن.

هذا، وقد تباينت الرؤى والأساليب والمناهج حول كيفية التخلص من التخلف والتغلب على مظاهره وتبعاته، وبالتالي كيفية الوصول إلى التنمية بشكل عام (هيجوت،٢٠٠١: ١٦). وسنعرض لأهم الأسس والمنطلقات التي تقوم عليها النظريات الرئيسية التي شكلت أساس التنظير في هذا المجال، وتحاول أن تفسر وتطرح البدائل للخروج من واقع التخلف. ويمكن تصنيف هذه النظريات في أربع منظورات أساسية هي: (التحديث، والتبعية، والنظام العالمي، والعولمة).

**نظرية التحديث Modernization Theory:** أولي هذه المنظورات التنموية وظهرت في خمسينيات القرن العشرين، وكانت وفقًا لما كتبه (Alvin, 1990:161,162)نتاجًا تَارِيخِيًّا لثلاثة أحداث في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، منها: بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى استطاعت من خلال الاعتماد على مواردها الذاتية تطوير أبنيتها لتصبح قوة اقتصادية مثلما هي قوة عسكرية. وبروز الاتحاد السوفيتي (قبل تفككه) في العقد الخامس الميلادي كقوة عظمى أخرى، وانتشار الحركة الشيوعية في شرق أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد حققت قوتها وتقدمها من خلال الطريق الرأسمالي، فإن الاتحاد السوفيتي سعى إلى تحقيق التنمية أي تحقيق القوة الاقتصادية والسياسية من خلال ما عرف بالتنمية الاشتراكية، وقد شكل كل منهما نموذجًا للتقدم حينئذ أمام مجتمعات دول العالم الثالث، التي بدأت خلال هذه الفترة في الحصول على استقلالها. والبحث عن نموذج للتنمية من خلال تشجيع التحديث من قبل الدول الأقل نُمُوًّا، التي وجدت أمامها نموذجين عالميين يمكن الاختيار من بينهما حسبما تمتلكه كل دولة من موارد سواء كانت بشرية أو مادية.

وجاءت نظرية التحديث نتاجًا غَرْبِيًّا، وهيأت أفكار بعض علماء الاجتماع (ماكس فيبر، تالكوت بارسونز)، الأساس لمنظور التحديث، لينص على أنه يمكن تحقيق التنمية من خلال إتباع عمليات التنمية التي تم استخدامها من قبل الدول المتقدمة. ويشير التحديث إلى نموذجٍ يتيح الانتقال التدريجي من مجتمع "ما قبل الحداثة" أو المجتمع "التقليدي" إلى مجتمعٍ "حديث". وتبحث النظرية في العوامل الداخلية لبلدٍ ما مع افتراض أنه بمساعدة الدول "التقليدية" يمكن تطوير تلك الدول بنفس الطريقة التي تطوّرت بها البلدان النامية (Knöbl, 2003: 97-107). ويظهر ذلك جليًا من تحليل روستو (Rostow, 1990) لمراحل النمو الاقتصادي التي يجب أن يسلكها المجتمع لتنميته، في خمس مراحل تتسم كل منها بخصائص مُعينة تعكس الإنجازات التي حققتها المجتمعات في مسيرة تقدمها، ويرى أن هذه المراحل ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث، وتُعد إسهاماته أحد المفاهيم الرئيسية لنظرية التحديث.

والنقد الأساسي الموجه لنظرية التحديث هو اتجاهها نحو الحتمية Deterministic Emphasis والذي تعرضت على أثره إلى انتقادات مُتعددة، واتهمت بالنقص والقصور(Przeworski & Limongi, 1997: 155-183)، ومن أهم أوجه القصور؛ ما يعود إلى التمركز الحضاري الغربي نحو الذات (النزعة الغربية) وذلك بتركيزها الواضح على دراسة أنواع الحكومات والمؤسسات الديمقراطية باعتبارها نماذج مثالية. إضافة إلى غياب النظرة التكاملية (Integrative) والتي تظهر في نهج أسلوب الثنائيات بالتعبير عن الواقع، فقد ربط التخلف بالمجتمع التقليدي، وأصبحت التنمية مجرد اكتساب لخصائص المجتمع المتقدم وهذا الأسلوب أدى إلى توجيه الاهتمام إلى الخصائص المثالية للأجزاء المكونة، ولم يهتم في تقديم بناء نظري شامل. يضاف إلى ذلك أن طبيعة الاستقطاب النظري الذي أسسه أنصار التحديث بين نموذج المجتمعات

التقليدية ونموذج المجتمعات الحديثة هما في الحقيقة نموذجين مجردين، افتراضيين لا يعطيان صورة صحيحة عن واقع المجتمعات النامية وحتى المتقدمة. فلقد بينت دراسات مختلفة أن المجتمعات النامية تتوفر على مظاهر حديثة وعصرية، كما هناك مظاهر تقليدية بالمجتمعات المتقدمة (السعيد، ٢٠٠٥: ١٠٨، ١٠٩).

ولم تستطع هذه النظرية أن تحقق ما كانت تدعوا له من عملية تحديث، وتعثرت عملية التنمية وانتقال الدول حديثة الاستقلال من النمط "التقليدي" إلى النمط "الحديث". ورأى البعض أن عمليات التحديث التي تجري في المجتمعات لا تسير بصورة سلسلة وخطية ومتصاعدة كما تم تصويرها من قبل بل إن تلك العملية يرافقها أو ينتج عنها مشاكل متنوعة، وأزمات بحاجة إلى حل ومعالجة (غانم، ١٩٨١: ٧٤). ومن عيوب نظريات التحديث أيضًا الاتجاه نحو الاستهلاك بدلاً من الإنتاج، ومحاولات هذه النظريات تطبيق المفاهيم والمقاييس التحليلية الغربية على مجتمعات العالم الثالث، وهي بذلك تغفل مقومات الأبعاد التاريخية للتخلف، والتنوع، والخصوصية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لبلدان العالم الثالث. كما أنها تغفل إلى حد كبير تأثير العوامل الخارجية في تكريس حالة التخلف للدول النامية، وأنه لا يمكن أن تكون التغيرات الداخلية ذات فاعلية في التنمية، إلا عندما يحدث تغير جذري في علاقة الدول النامية بالعالم الخارجي أو في الخصائص الرئيسية للنظام الاقتصادي العالمي. وظلت نظرية التحديث نموذجًا سائدًا في العلوم الاجتماعية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، ثم خفتَت شهرتها. لتعود إلى الواجهة من جديد بعد عام ١٩٩١ لكنها لا تزال نموذجًا مثيرًا للجدل.

**نظرية التبعية Dependency Theory:** ثاني هذه المنظورات التنموية التي ظهرت في الستينيات من القرن العشرين في محاولة لتقديم مفاهيم مختلفة

عن أفكار مدرسة التحديث، واهتمت هذه المدرسة اهتمامًا كبيرًا بتحليل الاقتصاد السياسي للتنمية وإبراز تأثير الرأسمالية الدولية على تخلف الدول النامية، وبخاصة الانتكاسات الاقتصادية المتوالية في دول أمريكا اللاتينية (Andrew،1985). ويؤكد أتباع نظرية التبعية أن التخلف والتقدم وجهان لعملة واحدة، بمعنى أن التخلف نشأ في نفس اللحظة التاريخية التي ظهر فيها التقدم في مراكز العالم الرأسمالي. فتخلف العالم الثالث ما هو إلا نتاج مباشر للتنمية في المركز الرأسمالي. ما ينفي الفرضية التي تقول بأن التخلف هو حالة متأصلة في دول العالم الثالث (هيجوت، ٢٠٠١: ٩٣– ٩٥). ومن ثم فإن تحقيق النمو الاقتصادي المستقل مرهون بكسر علاقات التبعية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، التي تقيد مستقبل العالم وتجمده في خدمة الاقتصاد الإمبريالي. ويأخذ مفهوم التبعية منظورات مُتعددة حتى فيما بين أصحاب مدرسة التبعية أنفسهم، في ضوء توجهاتهم الفكرية وتصوراتهم للمسببات التاريخية للتخلف، أو العوامل التي تحدده في الوقت الراهن. ووفقًا (Hettne, 1995: 160 -161)، يمكننا التمييز بين اتجاهين رئيسيين طرحتهما نظرية التبعية، على النحو التالي:

**الاتجاه الأول:** ينظر إلى التبعية على أنها علاقة بين اقتصاديين أحدهم مسيطر والآخر تابع. ومن أبرز التعريفات التي تنتمي إلى هذا الاتجاه تعريف "دوس سانتوس D. Santos" للتبعية على أنها علاقة بين اقتصادين يتوسع إحداهما (الطرف المسيطر) ويواصل نموه الذاتي في حين لا يتمكن الطرف الآخر (التابع) من تحقيق ذلك. ويشير أنصار هذا الاتجاه إلى أهمية العوامل الخارجية وأنها المحرك الأساسي لعملية التبعية، ولذلك طرح أصحاب هذا الاتجاه مصطلحات جديدة، كدول الهامش والدول التابعة واستغلال العواصم للأطراف.

أما **الاتجاه الثاني:** فيري أنصاره، ويتزعمهم عالم الاجتماع البرازيلي "إنريك كاردوسو F.E. Cardoso" أن ظاهرة التبعية لا يمكن إرجاعها إلى علاقات

الاستغلال والقهر الخارجية فحسب بل تتبع من التوافق بين مصالح الطبقات المسيطرة المحلية والدولية، ومن خلال دعم الصفوات الحاكمة (مدنيين، رجال جيش) مَادِّيًّا وَعَسْكَرِيًّا. والذين يعملون لخدمة المصالح المشتركة مع الدول المتقدمة من خلال استغلال موارد البلاد وثرواتها وتصديرها في صورتها الأولية أو شبه الأولية مع فتح الأسواق المحلية أمام البضائع والمنتجات الأجنبية كإحدى مؤشرات التقدم في مجتمعاتهم.

هذا وقد استطاعت نظرية التبعية تقديم تحليل أفضل لظاهرة التخلف باعتمادها على متغيرات عديدة ومتباينة (الاستعمار، الرأسمالية، الصفوة، إلخ)، إلا أنها لم توفق في تفسير وتحليل مشكلة التنمية مثل فهمها للتخلف وهذا جعلها نظرية تبحث في ظاهرة التخلف أكثر من التنمية. دون وجود بدائل أو خيارات أمام الدول النامية الأخرى، حيث تظل تدور في حلقة دائرية مفرغة تؤدي فيها دور الأطراف الخاضعة لسيطرة واستغلال دول المركز المتقدمة دونما البحث عن وسيلة لكسر هذه الدورة أو الحلقة المستمرة. كما تميزت تحليلات أصحاب نظرية التبعية بطبيعتها الممعنة في الوصفية والتعميم والحلول التي طرحتها للتخلص من حالة التبعية كانت في صورة الرفض الكامل أو الجزئي للنظام الرأسمالي العالمي والاعتماد على القرارات المحلية. وقد أنتقد هذا الطرح كثيرًا على اعتبار أنه لا يقدم حلولا عملية واقعية مما أدى إلى فشلها كنظرية للتنمية في الكثير من الدول. حيث وقعت بنفس نواقص النظريات الأخرى بتقديم تعميمات واسعة وقانون عام تريد تطبيقه على كل المجتمعات في العالم الثالث، مع عدم مراعاة الفوارق بين هذه المجتمعات وخصوصياتها المتنوعة والمميزة. كما يوجه لها انتقاد في تركيز تحليلها على الجوانب الاقتصادية لعلاقات التبعية ومظاهر التخلف، وعدم إعطاء العوامل غير الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، الأهمية المطلوبة (غربي وآخرون، ٢٠٠٣: ١٣٨– ١٥٤). كما أن هناك نقد

للثنائيات التي طرحتها مثل (المركز، الأطراف)، أو (الأفلاك، التوابع)، والتي لا تختلف عن ثنائيات نظرية التحديث (هيجوت، ٢٠٠١: ٩٣– ٩٥).

**نظرية النظام العالمي الجديد New World System Theory**: ثالث هذه المنظورات التنموية التي ظهرت في سبعينيات القرن العشرين، لتقدم توجهًا جديدًا في مناقشة قضايا التنمية في ضوء اعتبار الاقتصادي العالمي وحدة التحليل الرئيسية، والذي يشكل نظامًا تَارِيخِيًّا مؤلفًا من ثلاث درجات هي: (القلب، المحيط، شبه المحيط)، من خلال دراسة التيارات المادية والدورية للاقتصاد العالمي، وبيان مدى تأثير هذه التيارات على علاقة المركز بالمحيط وشبه المحيط (روبرتسون، ١٩٩٨: ٧). ويعد إيمانويل والرشتاين هو صاحب أطروحة النظام العالمي، تأسيسًا على انتقاد نظريات التنمية وافتراضها أنه لا يوجد سوى طريق واحد للتنمية التطورية لجميع البلدان، وعدم مبالاتها بالهياكل عبر الوطنية التي تعيق التنمية المحلية والوطنية، وتدور الأطروحة حول الحاجة إلى تفسير نمو وتحديث دول شرق آسيا الذي لا يمكن فهمة تمامًا بالمنطق الذي يقدمه اتجاه التحديث ولا اتجاه التبعية، فقد تطورت هذه المجتمعات من وضع متخلف إلى وضع أصبحت تشكل فيه قوى مؤثرة في النظام الاقتصادي العالمي (Wallerstein, 2004: 128).

وهي نظرية من أكثر النظريات الاجتماعية جِدِّيَّة وعمقًا في القرن الماضي، فهي لا تفسر لنا فقط حقائق عن الاقتصاد والنظم الاجتماعية في العالم، ولكن تفسر لنا كذلك حقيقة النظام الدولي المعاصر. وتؤكد على أن وحدة التحليل الاجتماعي الأساسية ينبغي أن تكون النظام العالمي ككل، وليس الدولة القومية كما تذهب إلى ذلك نظرية التبعية، فالعالم نظام واحد مكون من دول، ومن مؤسسات عابرة القومية كالشركات متعدية الجنسية، والمنظمات الدولية المختلفة الحكومية وغير الحكومية، ومن ثم لا يجوز محاولة فهم العالم انطلاقًا

من مفهوم الدولة القومية دون النظر للمؤسسات الدولية، وتشير النظرية إلى أن التقسيم الدولي للعمل، يقسم العالم (عبود، ٢٠١٠)، إلي ثلاث مناطق، تلعب كل منطقة دورًا معينًا في استمرارية وتطوير هذا النظام، حيث تشمل (مناطق القلب) على دول قوية تستطيع أن تفرض علاقات تبادلية غير متكافئة، وتستولي على فائض القيمة من دول المحيط، أما (المناطق المحيطة) فهي مناطق تتميز بكونها زراعية تعتمد على تصدير منتجات ذات تكلفة رخيصة، في حين تعمل (مناطق شبه المحيط) كمناطق عازلة تفصل دول القلب عن دول المحيط التي تقوم بإنتاج سلع غالية الثمن منخفضة التكلفة، وهي تمثل منطقة وسط حيث يتم استغلالها من جانب دول المركز ولكنها في نفس الوقت تقوم باستغلال دول المحيط (هاريسون، ١٩٩٨: ١٢٨). ويعتقد والرشتاين أن النظام الاقتصادي العالمي شأنه شأن أي نظام آخر، ينطوي على جملة تناقضات وعندما تصل هذه التناقضات حَدًّا معينًا يتحرك خلال المسار بعيدًا عن نقطة التوازن، ويستحيل على النظام أن يعمل بصورة اعتيادية، ذلك أن النظام وقتًا يبدأ في التفرع والتشعب، وهي النقطة التي يعتقد أننا بلغناها الآن (والرشتاين، ٢٠١٧: ٦٧١). وبذلك يتطلب منظور النظام العالمي ضِمْنِيًّا منظورًا إِصْلَاحِيًّا اِجْتِمَاعِيًّا أو "رأسمالية اجتماعية" كطريق ثالث بدون أو مع مخاطرة أقل لنظام السوق الحرة الرأسمالي.

ويتمثل النقد الرئيسي لتلك النظرية أن مفهوم النظام العالمي كأداة لتحليل الواقع العالمي مفهوم عام للغاية، وأن هذا النموذج ركز على علاقات التبادل فقط على نطاق واسع وتوزيع الجوائز على أطراف العلاقات، بدلاً من التركيز على الطبقة وصراع الطبقات في مجال الإنتاج ولم ينتج عنه إجابة جيدة بخصوص المنافسة الدولية والصراع (Alvin, 1990:12). وعدم وضوح الحدود الفاصلة بين الدول والشركات والمؤسسات الدولية. فضلًا عن أنها فشلت في تفسير ظاهرة النمو في دول النمور الآسيويَّة، وأغفلت الدور الذي يمكن أن تفعله

العولمة الثقافيَّة، بالتركيز على الجوانب الاقتصاديَّة فقط في تحليل النظام الدولي.

**نظرية العولمة Globalization:** رابع هذه المنظورات التنموية، وهي مجرَّد مظاهر حديثة لاتجاهات تعود إلى قرون سابقة داخل إطار النظام العالمي وبنية الرأسماليَّة العالميَّة (والرشتاين، ٢٠١٧: ٦٧١)، وهي بمثابة نظرية كبرى شاملة تحتوي كل نظريات التنمية "التحديث، والتبعية، والنظام العالمي" (شلبي، ٢٠٠٤: ١٩١– ١٩٢): نظرية التحديث بكل مقوماتها وأسسها التي تقوم عليها – فالتحديث عملية مطردة وتطورية ولا يمكن الرجوع عنها وهي العقل الإلكتروني والتكنولوجيا الحديثة– والحياة المادية والمعنوية – وثورة الاتصالات وتنطلق أيضًا من ضرورة نقل القيم الأمريكية وامتثالها، والاعتماد على القروض والمساعدات الأمريكية، وتحويل المؤسسات التقليدية إلى عصرية. وهي أيضًا نظرية التبعية بشكل جديد، وهي تنحو في الوقت الحاضر نحو التبعية الثقافية والاقتصادية عن طريق الشركات المُتعدية الجنسية، وتتجه إلى الاستغلال الاقتصادي من جانب الشركات العملاقة للمستضعفين في الأرض، بل إن الهيمنة والتبعية أصبحتا لمركز واحد وقلب واحد وليست لكتلة غربية أو كتلة شرقية بعد سقوط نظام القطبية الثنائية بعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي. بل إن المسرح قد خلا إلا من قوة واحدة لاعبة فيه هي القوة الأمريكية. وإن العولمة ما هي إلا تبعية لمركز واحد ينقاد له العالم كله، وهي تبعية اقتصادية وسياسية وثقافية. كما هي أيضًا نظرية النظام العالمي، فالعولمة تحتوي نفس المنهج الذي يدرك أن العالم وحدة واحدة كما يدرك حقيقة العلاقة بين الدول المتقدمة والمتخلفة.

وبوجه عام، شكلت هذه النظريات (التحديث، التبعية، النظام العالمي) الإطار الفكري لعدد من المناهج والأساليب والاتجاهات في تحليل ودراسة مسائل

التنمية، وتبين أن جميعها باتت عاجزة عن تقديم إطار نظري شامل يسبر غور العملية التنموية بجميع أبعادها ومكوناتها وعناصرها، ذلك لأن كل نموذج نظر إلى موضوع التنمية من منظوره الخاص، وحاول دراسة وتتبع العملية التنموية وفق مرجعيته الفكرية والنظرية، وبالتالي تطبيق نموذجه التنموي من جانب معين مع إغفاله للجوانب الأخرى. كما تم نقد طابع التعميم وصلاحية نظريات التنمية على المستوى العالمي، واحتواء تلك النظريات على مسلمات ونماذج وأحكام، تدعي صلاحيتها وإمكانية تطبيقها على كل المجتمعات، دون الأخذ بالاعتبار الظروف المختلفة، ومميزات وخصائص كل مجتمع، وثقافته وقيمه؛ حيث إن سياق التنمية وبيئتها في العالم الثالث، يختلف عن التجربة الأوروبية وتجربة الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلي الرغم من الانتقادات والمآخذ على نظريات التنمية ونواقصها، إلا أنها بقيت تسيطر على حقل دراسات التنمية بكل فروعها، مع محاولاتها للتأقلم مع المتغيرات وتطوير أساليب ومقاربات جديدة للتأثير في عملية التغير والبناء الاجتماعي في العالم الثالث (عارف، ٢٠٠٠: ٣٢، ٣٣). رغم أن معظم المفكرين يرون أن فشل التجارب التنموية في الدول النامية في العالم الثالث ومن بينها مصر، إنما يعود إلى قصور وعجز في الفكر التنموي الوضعي المستند في جذوره إلى نظريات التنمية ونماذج النمو واستراتيجيات وخطط التنمية المستقاة من الفكر الغربي البالغ في التعميم، والذي لا يتناسب مع الطبيعة الخاصة وهياكل البلدان النامية (زكي، ١٩٧٩: ٢٢، ٢٣). ويبقي اتجاه التنمية المستقلة طرحًا يفرض نفسه على واقع دراسات التنمية بوصفه رد فعل لأفكار التحديث والتبعية والنظام العالمي، والتي تعثرت كثيرًا في التطبيق ولم تستطع أن تحقق التنمية المنشودة في الكثير من أقطار العالم الثالث.

**(٤-٣) التَّأْصِيلُ النَّظَرِيُّ لِلتَّنْمِيَةِ الْمُسْتَقِلَّةِ:**

لقد جاء نموذج التنمية الجديد كرد فعل لأفكار اتجاه التحديث والتبعية والتي تعثرت كثيرًا في التطبيق ولم تستطع أن تحقق التنمية المنشودة في الكثير من مجتمعات العالم الثالث، قائمًا على عدد من الانتقادات لأصحاب الاتجاهات التنموية السابقة، ويفرض نفسه باعتباره اتجاه التنمية البديلة (خزام، ٢٠١٢: ٥٨- ٦٣). ودفع الفشل في تحقيق الأهداف الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية إلى التفكير الجاد في إستراتيجية بديلة، تنطلق من الاعتماد على الذات كأساس لا بد منه لإنجاحها، وذلك من خلال السيطرة على الموارد المتاحة للمجتمع وتسخيرها لبلوغ أهدافه، والقدرة على اتخاذ قرار مستقل فيما يتعلق بنمط وشكل استخدامها. ولا يعني هذا الانعزال عن العالم الخارجي، بل يفترض مراعاة عزل التأثيرات الخارجية السلبية على الإنتاج والاستهلاك المحليين، وذلك بتغيير نمط التجارة الخارجية للبلد النامي تغييرًا جَذْرِيًّا، مع مراعاة تحديد الأولويات في توزيع الموارد المتاحة بما يلبي الاحتياجات الأكثر إلحاحًا للأفراد، والتأكيد على أن يكون إنتاجها محليًا قدر الإمكان (أوتيزا، ١٩٨٥: ٦٥-٨٧).

وكان هذا التوجه البديل نحو إستراتيجية تنموية تتجاوز النمو المادي وتراعي القيم الحضارية والاجتماعية للمجتمع، وتحقق مصالح مُجمل السكان وليس مصالح أقلية حاكمة، وتعكس التفاعل الخلاق بين فكر المجتمع والخبرات الخارجية، يعني التوجه نحو الداخل وحاجاته وليس إلى الخارج ومصالحه وهذا بدوره وجد غايته في مقولة "الاعتماد على النفس" وكان (جوليوس نيريري Julius Nyerere) رئيس تنزانيا أول من استخدمها في أواسط الستينيات من القرن الماضي في "بيان أروشا" الداعي إلى بناء مجتمع اشتراكي يعتمد على النفس. وبعد عدة سنوات وفي خضم المناقشات حول علاقة الجنوب بالشمال، ونقد استراتيجيات التنمية السائدة التي تميز بها عقد السبعينيات، التقط الناس هذه

المقولة وأضيف إليها فكرة الاعتماد الجماعي على النفس. واتجه عدد من المفكرين إلى بحث محتوى الاعتماد على النفس، وبدأ فكرهم من نقطة خطر التبعية والتخلف المبني على الاعتماد على الشمال وتوهم "اللحاق" بالشمال في مستويات الاستهلاك (روستو، مراحل النمو) أو الادعاء بأن العون الخارجي ضروري لسد الفجوات نظرًا لعجز المتخلفين عن تحقيقه وحدهم "فجوتي الاستثمار والتصدير" (صبري، ٢٠٠١: ١٥٥).

ويمكن اعتبار بول باران (Paul Baran) رائدًا في الدعوة إلى تحقيق التنمية المستقلة في تحليله لتطور المجتمع الهندي في كتابه "الاقتصاد السياسي للتنمية" فالتنمية المستقلة تتحقق من خلال السيطرة على الفائض الاقتصادي وعدم استنزافه، وإعادة توزيعه لصالح الطبقات الفقيرة، ولكن في البداية يجب قطع قنوات استنزافه الخارجية وصولًا إلى ربطه بمصلحة الطبقات الاجتماعية المنخفضة الدخل والتي تمثل الغالبية الكبرى من أفراد المجتمع، وأكد وجوب القضاء على الاستهلاك الترفي المقلد للاستهلاك في الدول الرأسمالية المتقدمة، والذي يعد من أبرز مظاهر التبذير للفائض الاقتصادي، ومن جهة أخرى ركز على العوامل الخارجية في إحداث التبعية والتخلف، وحدد معالجاته بقطع أوتار هذه العوامل، واقترح وجوب اتخاذ الطريق والأنموذج اللارأسمالي لتحقيق هدف الاستقلال التنموي (باران،١٩٧١: ٢٠٢-٢٣٧). ومنذ كتب باران هذا والاجتهادات تتعدد حول كيفية تحقيق التنمية المستقلة، حيث حاول اقتصاديون عديدون في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، بل وحتى في أوروبا تطوير تحليله المذكور لتحديد ماهية التنمية المستقلة (S. Lall, 1974: 203-211)، أجمع غالبيتهم علي ربطها بالتطور اللارأسمالي؛ بل أكد بعضهم علي استحالة تطبيق النموذج الرأسمالي في التطور في ظل النظام الاقتصادي العالمي السائد، وأن تطبيقه سيؤدي إلى تطوير التخلف بدلًا من التنمية؛ في حين أكد آخرون (G. Plama, 1981: 400- 414). علي أن التطور الرأسمالي والاستفادة من التطور

التكنولوجي في البلدان الرأسمالية المتقدمة أو العمل ضمن التقسيم الدولي للعمل تعد من الضرورات الأساسية للتنمية في البلدان النامية.

وابتداء من مطلع السبعينيات برز أنموذج التنمية المستقلة بشكل واضح من خلال الدعوات الرسمية في المحافل والمؤتمرات الدولية في خضم الجدل حول ضرورة الاتفاق على إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يستجيب لمطالب حكومات العالم الثالث كما تضمنها قرار قمة عدم الانحياز في اجتماعها بالجزائر في سبتمبر ١٩٧٣، وتراجع الاهتمام بالوفاء بالحاجات الأساسية، وحل محله تعبير واسع هو إستراتيجية التنمية البديلة. وقد شدت هذه الدعوة اهتمام الكثيرين في الشمال وفي الجنوب فتعددت اللقاءات الدولية في إطار الأمم المتحدة ومنظماتها وخارج هذا الإطار (كمؤتمر الشمال والجنوب في باريس ١٩٧٥). للتعبير عن تطلعات أبناء العالم الثالث في إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، يحقق للدول النامية مكاسب اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية وثقافية ويرسخ مطلب التنمية المستقلة (العربي، ١٩٨٦: ٦١٧، ٦١٨). وهذا يعكس من جهة نظرة جديدة للتنمية القائمة على أساس حشد وتعبئة الموارد الذاتية المتاحة والممكنة ووضعها في خدمة التنمية الموجهة إلى الوفاء بالمتطلبات والحاجات الأساسية، ومن جهة أخرى تحسم مسألة العلاقة مع العالم الخارجي لصالح أهدافها، وبما يضمن الاستقلال السياسي والاقتصادي؛ بمعنى أن الاعتماد على الذات يعنى القضاء على علاقات التبعية والاستغلال والتبادل اللامتكافئ في العلاقات مع الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وإقامة تنمية مستقلة من خلال صياغة مشروع حضاري شامل يهدف إلى استغلال كل الموارد المتاحة والممكنة، المالية والبشرية والطبيعية، ووضعها في خدمة بناء هيكل اقتصادي متقدم يتحقق فيه شروط التراكم الذاتي، وتتوزع فيه ثمار العمل الاقتصادي بعدالة فيما بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية التي يضمها الاقتصاد القومي (رمزي، ١٩٨٧: ١١٣).

وللوصول إلى نهج التنمية المستقلة عرفت عدة نماذج تنموية، هدفت جميعها بوسائل متعددة الالتقاء عند هذا الهدف، أبرزها: استراتيجية إحلال الورادات، كأحد السياسات التنموية التي تلتفت إلى الداخل ببدائل من الإنتاج المحلي، وتفترض وجود سوق متسعة كبيرة الحجم، ووفقًا للتجارب التاريخية لدول العالم الثالث اصطدمت هذه الاستراتيجية بمشكلة ضيق السوق، وغياب القاعدة العريضة من المستهلكين الذين يحوزون قوة شرائية. وفي مرحلة تالية برزت استراتيجية تشجيع الصادرات كأحد السياسات التنموية التي تتطلع إلى الخارج، وتنتج لتصدير السلع والخدمات إلى الأسواق الخارجية، مما يحقق فائض في ميزان المدفوعات، وقد قدمت بعض النماذج في دول شرق آسيا نوعًا من الإبهار بسبب الزيادة الالكبيرة في معدلات نموها، وفي صادراتها، وتحسن في وضع موازينها الخارجية واحتياطاتها الدولية، مما لا يزال يغرى الكثيرين بطرح لأفكار المطالبة بتبني هذه الاستراتيجية. ومع ذلك فإن هذه التجارب لم تحقق تنمية مستقلة تملك عناصر الاستمرار، وإنما حققت نُمُوًّا تابعًا فاقم من درجة تبعيتها للسوق الدولية، والشركات دولية النشاط، وأن ما تحق كان بفعل التدفق الكبير للاستثمارات الأجنبية والمعونات والدعم العسكري والإعلامي (نور الدين، ٢٠١٧: ٣٨، ٣٩). هذا، وقد أنتقد اتجاه التنمية البديلة في عدة وجوه منها أن هذا الاتجاه لا يقدم التحليلات الكافية عن كيفية تنفيذ السياسات التي يدعو إليها؛ لأن ذلك سيتطلب بعض التغييرات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية الكبيرة، كذلك فإن بعض أفكار هذا الاتجاه غير قابلة للتطبيق واقعيًا.

**(٤-٤) التَّنْمِيَةُ الْمُسْتَقِلَّةُ: جَدَلُ الْاِسْتِحَالَةِ وَالْإِمْكَانِ.**

يكاد ينعقد إجماع الباحثين في مسائل التنمية، والمهتمين بها، على أن التنمية المستقلة لم تعد مُمكنة. يميل البعض منهم إلى القول إنها كانت ممكنة في شروط اقتصادية ودولية مختلفة في السابق، لكنها أضحت اليوم مستحيلة في

مناخ من العلاقات الاقتصادية جديد، فيما يذهب بعض آخر إلى القطع بأنها كانت دومًا مستحيلة، حتى حينما جرب أمرها من جرب، ولم تكن في حقيقة أمرها أكثر من فرضية أيديولوجية.

يشترك في هذا الاعتقاد "استحالة التنمية المستقلة" جمهور الباحثين والاقتصاديين الليبراليين، الذي لم يبرح موقع الدفاع عن النظام الرأسمالي والاقتصاد الحر قائلين بامتناع إمكانية التنمية المستقلة في الشروط الراهنة والمستقبلية بعد أن كان أمرها ممكنًا فيما مضى. ويستند هؤلاء في الاعتقاد إياه إلى جملة أسانيد لعل من بين أهمها ثلاثة (بلقزيز، ٢٠٠٩): أولها: إن التنمية الاقتصادية في العالم المعاصر، لم تعد محكومة بآليات داخلية، وإنما باتت محكومة بقوانين أشمل تفيض عن حدود الكيانات الوطنية، وباتت مدعوة إلى البحث عن نفسها في إطار تكتلات فوق قومية من جنس التكتلات الإقليمية. وثانيها: أن التجربة أقامت الدليل على استحالة مثل هذه التنمية المستقلة كما في الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي، حيث كشف إخفاق دوله وانهيارها الاقتصادي عن طوبي هذه التنمية. وثالثها: ظاهرة العولمة، والنزوع اليوم إلى نشوء سوق عالمية يدمر أي فكرة تقول بإمكان عزل أو فك ارتباط أي بلد أو منطقة عن شبكات النفوذ العالمية في سبيل إعادة خلق ظروف الماضي والتطور مثلما فعلت البلدان الرأسمالية ذات يوم (هاردت ونيجيري، ٢٠٠٢: ٤١).

أما الناحون منحى الاعتقاد بإمكان التنمية المستقلة في الشروط الراهنة والمستقبلية، فيرون أن ما جاء به أنصار الاعتقاد بأن الحديث عن التنمية المستقلة في عصر العولمة يمثل ضربًا من الخلط النظري، أو نوعًا من الحَنين غير العقلاني إلى عهدٍ مضى، اعتقادٌ خاطئ. وهو ناجمٌ عن فرضيتين مغلوطتين عن التنمية المستقلة: أولاهما: ترادف معنى التنمية المستقلة مع معنى الاكتفاء الذاتي أو الانقطاع عن العالم، وهو ما لم يَقُل به أحدٌ ممن دافعوا عنها في الماضي وفي الحاضر. وثانيتُهما: تذهب إلى أن إدماج الاقتصاديات النامية

في السوق العالمي، على النمط الطليق الذي فرضته القوى الاقتصادية المهيمنة، يمكن أن يؤدي إلى تنمية حق (مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣: ٨٨، ٨٩).

ويقدم البعض (بلقزيز، ٢٠٠٩)، أسانيد تعضد بإمكان التنمية المستقلة، وذلك عبر ملاحظات ثلاث: **الأولى:** تتعلق بالصلة بين مبدأ التنمية المستقلة وبين آلية الاندماج الاقتصادي في المحيط فوق القومي أو الإقليمي، ليست صلة تعارض وتنابذ بل صلة تجاور وتكامل، وليست إطارًا للتبعية، وإنما هي إطار لعلاقات الاعتماد المتبادل بين الاقتصادات، ذلك حاله في تكتل النافتا والاتحاد الأوروبي، ويمكن أن يكون حاله كذلك في الإطار العربي أو في الإطار الإسلامي إن خرج هذان أو أحدهما إلى الوجود. **والثانية:** إنه من الخطأ أن يتخذ من انهيار الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي تكأه لإصدار حكم الإعدام- الأيديولوجي- في حق تجارب التنمية المستقلة، وببيان الفارق بين أحوال تلك الدول، حين اعتناقها عقيدة التنمية المستقلة، وبين ما هو عليه أمرها اليوم من سوء بعد أن جربت خوض رهان الليبرالية الانتحاري يدحض هذا الزعم. و**الثالثة:** تتعلق بسابقة تنموية أسقط نجاحها المبهر كل التحفظات والاعتراضات على فكرة التنمية المستقلة، هي الصين وتجربة التنمية المستقلة منذ ميلادها الحديث، وتحولها إلى عملاق كبير في العالم المعاصر، وبمعدلات من التقدم والتنمية أعلى مما بلغته كثير من الدول (فرجاني،١٩٨٦أ).

**(٤-٥) حِصَادُ التَّنْمِيَةِ الْمُسْتَقِلَّةِ: الْخَبَرَةُ الْمِصْرِيَّةُ:**

لا نكاد اليوم نذكر مثالًا واحدًا لتنمية ناجحة معتمدة على الذات بالمقاييس والمحددات السابق ذكرها، الأمر الذي يدفع إلى التساؤل عن أسباب هذا الفشل وهذا التراجع: هل هو عائد إلى نقص في الإستراتيجية ذاتها أم هو عائد إلى عوامل خارجية لم تترك لهذا الخيار التنموي فرصة التنفيذ في الظروف

العادية، وبمعنى آخر: هل فشلت التنمية المعتمدة على الذات أم أَفْشَلْت؟ في الواقع، يمكن القول مع قليل من المجازفة أن المسؤولية في الإخفاق مشتركة. فمن جهة تحمل الصياغات النظرية للتنمية المعتمدة على الذات بذور فشلها حيث تنطوي على عيوب ونقائص بنيوية تتجاوز التماسك على مستوى الأفكار إلى القابلية للتطبيق والترجمة إلى مخططات وسياسات ميدانية عملية. ومن جهة أخرى، تضافرت العديد من العوامل السياسية والاقتصادية لتشكل مصدات وستائر كثيفة أمام اعتماد هذه الإستراتيجية والسعي إلى إجهاضها إذا قيض لها أن تجد أرضية للتطبيق (جدو، ولد سيداتي، ٢٠١٠: ١١-١٣).

أ – **العوامل الذاتية:** تشترك التنمية المعتمدة على الذات مع باقي استراتيجيات التنمية في صفتين أساسيتين إليهما يعزي فشل هذه الاستراتيجيات، **أولها:** غياب النمذجة الرياضية حيث اقتصرت الصياغات النظرية على تحاليل عامة ومتداخلة وغائمة يصعب ترجمتها على أرض الواقع ويتعذر تمييز وتقويم الآثار المترتبة عنها. أما **الصفة الثانية:** فتعود في تقديرنا إلى غياب الحدود الفاصلة لدي منظري هذه الإستراتجية بين علم الاقتصاد وعلوم الاجتماع الأخرى. فالظاهرة الاقتصادية بطبيعتها ظاهرة اجتماعية تتداخل فيها العديد من العوامل التي تنتمي إلى حقول معرفية مختلفة، لكن الاعتبارات المنهجية تقتضي أن يتم تناولها بأدوات وبنظرة جمعية، كمتغير مركب حتى يتم فهمها بشكل جيد وهذا ما لم يحدث مع الكتابات الأولي عن إستراتيجية التنمية. يضاف إلى هاتين عوامل أخري تنفرد بها إستراتيجية التنمية المعتمدة على الذات، حيث ظل الحد الفاصل بين الاستقلال والاستغلال (أي التبعية) غير مضبوط بالشكل المطلوب خصوصًا عندما يتعلق الأمر بإنزال الإستراتيجية من المستوى النظري إلى التطبيق العملي.

**ب – العوامل الموضوعية:** لم تلق المحاولات العديدة الساعية إلي بلورة تصور مركزي جديد للتنمية ترحيبًا من النظام العالمي. فقد تكالبت العديد من القوى الداخلية والخارجية لمنع قيام تنمية معتمدة على الذات. لقد عمدت القوي الرأسمالية إلى استخدام جميع الوسائل الممكنة لتثني دول الأطراف المتشبثة بهذا الخيار، خيار الاعتماد على النفس، عن المضي قدمًا في تنفيذ برامجها ومشاريعها التنموية المنبثقة من الداخل تصميمًا وتخطيطًا وتمويلًا وأهدافًا. وتراوحت هذه الوسائل والأساليب بين وأد التجارب الجادة في مهدها حتى لا ترى النور ومحاصرة المشاريع الرائدة التي استعصت على الوأد والتضييق عليها لإفشالها كما حصل مع بناء السد العالي في مصر، وغيرها الكثير في أمريكا اللاتينية وآسيا. وبفعل هذه الاعتراضات تراجعت مشاريع التنمية المعتمدة على الذات لا على مستوى الدول فقط، وإنما على مستوى التكتلات والتجمعات القائمة على توحيد الجهود وتناغم السياسات وتعظيم المنافع المشتركة في إطار ما يعرف الاعتماد الجماعي على الذات. لقد وصل الأمر في محاصرة بعض التجارب الواعدة إلى حد استخدام القوة المسلحة ضدها حتى لا تقوم لها قائمة. إضافة ذلك، يمكن القول أيضًا إن بعض الدول رغم توفر الإرادة السياسية تفتقد الشروط الضرورية لقيام تنمية مستقلة معتمدة على الذات سواء تعلق الأمر بالموارد الطبيعية أو البشرية أو المالية أو بالموقع الاستراتجي وحجم السوق وتنوع البنيات الإنتاجية. وانطلاقًا من هذه الحقيقة يبقي مستقبل التنمية في الدول الصغيرة قُتِصَادِيًّا مربوطًا بقدرتها على الدخول في شراكة حقيقية مع محيطها حيث تتنادي الأجزاء إلى بعضها.

ودراسة خبرة التنمية المستقلة في مصر تكشف أنها كتعبير وكمفهوم لم تكن معروفة في الخمسينيات والستينيات وكان الأمر المطروح هو "الاستقلال الاقتصادي"، بمعنى تصفية الموجود من مصالح استعمارية ورفض الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد القومي وقد حققت ثورة يوليو هذا الهدف. وشهدت تلك

الفترة الانحياز الواضح للفقراء والمحرومين، وتوجهات سياسية تعد بدايات لعناصر هي اليوم جزء لا يتجزأ من إستراتيجية التنمية المستقلة. منها الاعتماد على النفس والاستفادة بالخبرات المحلية بديلاً عن الخبرات الأجنبية إلا في حالة الضرورة القصوى، والتطلع لبناء قاعدة علمية وتكنولوجية. ويكفي دليلًا على ذلك الاهتمام المبكر (منذ منتصف الخمسينيات) بالطاقة النووية وصناعة الطائرات والطاقة الشمسية بغض النظر عما شاب التنفيذ من قصور أو مثالب. فضلًا عن الوفاء بالحاجات الأساسية للجماهير والتوسع في خدمات التعليم والصحة والإسكان، وأخيرًا المشاركة الشعبية وضمان مشاركة العمال في الإدارة بتخصيص ٨٠% من مقاعد مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية لصغار الفلاحين. وتخصيص ٥٠% من مقاعد مجلس الشعب والمجالس الشعبية للعمال والفلاحين (صبري، ١٩٨٦أ: ١١١-١١٣).

وساهم التعاون المصري السوفيتي في تحقيق أهم إنجازات التنمية المستقلة والتصنيع في مصر، وأوجد إطارًا مواتيًا لتوفير الحد الأدنى للأمن الاقتصادي القومي المصري. والمساعدة في بناء مشروعات الطاقة (السد العالي) والمشروعات الصناعية الكبرى التي مثلت الروافع القادرة على تأمين تجاوز فعلي للتخلف، وساعد هذا التعاون على توفير الشرط الدولي الضروري لتوطيد الاستقلال السياسي والاقتصادي لمصر الذي أوجد أساسه الأولي في تأميم وتمصير المؤسسات الحاكمة للمراكز الاقتصادية الرئيسية والخاضعة لسيطرة رأس المال الإمبريالي والأجنبي، والاتجاه نحو إعادة بناء هيكل الاقتصاد المصري، والتنمية المستقلة دون الخروج من التقسيم الدولي للعمل ولكن على أساس الاعتماد المتبادل المتكافئ. وفي ضوء هذا كله فإن عدم استكمال محاولة التنمية المستقلة في مصر لا يرجع في اعتمادها بدرجة كبيرة على مساعدة الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى، وإنما يرجع إلى الأوضاع الداخلية التي حالت دون تعبئة كامل موارد الأمة لاستكمال هذه التنمية، وإلى التحولات

الداخلية اللاحقة التي قادت مصر إلى التخلي عن تلك المحاولة، بحيث عادت الانخراط في تقسيم العمل الدولي غير المتكافئ أي التبعية (طه، ١٩٨٩: ٢٣٤-٢٤١).

وتؤكد دراسة مقارنة (علي، وفتح الله، ١٩٩٤: ٨٦- ٨٧)، على توافر إمكانات التنمية المستقلة في مصر من خلال مؤشر عام لاستقلالية التنمية ومدى الاعتماد على الذات، وفق وزن نسبي لثلاث مؤشرات حاكمة، هي مؤشر الإمكانية بنسبة ٤٠%، ويتضمن المؤشر الموقع الجغرافي والحجم ووفرة وتنوع الموارد الطبيعية، والتقارب الحضاري والاجتماعي للسكان. ومؤشر التأهيل بنسبة ٢٠%، ويتضمن المؤشر التغيرات في هيكل الإنتاج والسكان والقوة العاملة والعدالة في توزيع الدخل والثروة وتطور نوعية الحياة ومدى فاعلية النشاط الاقتصادي، والتقنية والبحث العلمي. وأخيرًا مؤشر الاستقلال بنسبة ٤٠%، يتضمن المؤشر جملة من المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالأمن الغذائي والاستيراد والتصدير والصناعة والدين الخارجي والعلاقات الخارجية. مع الأخذ في الاعتبار أن مؤشرات الاستقلال هي نتائج تعكس تفاعل كل من مؤشرات الإمكانية والتأهيل.

**جدول (٤). مؤشرات التنمية المستقلة في مصر.**

| المحور/ الوزن النسبي | | الخمسينات | الستينات | السبعينات | الثمانينات |
|---|---|---|---|---|---|
| مؤشر الإمكانية | ٤٠% | ٢٤.٤ | ٢٤.٤ | ٢٤.٤ | ٢٤.٤ |
| مؤشر التأهيل | ٢٠% | ٩.٢ | ٩.٢ | ٩.٢ | ٩.٢ |
| مؤشر الاستقلال | ٤٠% | ٣٤.٢ | ٣٣.٩ | ٢٥.٤ | ٢٣.٤ |
| المجموع النهائي | | ٦٧.٨ | ٦٧.٥ | ٥٩.٠ | ٥٧.٠ |

**المصدر: (علي، وفتح الله، ١٩٩٤: ٨٦- ٨٧). مجلة بحوث اقتصادية عربية، ع (٣).**

ومن واقع الجدول (٤) السابق، تفيد المؤشرات فيما يتعلق بالحالة المصرية. بثبات مؤشرات الإمكانية والتأهيل نسب متوسطة بلغت ٢٤.٤%

للأولى، ٩.٢% للثانية، وتفيد مؤشرات الاستقلال خلال الفترة من الخمسينيات وحتى ثمانينيات القرن العشرين عن توافر مؤشرات التنمية المستقلة بنسب محفزة للاستقلال التنموي فكانت مصر الخمسينيات أفضل عقودها، بدأت بعدها بالتراجع النسبي في الستينيات ثم التراجع الحاد في السبعينيات والثمانينيات، ارتباطًا بالانفتاح الاقتصادي من جهة، وتحجيم دور الدولة في الشؤون الاقتصادية من جهة أخرى. ومن واقع دراسات التنمية (العيسوي، ٢٠١١: ٢٩) وحصاد تجربة التحول إلى اقتصاد السوق المنفتح وتطبيق سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة في مصر على امتداد ثلاثة عقود (١٩٧٤-٢٠٠٤)، تبين عجز هذه السياسات عن إخراج مصر من التخلف وعدم قدرتها على بناء قاعدة للانطلاق على طريق التنمية الشاملة والمطردة. وتؤكد دراسة (نور الدين، ٢٠٠١٧: ٣٩-٤٠) أن الاقتصاد المصري لا يزال وبعد عقود طويلة من النمو يعاني من مشاكل التخلف والتبعية والتي تتعمق وتتخذ أشكال جديدة.

## خَامِسًا: الْإِجْرَاءَاتُ الْمَنْهَجِيَّةُ لِلْبَحْثِ:

### (٥-١) الْمِنْهَجُ:

يندرج هذا البحث ضمن نمط الدراسات الوصفية التحليلية في علم الاجتماع، وعليه تم الاعتماد على المنهج المزجي **Mixed Methods**؛ نظرًا لجمعه بين ما هو تحليلي وما هو ميداني، ويعرف المنهج المزجي (Johnson, et al, 2007: 112-133) بأنه نوع من أنواع البحوث التي يجمع فيها الباحث بين عناصر المنهجين الكمي والنوعي؛ وذلك لفهم مشكلة الدراسة بشكل واسع وعميق، وهو المنهج الأنسب لطبيعة البحث لأنه يقدم صورة واضحة ودقيقة عن الظاهرة من خلال جمع البيانات وتحليلها ومعالجتها لاستخلاص دلالتها، والوصول إلى النتائج المطلوبة؛ حيث تستهدف الدراسة الوقوف على ماهية التنمية المستقلة ومنظوراتها المتباينة، والمبادئ والمرتكزات التي تقوم عليها،

ومعايرتها والحالة المصرية، وهذا يتطلب قبلًا استخدام المادة الرمزية المتمثلة في الأدب التنموي المتعلق بالتنمية المستقلة، ثم استقصاء رأي المجتمع المصري حول مبادئ ومرتكزات الأنموذج التنموي المستقل، وفقًا لدرجة الأهمية والاحتياج.

**(٥-٢) الطَّرَائِقَ:**

يتكئ البحث على طريقتي التحليل الكيفي Qualitative Research، والمسح الاجتماعي بالعينة Social Sample Survey وجاءت **الطريقة الأولي** من أجل فحص الأدب التنموي، والوقوف على خبرة التنمية المستقلة، اعتمادًا على منحي التحليل الموضوعي Thematic Analysis (TA) وهو أحد الطرق المستخدمة في تحليل البيانات النوعية حيث يقوم الباحث بتنظيم ووضع البيانات في موضوعات أو فئات محددة، ثم يقوم بشرحها وتفسيرها تحليليًا لإيجاد إجابة سؤاله البحثي. وقد يتم التحليل الموضوعي من خلال التركيز على القواسم المشتركة بين البيانات ولكن الموضوع الشائع أو المتكرر قد لا يكون بالضرورة مهمًا أو ذا معنى في حد ذاته (Braun & Clarke, 2012: 57-71). أما **الطريقة الثانية** فجاءت من أجل اختبار جدوى تلك الخبرة، والمبادئ والمرتكزات التي يُمكن أن تقوم عليها، وبيان الوزن النسبي لكل منها وترتيبها في سلم أولويات التنمية في مصر. والتحقق من فروض البحث.

**(٥-٣) نِطَاقَاتُ الْبَحْثِ:**

**(٥-٣-١) مُجْتَمَعُ الْبَحْثِ الْمَيْدَانِيَّ:** استهدفت البحث المجتمع المصري ليكون نطاقًا مَكَانِيًّا، ونظرًا لصعوبة تحقيق ذلك وَاقِعِيًّا؛ فقد وقع الاختيار على محافظة السويس كوحدة مكانية ممثلة للمجتمع المصري، لعدد من الاعتبارات منها: إنها محافظة حضرية ذات مدينة واحدة تبلغ مساحتها (٩,٠٠٢,٢١ كم٢)، وتتكون من خمس أحياء، هي: (السويس، الأربعين، عتاقة، الجناين، فيصل)

ذات سمات متباينة، ويبلغ عدد سكانها (٧٥٢.٨٧٢ نسمة) طبقًا للجهاز المركزي للتعبة والإحصاء عام ٢٠١٩م. وشكل موقعها الجغرافي الفريد (جنوب قناة السويس) ميزة نسبية جعلتها ملتقى للتجارة العالمية، وبفعل توافر التصنيع والملاحة والطاقة والتعدين أضحت مجتمعًا لاجتذاب المهاجرين من جميع المحافظات المصرية؛ فأصبحت كما يعرف عنها بـ "بلد الغريب" مُتسمًا بجميع السمات والخصائص الاجتماعية والثقافية والديموجرافية للمجتمع المصري الأم.

**(٥-٣-٢) عَيِّنَة الْبَحْثِ:**

* **عَيِّنَةُ الدِّرَاسَةِ النَّظَرِيَّةِ:** من خلال الرجوع إلى قواعد البيانات الرقمية، والكلمات المفتاحية الدالة، والمكتبات الجامعية المركزية تم مسح ومراجعة الأدبيات التنموية خلال الفترة من عام ١٩٧٣م بداية طرح أفكار التنمية المستقلة وحتى العام ٢٠٢٠م، أي خلال فترة زمنية بلغت ٤٧ عامًا، تحصلت على ما جملته (٦٧ بحث ودراسة) مثلت الإطار الحاكم لهذا البحث نَظَرِيًّا وَمَيْدَانِيًّا، تم اختيارها وفق أهدافها الرئيسية التي انطلقت عليها ونصت عليها صراحة دون لبس أو مواربة، وعبر منحي التحليل الموضوعي (TA) المشار إليه آنفًا تم تحديد موضوعاتها، وتصنيفها، وتحديد فئات التحليل، والمراجعة، ثم التحليل، وأخيرًا إنتاج التقرير. وعليه، تم تحليلها جميعًا في إطار ثلاث عوالم تحليلية – على النحو الوارد بالدراسات السابقة – وبلغت الدراسات المحددة لمبادئ التنمية المستقلة (١٣ دراسة)، في حين بلغت الدراسات المحددة لركائز تلك التنمية (٢٦ دراسة)، تم الاستعانة بها في بناء وصياغة أداة البحث.

* **عَيِّنَةُ الْبَحْثِ الْمَيْدَانِيَّ:** إن التنمية المستقلة تتطلب أن تكون آليتها من الاتساع لتشمل الجماهير، ولا تعتمد على فئة دون غيرها. فالجماهير وإن كانت تتميز بقدر متواضع من الثقافة والوعي الاجتماعي مقارنة بالمثقفين أو القيادات، إلا أنها تعنى بالهموم المجتمعية عن طريق المعاناة المباشرة واليومية، وتسعى

إلى المشاركة المجتمعية عندما تتيسر لها الفرصة. وقد تم اختيار عينة البحث عن طريق المعاينة (غير الاحتمالية Non Probabilistic Samples)، وبالضبط (المعاينة العرضية Accidental Samples) التي تعرف على أنها الطريقة التي تسمح للباحث بسحب عينة من مجتمع البحث حسب ما يليق به واحتمال اختيار عنصر ما بأن يكون ضمن العينة غير معروف وغير مُحدد مسبقًا (أنجرس، ٢٠٠٦). وجاءت عينة البحث بواقع (٦٠٠ مفردة) سحبت ضمن النطاق المكاني للبحث (محافظة السويس)، وجاءت مُمثلة لمعظم خصائص مجتمع البحث.

*** خصَائِص عَيِّنَة الْبَحْثِ:**

ويوضح الجدول رقم (٦) توزيع مفردات عينة البحث وفقًا للخصائص الاجتماعية، وذلك من خلال حساب التكرارات والنسبة المئوية. ودلالة ذلك على النحو التالي:

**جدول رقم (٦). توزيع مفردات عينة الدراسة وفقًا للخصائص الاجتماعية.**

| الخصائص | الفئة | التكرارت | النسبة المئوية % |
|---|---|---|---|
| النوع | ذكر | ١٥٧ | ٢٦.٢ |
| | أنثي | ٤٤٣ | ٧٣.٨ |
| السن (العمر الزمنى) | من ١٧ إلى أقل من ٢٥ | ٤٢٥ | ٧٠.٨ |
| | من ٢٥ إلى أقل من ٤٥ | ٩٨ | ١٦.٤ |
| | ٤٥ سنة فأكثر | ٧٧ | ١٢.٨ |
| الحالة التعليمية | يقرأ ويكتب | ١٢ | ٢.٠ |
| | مؤهل متوسط وفوق متوسط | ٨٩ | ١٤.٨ |
| | مؤهل جامعي | ٤٤١ | ٧٣.٥ |
| | ماجستير ودكتوراه | ٥٨ | ٩.٧ |
| المهنة | مهن وظيفية | ٤٣ | ٧.٢ |
| | مهن تجارية | ٣٠ | ٥.٠ |
| | مهن علمية | ١١١ | ١٨.٥ |
| | الدارسين (الطلاب) | ٣٢١ | ٥٣.٥ |
| | عاطل (لا يعمل) | ٩٥ | ١٥.٨ |
| الحالة الاقتصادية | أقل من المتوسط (من ١٥٠٠ إلى أقل من ٤٠٠٠ جنيه). | ٢٥٦ | ٤٢.٧ |

| الخصائص | الفئة | التكرارت | النسبة المئوية % |
|---|---|---|---|
| | المتوسط (أكثر من ٤٠٠٠ إلى أقل من ٧٠٠٠ جنيه). | ٢٥٥ | ٤٢.٥ |
| | فوق المتوسط (٧٠٠٠ جنيه فأكثر). | ٨٩ | ١٤.٨ |
| الحالة الاجتماعية | أعزب | ٤٢٩ | ٧١.٥ |
| | متزوج | ١٥٣ | ٢٥.٥ |
| | أرمل | ٨ | ١.٣ |
| | مطلق | ١٠ | ١.٧ |
| محل الإقامة | حضر | ٥٤٥ | ٩٠.٨ |
| | ريف | ٥٥ | ٩.٢ |

**المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي لعينة البحث.**

**وبتحليل الجدول (٦) السابق، يتضح ما يلي:**

**أ. من حيث النوع (الجندر):** بلغ عدد الذكور في عينة الدراسة (١٥٧) مفردة بينما بلغ عدد الإناث (٤٤٣) مفردة، وبذلك تكون نسبة الذكور إلى إجمالي عدد مفردات عينة الدراسة الكلى (٢٦.٢%) ونسبة الإناث (٧٣.٨%). وتدل هذه النسبة على أن الإناث أبدين اهتمامًا ملحوظًا بموضوع الدراسة، وكانت دافعتيهم للمشاركة والتفاعل كبيرة جِدًّا باعتباره أمر هام وحيوي، مقارنة بعينة الذكور.

**ب. من حيث السن (العمر الزمني):** بلغ عدد المستقصى منهم من عمر ١٧ عامًا إلى أقل من ٢٥ عام (٤٢٥) مفردة بنسبة (٧٠.٨%) من إجمالي مفردات عينة الدراسة، كما بلغ عدد المستقصى منهم من عمر ٢٥ سنة إلى أقل من ٤٥ سنة (٩٨) مفردة بنسبة (١٦.٤%) في حين بلغ عدد المستقصى منهم من عمر ٤٥ سنة فأكثر (٧٧) مفردة بنسبة (١٢.٨%). وتتسق مؤشرات العمر الزمني إلى حد ما مع فئات السن بالمجتمع المصري، فطبقًا لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر عام ٢٠٢٠ بلغ عدد الشباب في الفئة العمرية (١٨: ٢٩ عام) ٢٠,٦ مليون نسمة بنسبة ٢١% من إجمالي السكان (٥١,٥% ذكور، ٤٨.٥% إناث). وبلغت نسبة مساهمة الشباب في قوة العمل بالبلاد ٣٩.٥% في عام ٢٠١٩. وبلغت مؤشرات العمر الزمني بمحافظة

السويس، طبقًا لإحصاءات (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠١٧أ) في الفئة العمرية من (١٥: ٢٩ عام) ما نسبته ٢٧,٥٠%، وشكلت نسبة كبار السن (٦٥ عامًا فأكثر) ٤,٠٩%.

**ج. من حيث الحالة التعليمية:** بلغ عدد المستقصى منهم الذين يستطيعون القراءة والكتابة (١٢) مفردة بنسبة (٢%)، بينما بلغ عدد المستقصى منهم الحاصلين على مؤهل متوسط وفوق متوسط (٨٩) مفردة بنسبة (١٤.٨%)، كما بلغ عدد المستقصى منهم الحاصلين على مؤهل جامعي (٤٤١) مفردة بنسبة (٧٣.٥%) في حين بلغ عدد المستقصى منهم الحاصلين على ماجستير ودكتوراه (٥٨) مفردة بنسبة (٩.٧%). وهكذا يبدو أن عينة الدراسة تتمتع بمستوي تعليمي جيد (التعليم الجامعي، وما علاه)؛ الأمر الذي قد ينعكس على طبيعة توجهاتهم حول التنمية المستقلة، ويعطي مصداقية للنتائج المتحققة في نفس الآن.

**د. من حيث الحالة المهنية:** بلغ عدد المستقصى منهم من فئة المهن وظيفية (العاملين بالقطاع الحكومي العام، وقطاع الأعمال)، (٤٣) مفردة بنسبة (٧.٢%) من إجمالى مفردات عينة الدراسة، كما بلغ عدد المستقصى منهم من فئة المهن تجارية (العاملين بالقطاع الخاص، والعمل الحر)، (٣٠) مفردة بنسبة (٥%) كما بلغ عدد المستقصى منهم من فئة المهن علمية (التكنوقراط، والأكاديميين، وذوي الياقات البيضاء)، (١١١) مفردة بنسبة (١٨.٥%)، كما بلغ عدد المستقصى منهم من فئة الشباب الجامعي والدارسين (٣٢١) مفردة بنسبة (٥٣.٥%)، في حين بلغ عدد المستقصى من فئة غير العاملين(٩٥) مفردة بنسبة (١٥.٨%). والنسب الواردة على النحو السابق تتسق وطبيعة المجتمع، وتجعل من عينة الدراسة مُمثلة لغالب خصائص المجتمع المصري، والحالة المهنية.

**هـ. من حيث الحالة الاقتصادية:** اعتمدنا في تحديد الحالة الاقتصادية على المفهوم الذاتي، والذي يحدده الفرد في ضوء حاجاته ووضعته الاجتماعية، عبر شرائح تقريبية ومتدرجة للدخل (منخفض، أقل من المتوسط، متوسط، فوق المتوسط). هذا وقد بلغ عدد المستقصى منهم من الذين دخلهم أقل من المتوسط (٢٥٦) مفردة بنسبة (٤٢.٧%) من إجمالي مفردات عينة الدراسة، كما بلغ عدد المستقصى منهم من أصحاب الدخل المتوسط (٢٥٥) مفردة بنسبة (٤٢.٥%) في حين بلغ عدد المستقصى منهم من أصحاب الدخل فوق المتوسط (٨٩) مفردة بنسبة (١٤.٨%). وتتسق مؤشرات الحالة الاقتصادية (المتوسطة، وما دونها) مع طبيعة المجتمع المصري، وما تؤكده التقارير المتواترة لحالة التنمية البشرية في مصر ووقوعها ضمن فئة التنمية البشرية المتوسطة بشكل عام.

**و. من حيث الحالة الاجتماعية:** بلغ عدد المستقصى منهم من فئة أعزب (٤٢٩) مفردة بنسبة (٧١.٥%) من إجمالي مفردات عينة الدراسة، كما بلغ عدد المستقصى منهم من فئة متزوج (١٥٣) مفردة بنسبة (٢٥.٥%) كما بلغ عدد المستقصى منهم من فئة أرمل (٨) مفردة بنسبة (١.٣%) في حين بلغ عدد المستقصى منهم من فئة مطلق (١٠) مفردة بنسبة (١.٧%). وتعكس مؤشرات الحالة الاجتماعية على النحو السابق غلبة فئة العزاب بنسبة (٧١.٥%)، على بقية الفئات الأخري، وهو ما يتسق والعمر الزمني لعينة الدراسة، والتي بلغت في الفئة العمرية من (١٧: ٢٥) عامًا ما نسبته (٧٠.٨%)، وبلغت من (٢٥: ٤٥) عامًا ما نسبته (١٦.٤%). ويتسق في نفس الآن مع تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٩)، حول متوسط سن الزواج بين الذكور البالغ (٣٠.١ سنة)، فيما يبلغ متوسط سن الزواج بين الإناث (٢٤.٤ سنة)، بينما يقدر متوسط سن الطلاق بين الذكور (٣٨.٩ سنة) مقابل (٣٢.٥ سنة) بين الإناث.

ز. **من حيث محل الإقامة:** بلغ عدد المستقصى منهم ممن يقطنون الحضر (٥٤٥) مفردة بنسبة (٩٠.٨%) من إجمالي مفردات عينة الدراسة، كما بلغ عدد المستقصى منهم ممن يقطنون الريف (٥٥) مفردة بنسبة (٩.٢%). وتتسق تلك المؤشرات مع طبيعة محافظة السويس باعتبارها أحد محافظات الإقليم الحضري المصري، وتتكون المحافظة إِدَارِيًّا من خمس أحياء يغلب على جميعها الطابع الحضري، باستثناء (حي الجناين) الذي يغلب عليه الطابع الريفى لما يضمه من مساحات مزروعة، وبذلك تتسق العينة مع طبيعة مجتمعها.

**(٥-٣-٣) الْمَدَى الزَّمَنِيُّ لِلْبَحْثِ:** استغرق البحث ما يقارب العام ونصف تقريبًا، مر خلالها بمجموعة من المراحل اِبْتِدَاء بمرحلة المسح البحثي للتراث، ومرحلة الْإِعْدَادِ وصياغة الإطار النظري، ثم التَّحْضِيرِ لِلْعَمَلِ الْمَيْدَانِيِّ، مُرُورًا بِتَصْمِيمِ وصياغة أَدَاةِ الدِّرَاسَةِ، ومرحلة جمع البيانات الميدانية (فبراير- يوليو ٢٠٢٠)، وصولًا لمرحلة التحليل الإحصائي لتلك البيانات، وكتابة التقرير النهائي للبحث.

**(٥-٤) أَدَاة الْبَحْثِ:**

من أجل اِسْتِقْصَاءَ رأي المجتمع المصري حول مبادئ ومرتكزات الْأُنْمُوذَجِ التنموي المستقل، تم تصميم مِقْيَاسِ وَفْقُ تَدَرُّجَاتٍ ليكرت اَلْخُمَاسِيّ كأداة لجمع البيانات، والذي يُعد من أكثر المقاييس استخدامًا للتعرف على اتجاهات المستقصي منهم، ويتكون من خمس درجات، كما يوضحها الجدول (٧) التالي:

**جدول رقم (٧). أوزان العبارات والمتوسط الحسابي على مقياس ليكرت الخماسي.**

| الاستجابة | كبيرة جِدًّا | كبيرة | متوسطة | صغيرة | صغيرة جِدًّا |
|---|---|---|---|---|---|
| الوزن/ الدرجة | ٥ | ٤ | ٣ | ٢ | ١ |
| المتوسط الحسابي | ٤.٢١ - ٥.٠٠ | ٣.٤١- ٤.٢٠ | ٢.٦١-٣.٤٠ | ١.٨١ - ٢.٦٠ | ١ - ١.٨٠ |

وجاء المقياس مُقسمًا إلى أربعة أجزاء؛ خصص الأول للخصائص الاجتماعية، كـ (النوع، السن، الحالة التعليمية، المهنة، الحالة الاقتصادية، الحالة الاجتماعية، محل الإقامة). والثاني يحتوي أسئلة عامة ويضم سؤالين. أما الثالث فخصص لمبادئ التنمية المستقلة، ويضم (١٢) عبارة. وخصص الجزء الرابع لركائز التنمية المستقلة، ويضم (١٧) عبارة.

### (٥-٤-١) ثَبَات أدَاةِ الْبَحْثِ:

تم قياس درجة ثبات المقياس Reliability Coefficient باستخدام معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha من خلال المعادلة التالية:

$$\alpha = \frac{N \cdot \bar{r}}{1 + (N-1) \cdot \bar{r}}$$

حيث $(\alpha)$ معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ، و$(N)$ عدد مفردات المقياس أو المحور، و$(r)$ متوسط قيم معاملات الارتباط بين مفردات المقياس أو المحور Average Inter - Item Correlation ويحسب من خارج قسمة مجموع معاملات الارتباط بين مفردات المقياس أو المحور على عدد مفردات المقياس أو المحور. ويوضح الجدول (٨) معاملات الثبات التي تم الحصول عليها من خلال حزمة **SPSS**.

جدول رقم (٨). معاملات الثبات لمقياس وأداة الدراسة.

| المحور | عدد العبارات | معامل الثبات |
|---|---|---|
| **مبادئ التنمية المستقلة** | ١٢ | ٠.٨٣٧ |
| **ركائز التنمية المستقلة** | ١٧ | ٠.٩٢٢ |
| **الإجمالي** | ٢٩ | ٠.٩٣٦ |

وبتحليل الجدول رقم (٨) السابق، يتضح أن معاملات الثبات باستخدام معامل (ألفا كرونباخ) قوية حيث تراوحت بين (٠.٨٣٧) إلى (٠.٩٢٢)، وبلغ معامل الثبات الإجمالي (٠.٩٣٦)، مما يشير إلى ثبات المقياس بدرجة مرتفعة، وموثوقية أداة البحث وأنها تقيس ما أُعدت من أجله.

### (٥-٤-١) صَدَّقَ أَدَاةُ الْبَحْثِ:

تم حساب الصدق من خلال الاتساق الداخلي لعبارات المقياس أي معرفة مدى اتساق جميع فقرات المقياس مع المحور الذي تنتمي إليه، وأن العبارة تقيس ما وضعت لقياسه، وبناء على ذلك قمنا بحساب معامل الارتباط بيرسون **(Pearson)** بين درجة كل عبارة من عبارات المقياس والدرجة الكلية للمقياس.

**جدول (٩). الاتساق الداخلي لمبادئ وركائز التنمية المستقلة.**

| الاتساق الداخلي لمبادئ التنمية المستقلة | | | | الاتساق الداخلي لركائز التنمية المستقلة | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البنود | معامل الارتباط | البنود | معامل الارتباط | البنود | معامل الارتباط | البنود | معامل الارتباط |
| ١ | ٠.٩١ | ٧ | ٠.٧٧ | ١ | ٠.٧٥ | ٧ | ٠.٩٥ | ١٣ | ٠.٨٨ |
| ٢ | ٠,٨٧ | ٨ | ٠.٩٤ | ٢ | ٠.٧٨ | ٨ | ٠.٩٦ | ١٤ | ٠.٨٢ |
| ٣ | ٠.٨٤ | ٩ | ٠.٨٩ | ٣ | ٠.٩٠ | ٩ | ٠.٨٩ | ١٥ | ٠.٧٦ |
| ٤ | ٠.٩٢ | ١٠ | ٠.٨٦ | ٤ | ٠.٧٤ | ١٠ | ٠.٨٠ | ١٦ | ٠.٧٧ |
| ٥ | ٠.٨٨ | ١١ | ٠.٩١ | ٥ | ٠.٧١ | ١١ | ٠.٨٩ | ١٧ | ٠.٩١ |
| ٦ | ٠.٩٤ | ١٢ | ٠.٨٩ | ٦ | ٠.٧٢ | ١٢ | ٠.٨٤ | – | – |

وبتحليل الجدول رقم (٩) أعلاه، يتضح أن الاتساق الداخلي لمبادئ التنمية المستقلة بأن جميع البنود تتسق مع الدرجة الكلية للمقياس حيث نجد أن معاملات الارتباط تتراوح بين (٠.٧٧) : (٠.٩٤) وجميعها معاملات ارتباط قوية مما يشير إلى صدق المقياس. وكذلك جاء الاتساق الداخلي لركائز التنمية المستقلة بجميع بنوده متسقًا مع الدرجة الكلية للمقياس حيث تراوحت معاملات

الارتباط بين (٠.٧١) : (٠.٩٦) وجميعها معاملات ارتباط قوية مما يشير إلى صدق المقياس.

**(٥-٥) الْمَقَايِيسُ الْإِحْصَائِيَّةُ الْمُسْتَخْدَمَةُ فِي الدِّرَاسَةِ:**

استخدم البحث برنامج التحليل الإحصائي (**SPSS**) لإجراء التحليل الوصفي للبيانات، واختبار مدى صحة الفروض التي انطلق منها، وذلك بعد ترميز وتفريغ الإجابات على قائمة الاستقصاء بجداول البيانات، عبر مجموعة من المعالجات والأساليب الإحصائية لتحقيق أهداف البحث، وهي:

- اختبار كولمجروف سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov Test)، ويستخدم هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وبناء عليه يتم معرفة أنواع الاختبارات التي ستستخدم في التحليل هل هي اختبارات معلمية أم لامعلمية، ويوضح الجدول (١٠) التالي نتائج هذا الاختبار:

**جدول (١٠). نتائج اختبار كولمجروف سميرنوف.**

| المتغير | قيمة إحصاءالاختبار | القيمة الاحتمالية (.sig) |
|---|---|---|
| مبادئ التنمية المستقلة | ٠.٠٦٣ | ٠.٠٠٠ |
| ركائز التنمية المستقلة | ٠.١٠٢ | ٠.٠٠٠ |

**المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.**

وبتحليل الجدول رقم (١٠) السابق، يتضح عدم تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي حيث إن القيمة الاحتمالية أقل من ٥% ولذلك سيتم استخدام الاختبارات اللامعلية في التحليل الإحصائي لفروض الدراسة.

- معامل ألفا كرونباخ (Coefficient Alpha Cronbachs) لقياس ثبات المقياس.

- معامل الارتباط بيرسون (Person Correlation Coefficient) لحساب الاتساق الداخلي للعبارات.
- التكرارات، والنسب المئوية (Frequencies & Percentages) وذلك لتحديد سمات اتجاهات استجابات مفردات عينة البحث.
- المتوسط الحسابي (Mean) لمعرفة درجة استجابة أفراد عينة الدراسة على العبارات، والأبعاد المتضمنة في المحاور ككل.
- الإنحراف المعيارى (Standard Deviation) لمعرفة مدي التشتت فى استجابة أفراد مجتمع الدراسة عن العبارات، والأبعاد المتضمنة في المحاور ككل.
- اختبار مان ويتني (The Mann-Whitney U Test)، ويستخدم للمقارنة بين عينتين مستقلتين عندما تكون البيانات الرتبية أو البيانات العددية التي حولت إلى بيانات رتبيه، ويستخدم في الإحصاء اللابارامتري عوضًا عن اختبار "ت" في الإحصاء البارامتري.
- اختبار كروسكال والاس (The Kruskal Wallis test) ويستخدم لاختبار الفروق بين أكثر من مجموعتين، وهو بديلًا لابارامتريًا لتحليل التباين الأحادي، وغالبًا ما تكون البيانات في صورة رتبية.

**سَادِسًا: تَحْلِيلُ نَتَائِجِ الْبَحْثِ وَمُنَاقَشَتِهَا:**

في إطار البحث الميداني حول التنمية المستقلة ومنظوراتها المتباينة والمبادئ والمرتكزات التي تقوم عليها، ومدي تساويها وتطابقها والحالة المصرية، يُظهر التحليل السوسيولوجي لاتجاهات عينة الدراسة مجموعة من النتائج يمكن مناقشتها على النحو التالي:

**(٦-١) النتائج المتعلقة بماهية التنمية المستقلة، ودواعي الحاجة لنموذج تنموي بديل؟**

صاغ البحث ضمن أداته البحثية أسئلة عامة ومفتاحية قبل الاستغراق في المقياس حاولت الإجابة بشكل مبدأي على ذلك التساؤل من وجهة نظر عينة الدراسة، ويوضح الجدول رقم (١١) اتجاهات المستقصي منهم، وذلك من خلال حساب التكرارات والنسبة المئوية، وذلك بالجدول رقم (١١) على النحو التالى:

**جدول رقم (١١). آراء عينة الدراسة على الأسئلة العامة (التوزيع التكراري والنسبة المئوية).**

| م | السؤال | الإجابة | التكرار | النسبة % |
|---|---|---|---|---|
| ١ | قبل هذه الاستشارة، هل كنت تعلم بوجود ما يعرف بالتنمية المستقلة؟ | نعم | ٢٥٠ | ٤١.٧ |
| | | لا | ٣٥٠ | ٥٨.٣ |
| ٢ | هل تعتبر التنمية المستقلة مهمة لبناء مجتمع أفضل؟ | نعم | ٥٧٨ | ٩٦.٣ |
| | | لا | ٢٢ | ٣.٧ |

**المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.**

وبتحليل الجدول رقم (١١) السابق، يتبين أن عدد مفردات العينة ممن كانوا يعلمون بوجود ما يعرف بالتنمية المستقلة (٢٥٠) مفردة بنسبة (٤١.٧%) من إجمالي مفردات العينة، في حين بلغ عدد من كانوا لا يعلمون بوجودها (٣٥٠) مفردة بنسبة (٥٨.٣%)، ما يعني تقارب النسبة إلى حد ما بين المعرفة بالتنمية المستقلة والجهل بها، وكانت فرصة في نفس الآن للتعريف بها لمن يجهل معناها. وبلغ عدد من يرون أن التنمية المستقلة مهمة لبناء المجتمع (٥٧٨) مفردة بنسبة (٩٦.٣%) من إجمالي مفردات العينة. في حين رأت (٢٢) مفردة بنسبة (٣.٧%) عدم أهمية تلك التنمية المستقلة لبناء مجتمع أفضل.

والنسبة المرجحة لعينة الدراسة (٩٦.٣%) تؤكد أهمية تلك التنمية المستقلة، وتعزز دواعي هذه الدراسة.

**(٦-٢) مبادئ التنمية المستقلة، ودرجة أهميتها من وجهة نظر عينة البحث:**

من خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها عبر أداة البحث الرئيسية، ومن خلال حساب التوزيع التكراري والنسبة المئوية لمبادئ التنمية المستقلة ودرجة أهميتها من وجهة نظر عينة البحث. جاءت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (١٢) على النحو التالي:

**جدول رقم (١٢). درجة الأهمية لمبادئ التنمية المستقلة من وجهة نظر العينة (التوزيع التكراري والنسبة المئوية).**

| م | المبادئ | التكرار | درجة الأهمية | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | النسبة | صغيرة جدًا | صغيرة | متوسطة | كبيرة | كبيرة جدًا |
| ١ | لا يوجد نموذج واحد للتنمية، وإنما يجب على كل مجتمع أن يبحث عن الأسلوب الذي يلائمه. | التكرار | ٣ | ٧ | ١٢٦ | ٢٣٩ | ٢٢٥ |
| | | النسبة | ٠.٥ | ١.٢ | ٢١.٠ | ٣٩.٨ | ٣٧.٥ |
| ٢ | التنمية تستهدف بناء الإنسان وتطوير كفاءته وإطلاق قدراته (الإنسان غاية ووسيلة التنمية). | التكرار | ٢ | ٣ | ٤٩ | ٢٠٢ | ٣٤٤ |
| | | النسبة | ٠.٣ | ٠.٥ | ٨.٢ | ٣٣.٧ | ٥٧.٣ |
| ٣ | تستهدف التنمية المستقلة تحقيق أعلى رفاه مادي ومعنوي؛ ممكن لعموم الناس وضمان ترقيته باطراد. | التكرار | ٢ | ١٧ | ١٧٥ | ٢٣١ | ١٧٥ |
| | | النسبة | ٠.٣ | ٢.٨ | ٢٩.٢ | ٣٨.٥ | ٢٩.٢ |
| ٤ | التنمية ليست عملية اقتصادية فقط، وإنما هي ظاهرة شاملة لجميع جوانب الحياة. | التكرار | ٤ | ٩ | ٧٩ | ١٩٢ | ٣١٦ |
| | | النسبة | ٠.٧ | ١.٥ | ١٣.٢ | ٣٢.٠ | ٥٢.٧ |
| ٥ | قاعدة الكفاءة الاجتماعية وتعني أن يوجد التنظيم الاجتماعي في بيئة تمكينيه، تتيح لكل أفراد المجتمع إعمال ما لديه من قدرات في مختلف الجوانب. | التكرار | ٦ | ٢٢ | ١٧٢ | ٢١٣ | ١٨٧ |
| | | النسبة | ١.٨ | ٣.٧ | ٢٨.٧ | ٣٥.٥ | ٣١.٢ |
| ٦ | تحقيق العدالة الاجتماعية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي. | التكرار | ٧ | ٢٦ | ١٣٥ | ٢٤٣ | ١٨٩ |
| | | النسبة | ١.٢ | ٤.٣ | ٢٢.٥ | ٤٠.٥ | ٣١.٥ |

| م | المبادئ | التكرار | درجة الأهمية | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | النسبة | صغيرة جِدًّا | صغيرة | متوسطة | كبيرة | كبيرة جِدًّا |
| ٧ | اعتبار المعرفة مصدرًا أَسَاسِيًّا للقيمة في العالم المعاصر. | التكرار | ٤ | ١١ | ٧٠ | ١٨٥ | ٣٣٠ |
| | | النسبة | ٠.٧ | ١.٨ | ١١.٧ | ٣٠.٨ | ٥٥.٠ |
| ٨ | التنمية عملية ديمقراطية تقوم على ضرورة المشاركة الشعبية لجميع فئات المجتمع. | التكرار | ١١ | ١٧ | ٨٥ | ٢١٠ | ٢٧٧ |
| | | النسبة | ١.٨ | ٢.٨ | ١٤.٢ | ٣٥.٠ | ٤٦.٢ |
| ٩ | التنمية وتدعيم قوة الدولة أمران متلازمان لحماية مكتسبات التنمية | التكرار | ١٠ | ١٤ | ٩٧ | ٢١٨ | ٢٦١ |
| | | النسبة | ١.٧ | ٢.٣ | ١٦.٢ | ٣٦.٣ | ٤٣.٥ |
| ١٠ | إنشاء نسق مؤسسي للتعاون العربي يتجه نحو التكامل القومي. | التكرار | ٨ | ٣٧ | ١٧٨ | ٢١٥ | ١٦٢ |
| | | النسبة | ١.٣ | ٦.٢ | ٢٩.٧ | ٣٥.٨ | ٢٧.٠ |
| ١١ | تحرير القرار التنموي المصري والعربي من السيطرة الأجنبية. | التكرار | ١٧ | 57 | ١٩٥ | ١٥٨ | ١٧٣ |
| | | النسبة | ٢.٨ | ٩.٥ | ٣٢.٥ | ٢٦.٣ | ٢٨.٨ |
| ١٢ | الانفتاح الإيجابي علىالعالم المعاصر. | التكرار | ٦ | ١٥ | ١١٥ | ٢.٣ | ٢٦١ |
| | | النسبة | ١.٠ | ٢.٥ | ١٩.٢ | ٣٣.٨ | ٤٣.٥ |
| | مبادئ التنمية المستقلة | التكرار | ٨٠ | ٢٣٥ | ١٤٧٦ | ٢٥.٩ | ٢٩٠٠ |
| | | النسبة | ١.١ | ٣.٣ | ٢٠.٥ | ٣٤.٨ | ٤٠.٣ |

**المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.**

وبتحليل الجدول (١٢) السابق، وتحديد درجة الأهمية لمبادئ التنمية المستقلة من وجهة نظر عينة البحث، تبين من إجمالي الآراء وفقًا للتوزيع التكراري والنسبي أن درجة الأهمية (كبيرة وكبيرة جِدًّا) تمثلت في (٧٥.١%) من

حجم العينة، ونسبة (متوسطة) تمثلت في (٢٠.٥%) من حجم العينة، ونسبة (صغيرة وصغيرة جِدًا) تمثلت في (٤.٤%) من حجم العينة؛ الأمر الذي يترك دلالة واضحة على الأهمية الكبيرة لمبادئ تلك التنمية المستقلة من وجهة نظر عينة الدراسة. وحتى يكون الاستنتاج النهائي مُنضبطًا، وطالما اعتمدنا تدرجات ليكرت الخماسي، فيجب تحويل النتيجة الموزعة وفق الأوزان الخمسة إلى متوسطات وانحرافات معيارية، لنستطيع تحديد رتبة كل مبدأ، وأولويات المبادئ بالضبط، ثم الحصول على المتوسط العام والانحراف المعياري العام لجملة المبادئ ككل، ومن ثم القدرة على الحكم عن مدى أهمية تلك المبادئ من وجهة نظر عينة الدراسة. ويوضح الجدول رقم (١٣) اتجاهات عينة الدراسة حول مبادئ التنمية المستقلة من خلال المقاييس الإحصائية (الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي وترتيب العناصر)، على النحو التالي:

**جدول رقم (١٣). اتجاهات عينة الدراسة حول أهمية مبادئ التنمية المستقلة من خلال المقاييس الإحصائية.**

| م | المبادئ | المتوسط | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | ترتيب الوزن النسبي |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | لا يوجد نموذج واحد للتنمية، وإنما يجب على كل مجتمع أن يبحث عن الأسلوب الذي يلائمه. | ٤.١٣ | ٠.٨١٣ | ٨٢.٥٣ | ٧ |
| ٢ | التنمية تستهدف بناء الإنسان وتطوير كفاءته وإطلاق قدراته (الإنسان غاية ووسيلة التنمية). | ٤.٤٧ | ٠.٦٩٥ | ٨٩.٤٣ | ١ |
| ٣ | تستهدف التنمية المستقلة تحقيق أعلى رفاه مادي ومعنوي؛ ممكن لعموم الناس وضمان ترقيته باطراد. | ٣.٩٣ | ٠.٨٥١ | ٧٨.٦٧ | ٩ |
| ٤ | التنمية ليست عملية اقتصادية فقط، وإنما هي ظاهرة شاملة لجميع جوانب الحياة. | ٤.٣٥ | ٠.٨١٣ | ٨٦.٩٠ | ٣ |

| م | المبادئ | المتوسط | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | ترتيب الوزن النسبي |
|---|---|---|---|---|---|
| ٥ | قاعدة الكفاءة الاجتماعية وتعني أن يوجد التنظيم الاجتماعي في بيئة تمكينيه، تتيح لكل أفراد المجتمع إعمال ما لديه من قدرات في مختلف الجوانب. | ٣.٩٢ | ٠.٩١١ | ٧٨.٤٣ | ١٠ |
| ٦ | تحقيق العدالة الاجتماعية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي. | ٣.٩٧ | ٠.٩٠٥ | ٧٩.٣٧ | ٨ |
| ٧ | اعتبار المعرفة مصدرًا أَسَاسِيًّا للقيمة في العالم المعاصر. | ٤.٣٨ | ٠.٨١٢ | ٨٧.٥٣ | ٢ |
| ٨ | التنمية عملية ديمقراطية تقوم على ضرورة المشاركة الشعبية لجميع فئات المجتمع. | ٤.٢١ | ٠.٩١٦ | ٨٤.١٧ | ٤ |
| ٩ | التنمية وتدعيم قوة الدولة أمران متلازمان لحماية مكتسبات التنمية | ٤.١٨ | ٠.٩٠٠ | ٨٣.٥٣ | ٥ |
| ١٠ | إنشاء نسق مؤسسي للتعاون العربي يتجه نحو التكامل القومي. | ٣.٨١ | ٠.٩٤٨ | ٧٦.٢٠ | ١١ |
| ١١ | تحرير القرار التنموي المصري والعربي من السيطرة الأجنبية. | ٣.٦٩ | ١.٠٧٤ | ٧٣.٧٧ | ١٢ |
| ١٢ | الانفتاح الإيجابي على العالم المعاصر. | ٤.١٦ | ٠.٨٩٠ | ٨٣.٢٧ | ٦ |
| | مبادئ التنمية المستقلة | ٤.١٠ | ٠.٥٢٨ | | |

**المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.**

**وبتحليل الجدول رقم (١٣) السابق، يتبين الآتي:**

- قياس مستوي آراء واتجاهات عينة البحث يميل إلى أن درجة أهمية مبادئ التنمية المستقلة "كبيرة" بمتوسط (٤.١٠)، وبانحراف معياري (٠.٥٢٨).
- تم ترتيب العبارات من الأكبر وزنًا إلى الأقل وزنًا وفقًا لدرجة الأهمية.
- أكثر العبارات أهمية هي"التنمية تستهدف بناء الإنسان وتطوير كفاءته وإطلاق قدراته (الإنسان غاية ووسيلة التنمية)" وذلك بمتوسط (٤.٤٧) وانحراف معياري (٠.٦٩٥). وفي هذا يذهب (الامام، ٢٠٠٨: ٢٦٥) إلى أن التنمية يجب أن يصنعها البشر، وأنها يجب أن تدور منذ البداية حولهم وليس حول الموارد المعطاة أو الهياكل الاقتصادية محدودة الإمكانيات. ويؤكد (الرشدان، ١٩٩٩: ٩٠) أن التنمية هي بناء للإنسان الذي يعتبر عصب التنمية ومركز

اهتمامها وهدفها الأساسي، فهي تهدف إلى تطوير كفاءته وتدعيم اعتماده على نفسه وإطلاق قدراته على العمل، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الاهتمام المستمر بمستواه الصحي والعلمي، فالتنمية عملية تفاعل مستمر لمصلحة الانسان وتحقيق رفاهيته الاقتصادية والاجتماعية. وأيضًا أكدت كل من دراسة (فرجاني، ١٩٨٦)، و(الصايغ، ١٩٨٦) على ضرورة تطوير القوى البشرية وفق فلسفة ومضامين تربوية تقدر على تلبية حاجاته ومصلحته في مجتمع سليم.

- جاء في المرتبة الثانية من حيث الأهمية مبدأ (اعتبار المعرفة مصدرًا أَسَاسِيًّا للقيمة في العالم المعاصر)، وذلك بمتوسط (٤.٣٨) وانحراف معياري (٠.٨١٢). وفي هذا تذهب عدد من الدراسات منها: (المشروع النهضوي العربي، ٢٠١٣)، ودراسة (زرقين وعبد الرازق، ٢٠١٣: ١٨٥)، (فرجاني، ٢٠١١)، إن مضمون التنمية الجدير بالاعتبار في هذه الحقبة من تطور البشرية هو إقامة مجتمعات المعرفة. أي تلك المجتمعات التي تنتظم جميع صنوف النشاط البشري فيها حول اكتساب المعرفة وتوظيفها بكفاءة، وتقدم مساهمة فعالة في تقدم البشرية جمعاء من خلال إنتاجها للمعرفة. وجب أن يعتمد مضمون التنمية المستقلة في مصر جَوْهَرِيًّا على محور إقامة مجتمع المعرفة.

- جاء في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية مبدأ أن (التنمية ليست عملية اقتصادية فقط، وإنما هي ظاهرة شاملة لجميع جوانب الحياة). وذلك بمتوسط (٤.٣٨) وانحراف معياري (٠.٨١٢). ويكاد يكون هذا المبدأ مُسْتَقِرًّا في الأدبيات السوسيو تنموية، فالتنمية عملية مركبة من وجهة نظر ميردال (Myrdal, 1968)، ولا يجوز الفصل بين العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية المكونة لها، وأكد على هذا المبدأ (الرشدان، ١٩٩٩: ٨٨)، و(السالم، ٢٠٠٤: ٢٥٩) ويري فيه شرطًا لتحقق التطور الحضاري للمجتمع والتصدي لكل أشكال التبعية. ويذهب (حسين، ٢٠١٢) أن التنمية

المستقلة عملية مركبة تستدعي تعبئة جميع الإمكانات، ووسيلتنا الأساسية لتحقيقها هي اعتماد مطْلق على مفهوم للفعل الاجتماعي يسعى لتعبئة كل ما يبذله البشر من طاقات متنوعة ومتنافسة في إطار مجتمعي عبر التشكيلات المؤسسة الملائمة. ويؤكد (مجدي حسين، ٢٠١٢: ١٠٥) أن التنمية ليست عملية اقتصادية مجردة، وهذا المنظور نابع من النظرة المادية للحضارة الغربية التي تختزل مؤشراتها في مجرد زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ورفع مستوى المعيشة الناتج عن ذلك. أما النظرة الإسلامية للمجتمع فتحاول في الأساس تحقيق التوازن بين (الروح والجسد).

- جاء في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية مبدأ أن (التنمية عملية ديمقراطية تقوم على ضرورة المشاركة الشعبية لجميع فئات المجتمع). وذلك بمتوسط (٤.٢١) وانحراف معياري (٠.٩١٦). وأكدت على هذا المبدأ دراسة (الرشدان، ١٩٩٩)، ودراسة (السالم، ٢٠٠٤: ٢٦٠)، كونه يساعد على تلمس الاحتياجات الفعلية وتعميم فوائد التنمية على جميع شرائح المجتمع من خلال تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوافر الحريات الأساسية. ويؤكد (المشروع النهضوي العربي، ٢٠١٣) على الديمقراطية التشاركية مقترنة بمكافحة الفساد، ويؤكد (العيسوي، ٢٠١٤: ٣٢) على نفس المبدأ لتتجاور الديمقراطية التشاركية فكرة المقرطة المباشرة لتتعداها إلى مشاركة المواطنين في إدارة ومراقبة أداء المرافق العامة للدولة وسياساتها.
- جاء في المرتبة الخامسة من حيث الأهمية مبدأ أن (التنمية وتدعيم قوة الدولة متلازمان لحماية مكتسبات التنمية). وذلك بمتوسط (٤.١٨) وانحراف معياري (٠.٩٠٠). وأكدت على هذا المبدأ دراسة (الرشدان، ١٩٩٩)، ودراسة (السالم، ٢٠٠٤: ٢٦٠)، وتري أنه كلما زادت قدرات المجتمع في الدفاع عن موارده ومكتسباته كلما حقق المزيد من الاستقرار والتقدم.

- جاء في المرتبة السادسة من حيث الأهمية مبدأ أن (الانفتاح الإيجابي على العالم المعاصر). وذلك بمتوسط (٤.١٦) وانحراف معياري (٠.٨٩٠). فالتنمية المستقلة لا تعنى بأي حال من الأحوال الانغلاق، ولكنه انفتاح مشروط بالإيجابية وليس التبعية، ويأتي هذا المبدأ وفقًا لدراسة (فرجاني، ٢٠١١) بغرض الاستفادة من أفضل منجزات البشرية من منطلق التحرر الوطني وتقرير المصير، وينفي هذا المبدأ عن التنمية المستقلة شبهة الانكفاء على الذات أو الانقطاع عن مسيرة البشرية التقدمية. وهو نفس ما ذهبت إليه دراسة (زرقين وعبد الرازق، ٢٠١٣: ١٨٥)، ويؤكد (المشروع النهضوي العربي، ٢٠١٣) على ضرورة الانفتاح الإيجابي، وضبط العلاقات الاقتصادية مع الخارج.
- جاء في المرتبة السابعة من حيث الأهمية مبدأ أن (لا يوجد نموذج واحد للتنمية، وإنما يجب على كل مجتمع أن يبحث عن الأسلوب الذي يلائمه). وذلك بمتوسط (٤.١٣) وانحراف معياري (٠.٨١٣). أكد على هذا المبدأ، كل من دراسة (الرشدان، ١٩٩٩)، ودراسة (السالم، ٢٠٠٤)، فالتنمية العربية المستقلة يجب أن تنبع وتنطلق من مجتمعاتها، وتعبر عن إرادته الحرة، وتراعي معتقداته وقيمه وتقاليده المعتبرة، كما تراعي واقعه وظروفه الخاصة وتحترم ذاتيته وتعمل على صيانتها وترسيخها، مع إمكانية الاستفادة من تجارب الآخرين.
- جاء في المرتبة الثامنة من حيث الأهمية مبدأ أن (تحقيق العدالة الاجتماعية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي). وذلك بمتوسط (٣.٩٧) وانحراف معياري (٠.٩٠٥). أكدت على هذا المبدأ دراسة (الإمام، ٢٠٠٨: ٢٦٦) وتري العدالة الاجتماعية تتعلق بتزويد كل فرد أو جماعة في المجتمع بإمكانيات رفع قدراته على التعامل مع البيئة التمكينية التي يوجدها التنظيم المجتمعي الكفء بما يحقق التقارب في نوعية الحياة داخل كل مجتمع وما بين المجتمعات العربية، ويقترب بهما من المستويات الأعلى في العالم. ويري (العيسوي، ٢٠١٤) أن

العدالة الاجتماعية مفهوم يشتبك مع مفهوم التنمية الشاملة المستدامة، لذلك لا يرى أيّ إمكانية لتحقيق العدالة الاجتماعية دفعةً واحدة، وفي زمنٍ قصير. بل إنّ الأمر يتطلب نماذجَ جديدة للتنمية وإزالة العوائق التي تحول دون تحقّق العدالة؛ كالسياسات الحكومية والقوانين. وأكدت دراسة (نور الدين، ٢٠١٧: ٤١) على دور العدالة الاجتماعية في توسيع السوق في إطار نظام رأسمالى رشيد تتمثل في إتاحة الفرص المتكافئة أمام كل شخص، بغض النظر عن الأصل والجنس والدين والعمر ومحل الإقامة، لكي يجد عملا يحصل منه على دخل يكفيه ويكفي أسرته ويحقق لها حياة كريمة.

- جاء في المرتبة التاسعة من حيث الأهمية مبدأ أن (تستهدف التنمية المستقلة تحقيق أعلى رفاه مادي ومعنوي؛ ممكن لعموم الناس وضمان ترقيته باطراد). وذلك بمتوسط (٣.٩٣) وانحراف معياري (٠.٨٥١). يؤكد كل من (فرجاني، ٢٠١١)، و(زرقين وعبد الرازق، ٢٠١٣: ١٨٥)، و(المشروع النهضوي العربي، ٢٠١٣) على ضرورة اعتماد مفهوم للرفاه الإنساني يتجاوز التعريفات الضيقة المقتصرة على الوفاء بالحاجات المادية للبشر، ناهيك عن الحصول على دخل مناسب، إلى التمتع بالمكونات المعنوية للتنعم الإنساني مثل الحرية والمعرفة والجمال.
- جاء في المرتبة العاشرة من حيث الأهمية مبدأ (الكفاءة الاجتماعية، وتعني أن يوجد التنظيم الاجتماعي في بيئة تمكينيه، تتيح لكل أفراد المجتمع إعمال ما لديه من قدرات في مختلف الجوانب دون تمييز فئوي). وذلك بمتوسط (٣.٩٢) وانحراف معياري (٠.٩١١). وقد أكدت على هذا المبدأ وأهميته، دراسة (الامام، ٢٠٠٨: ٢٦٦) باعتباره أحد خصائص المنهج التنموي البديل.
- جاء في المرتبة الحادية عشرة من حيث الأهمية مبدأ (إنشاء نسق مؤسسي للتعاون العربي يتجه نحو التكامل القومي). وذلك بمتوسط (٣.٨١) وانحراف معياري (٠.٩٤٨). وفي هذا يؤكد (فؤاد، ١٩٩٦: ٨١) على ضرورة بناء تكتل

اقتصادي وعربي وإسلامي يقوم على أساس مشاريع اقتصادية وأسواق مالية مشتركة، ويتعدى هذا البعد الاقتصادي كل من (فرجاني، ٢٠١١)، و(زرقين وعبد الرازق، ٢٠١٣: ١٨٥)، و(المشروع النهضوي العربي، ٢٠١٣) مؤكدين أن غاية هذا المبدأ قيام "منطقة مواطنة حرة عربية" يتمتع فيها المواطن العربي بحقوق المواطنة، غير منقوصة، في أي من وكل البلدان العربية، يساندها نسق حكم صالح على الصعيد القومي.

- جاء في المرتبة الثانية عشرة من حيث الأهمية مبدأ (تحرير القرار التنموي المصري والعربي من السيطرة الأجنبية). وذلك بمتوسط (٣.٦٩) وانحراف معياري (٠.٠٧٤). وفي ذلك كل من (فرجاني، ٢٠١١)، و(زرقين وعبد الرازق، ٢٠١٣: ١٨٥)، و(المشروع النهضوي العربي، ٢٠١٣) أن التنمية المستقلة تستدعى تحرير القرار التنموي- شاملا تحديد غايات التنمية وتعيين وسائلها- من السيطرة الأجنبية، (المباشرة وغير المباشرة)، بما في ذلك سطوة عملاء القوى الأجنبية المتنفذين في هيكل القوة حاليًا- دون أن يعني ذلك الانقطاع عن أفضل منجزات البشرية في العالم المعاصر. ويتطلب ذلك التوجه تعبئة إمكانات الأمة، وتوظيفها بأقصى كفاءة ممكنة، لصالح المجتمع.

**(٦-٣) ركائز التنمية المستقلة، ودرجة الاحتياج إليها من وجهة نظر عينة البحث:**

من خلال تحليل البيانات التي تم الحصول عليها عبر أداة البحث الرئيسية، ومن خلال حساب التوزيع التكراري والنسبة المئوية لركائز التنمية المستقلة ودرجة الاحتياج من وجهة نظر عينة البحث. جاءت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (١٤) على النحو التالي:

**جدول رقم (١٤). درجة الإحتياج لركائز التنمية المستقلة من وجهة نظر العينة (التوزيع التكراري والنسبة المئوية).**

| م | الركائز | التكرار | درجة الاحتياج | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | النسبة | صغيرة جِدًّا | صغيرة | متوسطة | كبيرة | كبيرة جِدًّا |
| ١ | علي كل مجتمع أن يكتشف طريقه للتنمية (تحديد نموذج التنمية المنشود) | التكرار | ١ | ١٧ | ١١٥ | ٢٤٠ | ٢٢٧ |
| | | النسبة | ٠.٢ | ٢.٨ | ١٩.٢ | ٤٠ | ٣٧.٨ |
| ٢ | للدولة والتخطيط دور حاكم في التنمية المستقلة. | التكرار | ٥ | ١٩ | ٩٤ | ١٨٨ | ٢٩٤ |
| | | النسبة | ٠.٨ | ٣.٢ | ١٥.٧ | ٣١.٣ | ٤٩ |
| ٣ | إقامة التنظيم المجتمعي الذي يحمل في طياته غايات التنمية المستقلة. | التكرار | ٣ | ٢٨ | ١٣٤ | ٢٣٩ | ١٩٥ |
| | | النسبة | ٠.٧ | ٤.٧ | ٢٢.٣ | ٣٩.٨ | ٣٢.٥ |
| ٤ | زيادة فاعلية مشاركة المجتمع في صنع قرارات التنمية وإنجاز أهدافها. | التكرار | ٤ | ٢١ | ٩٣ | ٢٠٤ | ٢٧٨ |
| | | النسبة | ٠.٧ | ٣.٥ | ١٥.٥ | ٣٤ | ٤٦.٣ |
| ٥ | الاستقلالية في اختيار السياسات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة. | التكرار | ١٤ | ٤٥ | ١٦٠ | ١٩٦ | ١٨٥ |
| | | النسبة | ٢.٣ | ٧.٥ | ٢٦.٧ | ٣٢.٧ | ٣٠.٨ |
| ٦ | الاستغلال الأمثل للموارد الذاتية (الطبيعية والبشرية) وتنميتها. | التكرار | ١٠ | ٢٥ | ٩٧ | ١٣٣ | ٣٣٥ |
| | | النسبة | ١.٧ | ٤.٢ | ١٦.٢ | ٢٢.٢ | ٥٥.٨ |
| ٧ | إشباع الحاجات الأساسية للشعب والارتفاع بمستواه المعيشي. | التكرار | ١٧ | ٣٢ | ٩٨ | ١١٥ | ٣٣٨ |
| | | النسبة | ٢.٨ | ٥.٣ | ١٦.٣ | ١٩.٢ | ٥٦.٣ |
| ٨ | التوزيع العادل للثروة والحد من تفاوت الدخل. | التكرار | ١٧ | ٣٤ | ١٠٨ | ١٥٤ | ٢٨٧ |
| | | النسبة | ٢.٨ | ٥.٧ | ١٨ | ٢٥.٧ | ٤٧.٨ |
| ٩ | التركيز على رأس المال البشري ودفع أنشطة البحث | التكرار | ١١ | ٣٦ | ١٢٧ | ٢٠٤ | ٢٢٢ |

| م | الركائز | التكرار | درجة الاحتياج | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | النسبة | صغيرة جِدًّا | صغيرة | متوسطة | كبيرة | كبيرة جِدًّا |
| | والتطوير. | النسبة | ١.٨ | ٦ | ٢١.٢ | ٣٤ | ٣٧ |
| ١٠ | اكتساب القدرة التكنولوجية الذاتية الفعالة والملائمة. | التكرار | ٧ | ٢٦ | ١١٦ | ١٩٨ | ٢٥٣ |
| | | النسبة | ١.٢ | ٤.٣ | ١٩.٣ | ٣٣ | ٤٢.٢ |
| ١١ | تطوير سياسات اقتصادية من شأنها تحقيق التنمية المستقلة. | التكرار | ١٠ | ٢٨ | ١٢١ | ٢٠٧ | ٢٣٤ |
| | | النسبة | ١.٧ | ٤.٧ | ٢٠.٢ | ٣٤.٥ | ٣٩ |
| ١٢ | الانفتاح الإيجابي وضبط العلاقات الاقتصادية مع الخارج. | التكرار | ١٠ | ١٨ | ١٢٢ | ٢٢٢ | ٢٢٨ |
| | | النسبة | ١.٧ | ٣ | ٢٠.٣ | ٣٧ | ٣٨ |
| ١٣ | توافر النمط الإنتاجي المؤهل لقيادة التنمية. وترشيد عملية الاستهلاك. | التكرار | ٨ | ٣٠ | ١٣٣ | ٢١٩ | ٢١٠ |
| | | النسبة | ١.٣ | ٥ | ٢٢.٢ | ٣٦.٥ | ٣٥ |
| ١٤ | التوجه نحو الصناعة وتطويرها بالمعني الشامل. | التكرار | ٧ | ١٨ | ٩٨ | ١٧٢ | ٣٠٥ |
| | | النسبة | ١.٢ | ٣ | ١٦.٩ | ٢٨.٧ | ٥٠.٨ |
| ١٥ | تطوير الريف وخدمة حاجاته الأساسية نحو تحقيق الثورة الزراعية. | التكرار | ١٤ | ٢٦ | ٩٤ | ١٥٧ | ٣٠٩ |
| | | النسبة | ٢.٣ | ٤.٣ | ١٥.٧ | ٢٦.٢ | ٥١.٥ |
| ١٦ | تعزيز التعاون بين الدول النامية الأخرى التي تشترك في أهدافها العامة. | التكرار | ١٣ | ٣٤ | ١٥٦ | ١٨٧ | ٢١٠ |
| | | النسبة | ٢.٢ | ٥.٧ | 26 | ٣١.٢ | ٣٥ |
| ١٧ | التفاعل الإيجابي مع البيئة والمحافظة عليها من | التكرار | ٢٧ | ٢٦ | ٨٥ | ١٤٩ | ٣١٣ |

| م | الركائز | التكرار | درجة الاحتياج | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | النسبة | صغيرة جِدًّا | صغيرة | متوسطة | كبيرة | كبيرة جِدًّا |
| | الهدر. | النسبة | ٤.٥ | ٤.٣ | ١٤.٢ | ٢٤.٨ | ٥٢.٢ |
| ركائز التنمية المستقلة | | التكرار | ١٧٩ | ٤٦٣ | ١٩٥١ | ٣١٨٤ | ٤٤٢٣ |
| | | النسبة | ١.٨ | ٤.٥ | ١٩.١ | ٣١.٢ | ٤٣.٤ |

**المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.**

وبتحليل الجدول (١٤) السابق، وتحديد درجة الإحتياج لركائز التنمية المستقلة من وجهة نظر عينة البحث، تبين من إجمالي الآراء وفقًا للتوزيع التكراري والنسبي أن درجة الاحتياج (كبيرة وكبيرة جِدًّا) تمثلت في (٧٤.٦%) من حجم العينة، ونسبة (متوسطة) تمثلت في (١٩.١%) من حجم العينة ونسبة (صغيرة وصغيرة جِدًّا) تمثلت في (٦.٣%) من حجم العينة؛ الأمر الذي يترك دلالة واضحة على الأهمية الكبيرة لمبادئ تلك التنمية المستقلة من وجهة نظر عينة الدراسة. وحتى يكون الاستنتاج النهائي مُنضبطًا، تم قياس مستوي آراء واتجاهات العينة حول درجة الاحتياج لركائز التنمية المطروحة كما يعرضها المقياس من خلال المعالجات الإحصائية (الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي وترتيب العناصر)، ويوضحها الجدول رقم (١٥) على النحو التالي:

جدول رقم (١٥). اتجاهات عينة الدراسة حول درجة الاحتياج لركائز التنمية المستقلة من خلال المقاييس الإحصائية.

| م | الركائز | المتوسط | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | ترتيب الوزن النسبي |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | علي كل مجتمع أن يكتشف طريقه للتنمية (تحديد نموذج التنمية المنشود). | ٤.١٣ | ٠.٨٢٧ | ٨٢.٥٠ | ٨ |
| ٢ | للدولة والتخطيط دور حاكم في التنمية المستقلة. | ٤.٢٥ | ٠.٨٨٩ | ٨٤.٩٠ | ٣ |
| ٣ | إقامة التنظيم المجتمعي الذي يحمل في طياته غايات التنمية المستقلة. | ٣.٩٩ | ٠.٨٩٢ | ٧٩.٧٧ | ١٣.٥ |
| ٤ | زيادة فاعلية مشاركة المجتمع في صنع قرارات التنمية وإنجاز أهدافها. | ٤.٢٢ | ٠.٨٧٩ | ٨٤.٣٧ | ٤ |
| ٥ | الاستقلالية في اختيار السياسات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة. | ٣.٨٢ | ١.٠٢٧ | ٧٦.٤٣ | ١٧ |
| ٦ | الاستغلال الأمثل للموارد الذاتية (الطبيعية والبشرية) وتنميتها. | ٤.٢٦ | ٠.٩٨٤ | ٨٥.٢٧ | ١ |
| ٧ | إشباع الحاجات الأساسية للشعب والارتفاع بمستواه المعيشي. | ٤.٢١ | ١.٠٧٤ | ٨٤.١٧ | ٥ |
| ٨ | التوزيع العادل للثروة والحد من تفاوت الدخل. | ٤.١٠ | ١.٠٦٤ | ٨٢.٠٠ | ١٠ |
| ٩ | التركيز على رأس المال البشري ودفع أنشطة البحث والتطوير. | ٣.٩٨ | ٠.٩٩٤ | ٧٩.٦٧ | ١٥ |
| ١٠ | اكتساب القدرة التكنولوجية الذاتية الفعالة والملائمة. | ٤.١١ | ٠.٩٤٠ | ٨٢.١٣ | ٩ |
| ١١ | تطوير سياسات اقتصادية من شأنها تحقيق التنمية المستقلة. | ٤.٠٥ | ٠.٩٦٣ | ٨٠.٩٠ | ١٢ |
| ١٢ | الانفتاح الإيجابي وضبط العلاقات الاقتصادية مع الخارج. | ٤.٠٧ | ٠.٩٢٢ | ٨١.٣٣ | ١١ |
| ١٣ | توافر النمط الإنتاجي المؤهل لقيادة التنمية. وترشيد عملية الاستهلاك. | ٣.٩٩ | ٠.٩٤٥ | ٧٩.٧٧ | ١٣.٥ |
| ١٤ | التوجه نحو الصناعة وتطويرها بالمعني الشامل. | ٤.٢٥ | ٠.٩١٤ | ٨٥.٠٠ | ٢ |
| ١٥ | تطوير الريف وخدمة حاجاته الأساسية نحو تحقيق الثورة الزراعية. | ٤.٢٠ | ١.٠٠٨ | ٨٤.٠٣ | ٦ |
| ١٦ | تعزيز التعاون بين الدول النامية الأخرى التي تشترك في أهدافها العامة. | ٣.٩١ | ١.٠١٣ | ٧٨.٢٣ | ١٦ |
| ١٧ | التفاعل الإيجابي مع البيئة والمحافظة عليها من الهدر. | ٤.١٦ | ١.١٠٤ | ٨٣.١٧ | ٧ |

| م | الركائز | المتوسط | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | ترتيب الوزن النسبي |
|---|---|---|---|---|---|
| | ركائز التنمية المستقلة | ٤.١٠ | ٠.٦٤٧ | | |

**المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.**

**وبتحليل الجدول (١٥) السابق، يتبين الآتي:**

- قياس مستوي آراء واتجاهات عينة البحث يميل إلى أن درجة الاحتياج لركائز التنمية المستقلة "كبيرة" بمتوسط (٤.١٠)، وبانحراف معياري (٠.٦٤٧).
- تم ترتيب العبارات من الأكبر وزنًا إلى الأقل وزنًا وفقًا لدرجة الاحتياج.
- أكثر العبارات أهمية وفقًا لدرجة الاحتياج هي: "الاستغلال الأمثل للموارد الذاتية (الطبيعية والبشرية) وتنميتها". وذلك بمتوسط (٤.٢٦) وانحراف معياري (٠.٩٨٤). وفي هذا يؤكد (أوتيزا، ١٩٨٥) على ضرورة الاستغلال الأمثل للموارد المحلية، وإعادة توجيهها نحو القطاعات الإنتاجية التي تلبي حاجة السكان. ويذهب (زكي، ١٩٨٧: ١١٣) أن التنمية المستقلة لكي تتحقق لابد وأن تكون هناك سيطرة وطنية على الموارد والثروات الطبيعية للبلاد لنفى التبعية للخارج وتحقيق التحرر الاقتصادي للحصول على حرية القرار الوطني في استخدام وتوزيع الموارد والثروات بما يتفق ومتطلبات النمو الاقتصادي والاجتماعي. وأكدت دراسة (إبراهيم، ١٩٩٦: ٧٩) أن أحد أهم شروط التنمية المستقلة بناء الذات، واستغلال العناصر الذاتية الطبيعية والبشرية وتنميتها، وشدد (عارف، ٢٠١١) على الاستقلالية في توظيف الموارد والإمكانات فضلًا عن استقلالية الإنتاج. وأكد كذلك (المشروع النهضوي العربي، ٢٠١٣) على ضرورة الاعتماد على الذات مَادِّيًّا وَبَشَرِيًّا. وتذهب دراسة (نور الدين، ٢٠١٧: ٤٢) أن الموارد المحلية تشكل أول قيد موضوعي على أهداف التنمية في أي

مجتمع، ومن ثم يتعين حصر تلك الموارد على اختلاف أنواعها حصرًا دقيقًا، وتعبئتها، وتحقيق أكبر قدر من السيطرة عليها.

- جاء في المرتبة الثانية من حيث الاحتياج، (التوجه نحو الصناعة وتطويرها بالمعني الشامل)، وذلك بمتوسط (٤.٢٥) وانحراف معياري (٠.٩١٤). وفي هذه شددت دراسة (رمزي، ١٩٨٧) على التصنيع الموجه لإشباع الاحتياجات الأساسية. وشددت دراسة (خواجكية، ١٩٨٦) على الصناعات التحويلية وبخاصة الصناعات الغذائية بهدف الوفاء بالاحتياجات الأساسية، ومضافًا إليها الصناعات النفطية. وأكدت دراسة (صايغ، ١٩٨٦) على تطوير الصناعات الهندسية الأساسية، والتقدم نحو التصنيع بمعناه الشامل. وأكدت دراسة (سعد الدين، ١٩٩٢) على تطوير الصناعات المنتجة لأدوات الإنتاج. وشددت دراسة (خلاف، ١٩٩٤) على ضرورة تكوين قطاع قوي للصناعات الأساسية. وأخيرًا أكدت دراسة (أمين، ٢٠١٧: ٢٤) أن أحد شروط البديل التنموي المستقل في ظل العولمة، بناء منظومة إنتاج صناعي متكاملة ومتمحورة حول الذات.
- جاء في المرتبة الثالثة من حيث الاحتياج، (للدولة والتخطيط دور حاكم في التنمية المستقلة)، وذلك بمتوسط (٤.٢٥) وانحراف معياري (٠.٨٨٩). هذا وقد انحازت غالب الدراسات إلى هذه الركيزة التنموية مؤكدة الدور الأساسي للدولة في تحقيق التنمية المستقلة، وفي هذا يؤكد رائد التنمية الاجتماعية ميردال (Myrdal, 1968)، على الدور المحوري للدولة، فالحكومة المركزية القوية من وجهة نظره شرط أساسي للسيطرة على مفاتيح الاقتصاد القومي، وإلى تدخلها المباشر والحاسم في إدارة الاقتصاد، فالحكومات الرخوة لا يمكنها أن تُحدث تنمية. ويذهب (حسين، ٢٠١٢) إلى أن دور الدولة في البلدان التابعة أساسي لحماية تجربتها في التنمية من العالم الخارجي، ولابد من تخطيط مركزي عيني ومالي يحدد اتجاهات ونسب النمو المتلائمة مع دعم الاستقلال. ومن أجل ذلك

دعا (زكي، ١٩٨٦) إلى ضرورة تعميق وتحسين أساليب التخطيط والإدارة. وتؤكد دراسة (العيسوي، ٢٠١١: ٣٥) أن دور الدول لا يكون تَنْمَوِيًّا بحق إذا اقتصر على التوجيه والتحفيز وعلى تهيئة المناخ الاستثماري وتحسين البنية الأساسية. بل يتعداه إلى عمليات أخرى أكثر شمولية. وتذهب دراسة (مجدي حسين، ٢٠١٢) أنه من واقع الخبرة النظرية والتجارب العملية أن أي تنمية ناجحة لا تتم بدون دور قيادي للدولة، باعتبارها العقل المركزي للمجتمع سواء في فترة انطلاق التنمية أو ما بعد ذلك. وأكد كل من (شكر، ٢٠١٣: ١٤٠)، و(المشروع النهضوي العربي،٢٠١٣)، و(العيسوي، ٢٠١٤)، و(يوسف، ٢٠١٦) على مفاهيم الدولة التنموية والتخطيط الشامل كركيزة أساسية للتنمية المستقلة.

- جاء في المرتبة الرابعة من حيث الاحتياج، (زيادة فاعلية مشاركة المجتمع في صنع قرارات التنمية وإنجاز أهدافها)، وذلك بمتوسط (٤.٢٢) وانحراف معياري (٠.٨٧٩). وفي هذا تذهب إحدى الدراسات (Mende, 1973: 173) أن دروس الفشل التنموي تؤكد ضرورة المشاركة الشعبية في أعمال البناء للتنمية، كونها تمهد التغيرات البنائية، وتحدد الأولويات الضرورية. ويؤكد (أوتيزا، ١٩٨٥) على فاعلية مشاركة الجماهير في عملية التنمية على كافة المستويات، ويؤكد (زكي، ١٩٨٧: ١١٥) على جدوى المشاركة الشعبية كشرط للتنمية المستقلة، ودور هذه الجماهير في عملية إنماء المجتمع، والانتفاع بثمار التنمية. وعليه يؤكد (إبراهيم، ١٩٩٦: ٨٠) على ضرورة توسيع قاعدة المشاركة، وإشراك القوي الاجتماعية. وأكدت دراسة (مسعد، ٢٠٠٥: ٥٠٠) على نفس المبدأ والحاجة إليه. وأخيرًا يذهب (فرجاني، ٢٠١١) و(العيسوي، ٢٠١١: ٤٦)، و(شكر، ٢٠١٣: ١٤٠)، و(العيسوي، ٢٠١٤) مشروطية المشاركة الديمقراطية والتوزيع العادل للثروة والدخل لنجاح التنمية بالاعتماد على الذات واطرادها.

- جاء في المرتبة الخامسة من حيث الاحتياج، (إشباع الحاجات الأساسية للشعب والارتفاع بمستواه المعيشي)، وذلك بمتوسط (٤.٢١) وانحراف معياري (١.٠٧٤). وفي هذا يؤكد (زكي، ١٩٨٦)، و(زكي، ١٩٨٧) على ضرورة إشباع الحاجات الأساسية للشعب والارتفاع بمستواه المعيشي، وتطرح دراسة (حسين، ٢٠١٢) إستراتيجية "إشباع الحاجات الأساسية" باعتبارها إستراتيجية لتنمية اقتصادية مستقلة أو لتنمية اقتصادية متمركزة حول ذاتها. وفي سياق متصل يؤكد (مجدي حسين، ٢٠١٢) على نفس الركيزة، وأن درجة الإشباع لابد وأن تتجاوز حد الكفاية لا حد الكفاف باعتباره التزام مجتمعي. وأخيرًا يؤكد (نور الدين، ٢٠١٧: ٤١) على ضرورة إشباع الحاجات الاجتماعية والحاجات الفردية في ضوء موارد المجتمع، وتتحدد هذه الإشباعات، طبقًا لما يقرره أفراد المجتمع بأنفسهم، خاصة عن طريق الهيئات التمثيلية المنتخبة دِيمُقْرَاطِيًّا.
- جاء في المرتبة السادسة من حيث الاحتياج، (تطوير الريف وخدمة حاجاته الأساسية نحو تحقيق الثورة الزراعية)، وذلك بمتوسط (٤.٢٠) وانحراف معياري (١.٠٠٨). وفي هذا يؤكد (الصايغ، ١٩٨٦) على ضرورة العمل على تطوير الريف وخدمة حاجاته الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، وإقامة البني التحتية التي تلزمه، ويؤكد (زكي، ١٩٨٧)، (خلاف، ١٩٩٤) أن طبيعة مجتماعاتنا تستوجب تحقيق ثورة زراعية، للوفاء بالحاجات الأساسية الغذائية للمجتمع، ومن دونها لا يمكن تحقيق تنمية مستقلة. وتدعو دراسة (قرم، ٢٠١٦) إلى مزيد من الاهتمام بتنمية المناطق الريفية كأحد مرتكزات التنمية المستقلة. وتذهب دراسة (أمين، ٢٠١٧: ٣١) أن المسألة الريفية والزراعية في قلب المشكلات التنموية الواجب حلها، ويدعو إلى سياسات هادفة لإحياء وتحديث الزراعة الفلاحية، باعتبارها أحد فرص وشروط النموذج التنموي البديل.

- جاء في المرتبة السابعة من حيث الاحتياج، (التفاعل الإيجابي مع البيئة والمحافظة عليها من الهدر)، وذلك بمتوسط (٤.١٦) وانحراف معياري (١.١٠٤). وفي هذا يؤكد (سعد الدين،١٩٩٢: ٢٠) على ضرورة التفاعل الإيجابي مع البيئة والمحافظة عليها من الهدر الذي يترتب من الفقر المدقع أو الإسراف الشديد في استخدام الموارد أو خرق الأنساق البيئية. أو إهمالها بهدف الربح السريع. وعليه يؤكد (الدليمي، ٢٠١١: ٢٢) على ضرورة الاهتمام بموضوع التنمية المستدامة ومراعاة مبادئها كالتمكين والمساءلة والحاكمية في رسم السياسات والخطط الاقتصادية المستقبلية باعتبارها أحد شروط التنمية المستقلة.
- جاء في المرتبة الثامنة من حيث الاحتياج، (على كل مجتمع أن يكتشف طريقه للتنمية، تحديد نموذج التنمية المنشود)، وذلك بمتوسط (٤.١٣) وانحراف معياري (٠.٨٢٧). وفي هذا تذهب دراسة مهمة إلى (Mende, 1973: 173) أن على كل مجتمع أن يكتشف طريقه إلى التنمية، إذ ينبغي أن يكون هناك تجريب لاستخدام الطرائق المحلية والاعتماد أيضاً على المصادر المحلية. ويذهب (عارف، ٢٠١١) أن المقصود هنا بتحديد نموذج التنمية أو وجهة المجتمع هو تحديد الأبعاد الثابتة والمحددات المطلقة لحركة تطور مجتمع معين، ماذا يريد أن يحقق من وراء عملية التنمية؟ أو ما هي الحالة المثالية التي يسعى إلى تحقيقها وإن لم يصلها؟ فالتنمية الحقيقية لا بد من أن تتحرك بصورة متوازنة على جميع المستويات.
- جاء في المرتبة التاسعة من حيث الاحتياج، (اكتساب القدرة التكنولوجية الذاتية الفعالة والملائمة)، وذلك بمتوسط (٤.١١) وانحراف معياري (٠.٩٦٣). ويؤكد على هذا الاحتياج (الصايغ، ١٩٨٦)، و(فرجاني، ١٩٨٦)، و(زكي، ١٩٨٧) مؤكدين ضرورة الاعتماد على الذات في التكنولوجيا، واختيار الملائم منها. ويذهب (إبراهيم، ١٩٩٦: ٧٩) أن أحد شروط التنمية المستقلة، هو

تسيير التكنولوجيا الحديثة لجهة تطوير البنى التحتية للأقطار العربية منفردة ومجتمعه، والتقدم نحو بناء قاعدة علمية وتقنية مستقلة. وتذهب دراسة (العيسوي، ٢٠١١: ٤٦) على أهمية النهوض بالقدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية، وتأمين تكامل النشاطات العلمية والتكنولوجية الوطنية مع متطلبات البرنامج المتكامل للتصنيع والتنمية الشاملة. وتؤكد دراسة (مجدي حسين، ٢٠١٢: ١٠٢) على ضرورة امتلاك أسباب العلم والتكنولوجيا، وتقرر أنه بدون امتلاك المجتمعات لمعرفة تكنولوجية سيصبح حديثها عن التنمية المستقلة بلا معنى.

- جاء في المرتبة العاشرة من حيث الاحتياج، (التوزيع العادل للثروة والحد من تفاوت الدخل)، وذلك بمتوسط (٤.١٠) وانحراف معياري (١.٠٦٤). ولا يزال التوزيع العادل للثورة قرينًا بفكرة التماسك الاجتماعي، ويُعد شرطًا لاطراد عملية التنمية، وفي هذا يؤكد (حسين، ٢٠١٢) على استراتيجية إشباع الحاجات ومنطقها في إعادة توزيع الثروة والحد من تفاوت الدخل. ويؤكد (العيسوي، ٢٠١١)، و(المشروع النهضوى العربي، ٢٠١٣)، و(العيسوي، ٢٠١٤) أن العدالة الاجتماعية، والتوزيع العادل للثروة والدخل شرط لنجاح التنمية بالاعتماد على الذات واطرادها. ويؤكد (نور الدين، ٢٠١٧: ٤١) على دور العدالة الاجتماعية في توسيع السوق، وإتاحة الفرصة المتكافئة أمام كل شخص أن يجد عملًا يحصل منه على دخل يكفيه ويكفي أسرته ويحقق لها حياة كريمة.
- جاء في المرتبة الحادية عشرة من حيث الاحتياج، (الانفتاح الإيجابي وضبط العلاقات الاقتصادية مع الخارج)، وذلك بمتوسط (٤.٠٧) وانحراف معياري (٠.٩٢٢). وقد تباينت اتجاهات الرأي نَظَرِيًّا حول هذه الركيزة بين ضرورة قطع العلاقات التي تعمق تبعية البلدان النامية (أوتيزا، ١٩٨٥)، والتخلص من علاقات المساعدة المؤدية إلى الفساد، وأن تنتهي كل الظواهر السلبية كالتبعية والاندماج في السوق العالمي والاعتماد على رأس المال الأجنبي وكل التفكير

الاقتصادي الذي يؤكد ثبات العلاقات بين الشمال والجنوب. وألا يكون هناك تردد في دفع ثمن هذا الانعزال (Mende, 1973: 317). وما بين ضرورة انضباط علاقات الاقتصاد الوطني بالخارج كأمر ضروري للتنمية المستقلة (العيسوي، ٢٠١١: ٤٦) وتقليل الاعتماد على العالم الخارجي كَمِّيًّا (بالحد من الاستيراد والاقتراض) وَنَوْعِيًّا (من حيث الاستغناء عن الخارج في إشباع أكبر قدر مكن من الحاجات الأساسية) (حسين، ٢٠١٢: ٧٠٨)، وأكد (المشروع النهضوي العربي، ٢٠١٣) على الانفتاح وضبط العلاقات الاقتصادية مع الخارج. ويوصي (زوبدي، ٢٠١٤: ٩٠) بضرورة القطع تَدْرِيجِيًّا مع التنمية الرأسمالية وبلورة شروط تنمية وطنية شعبية. في حين يؤكد (نور الدين، ٢٠١٧: ٤٣) على مرونة العلاقة مع العالم الخارجي بهدف دعم استراتيجية التنمية من خلال رفض التبعية واتباع سياسات تقلل منها وتكفل تحقيق التنمية المستقلة، دون أن يعني ذلك الاكتفاء الذاتي، أو الانغلاق على الذات، أو حتى التصادم الحتمي مع الشركات الدولية النشاط والمنظمات الاقتصادية العالمية التي تقود عملية العولمة الرأسمالية في عالم اليوم.

- جاء في المرتبة الثانية عشرة من حيث الاحتياج، (تطوير سياسات اقتصادية من شأنها تحقيق التنمية المستقلة)، وذلك بمتوسط (٤.٠٥) وانحراف معياري (٠.٩٦٣). وقد جاء ترتيب هذه الركيزة وفق التحليل النظري لعينة الدراسة النظرية في المرتبة الأولى وربما يكون ذلك مرده الطابع الاقتصادي لغالب عينة الدراسة ويؤكد في نفس الآن جدوى هذه السياسات في إنفاذ التنمية المستقلة، لكن اعتبارات عينة الدراسة الميدانية وضعته في المرتبة الثانية عشر من حيث الاحتياج. وقد تعددت هذه السياسات بتباين الدراسات، فيوصي (أوتيزا، ١٩٨٥) بضرورة وضع السياسات الخاصة بتفادي الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني. ويوصي (المشروع النهضوي العربي، ٢٠١٣) بتسليح الاقتصاد بأكبر قوة من الدفع الذاتي، وتمكينه من مواجهة الصدمات الخارجية. ويدعو (الصايغ،

١٩٨٦) إلى تطوير الأداء الاقتصادي ورفع مستواه وإنتاجه، ومن ثم ترشيد استخدام الناتج القومي القطري وإجمالي النواتج القومية لأقطار الوطن العربي. والاهتمام بسياسات التجارة الخارجية نحو مزيد من الإنتاج والأسواق العربية. ويؤكد (إبراهيم، ١٩٩٦) على ضرورة ربط اقتصاديات الدولة ببعضها البعض، وتوفير فرص مناسبة للاستثمارات المالية لجهة استقطاب التحويلات والمدخرات المالية العربية في البنوك والمصارف الدولية. وأكدت دراسة (فرجاني، ١٩٨٦) على ضرورة تغيير نظام أولويات الاستثمار. وساهمت كثير من الدراسات في التأكيد علي ضرورة تطوير سياسات اقتصادية رشيدة من أجل التنمية المستقلة، منها: دراسة (صبري، ٢٠٠١)، و(الدليمي، ٢٠١١)، و(العيسوي، ٢٠١١)، و(مجدي حسين، ٢٠١٢)، و(العيسوي، ٢٠١٤)، و(قرم، ٢٠١٦)، وأخيرًا، ثمة حاجة لاعادة تحديد أهداف وسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واعادة التوازن بين استراتيجيات التنمية المستقلة المعلنة، وأن تصبح الحاجات الداخلية للسكان (وليس قائمة الواردات المطلوب إحلالها، وليس أيضًا الطلب الخارجي والانتاج للسوق الدولية) هي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، والانطلاق من اقتصاد المعرفة واعتبار قطاع الخدمات والمعلومات هو عصب الاقتصاد العالمي (نور الدين، ٢٠١٧: ٤٠).

- جاء في المرتبة الثالثة عشرة من حيث الاحتياج، (توافر النمط الإنتاجي المؤهل لقيادة التنمية. وترشيد عملية الاستهلاك)، وذلك بمتوسط (٣.٩٩) وانحراف معياري (٠.٩٤٥). وتأتي هذه الركيزة من أجل تعبئة الفائض الاقتصادي المخطط وحسن استثماره، ومن ثم تتحقق التنمية المستقلة. أكد على ذلك كل من (زكي، ١٩٨٧)، و(العيسوي، ٢٠١١)، (حسين، ٢٠١٢)، ومن أجل تحقيق هذا الهدف يدعو (أوتيزا، ١٩٨٥) إلى تحقيق التكامل بين القطاعين الانتاجيين الرئيسيين (الزراعة والصناعة)، ويدعو (إبراهيم، ١٩٩٦) إلى تشجيع الانتاج وترشيد الاستهلاك، ويدعو (عارف، ٢٠١١) إلى استقلالية

تحديد الحاجات واستقلالية الذوق الاستهلاكي. ويؤكد (فرجاني، ٢٠١١) على ضرورة بناء الطاقات الانتاجية الذاتية، وتعبئة الادخار المحلي وتوجيهه تنمويًا. وأخيرًا يدعو (نور الدين، ٢٠١٧: ٤٢) إلى اقامة هيكل انتاجي قادر على تحقيق التوازن بين جميع قطاعات الاقتصاد، والعمل على تعبئة الموارد المحلية، وتشجيع الادخار من أجل تنمية اقتصادية مستقلة.

- جاء في المرتبة الرابعة عشرة من حيث الاحتياج، (إقامة التنظيم المجتمعي الذي يحمل في طياته غايات التنمية المستقلة)، وذلك بمتوسط (٣.٩٩) وانحراف معياري (٠.٨٩٢). وفي هذا يؤكد (فرجاني، ١٩٨٦) على ضرورة تطوير تنظيم اجتماعي سياسي يضمن مشاركة المجتمع الفاعلة في الإنتاج واتخاذ القرار، كما يضمن لهم نصيبًا عادلًا من عائد النشاط الإنتاجي في المجتمع. ويؤكد (الامام، ٢٠٠٨: ٢٦٦) أيضًا على ضرورة أن يوجد التنظيم الاجتماعي في بيئة تمكينية، تتيح لكل فرد من أفراد المجتمع إعمال كامل ما لديه من قدرات في مختلف الجوانب. ويذهب (فرجاني، ٢٠١١) إلى أن إقامة التنظيم المجتمعي يمكن أن يحمل غايات التنمية المستقلة في الوطن العربي. وتتمثل، في تضافر قطاعات المجتمع الثلاثة: الدولة والمجتمع المدني وقطاع الأعمال، مع خضوعها لمعايير الحكم الصالح.
- جاء في المرتبة الخامسة عشرة من حيث الاحتياج، (التركيز على رأس المال البشري ودفع أنشطة البحث والتطوير)، وذلك بمتوسط (٣.٩٨) وانحراف معياري (٠.٩٩٤). وفي هذا يؤكد (سعد الدين، ١٩٩٢) على ضروري تنمية قدرات البشر وبناء القاعدة التقانية والعلمية الذاتية. وعليه يؤكد (خلاف، ١٩٩٤) على الدخول بحزم في ميدان تطوير وابتكار التكنولوجيا، ويذهب (الدليمي والراوي، ١٩٩٥)، و(صبري، ٢٠٠١)، و(مجدي حسين، ٢٠١٢) أن تحقق التنمية المستقلة يُعد رهنًا بمدى توافر التقنية ومهارات قوة العمل اللازمة،

وضرورة امتلاك (القدرة العلمية والتكنولوجية)، وعليه يدعو (قرم، ٢٠١٦) إلى تنويع الاستثمارات في البشر والحد من هجرة الأدمغة.

- جاء في المرتبة السادسة عشرة من حيث الاحتياج، (تعزيز التعاون بين الدول النامية الأخرى التي تشترك في أهدافها العامة)، وذلك بمتوسط (٣.٩١) وانحراف معياري (١.٠١٣). ويري ميردال (Myrdal, 1968) أن التفاوت الاقتصادي في العالم يجب مواجهته بتعاون الدول النامية وتكاتفها مع بعضها البعض، فهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها أن تكسب لنفسها اعتبارات تعجز أن تكسبها متفرقة. أكد على ضرورة هذا الأمر (أوتيزا، ١٩٨٥)، (مسعد، ٢٠٠٥)، ودعي (إبراهيم، ١٩٩٦) إلى بناء تكتل اقتصادي عربي وإسلامي يقوم على مشاريع اقتصادية وأسواق مالية مشتركة. وأكد عدد من الدراسات على ضرورة التعاون والتكامل الاقتصادي مع العالم العربي والنامي، وبناء آليات فعالة لتحقيق ذلك الهدف التنموي.
- جاء في المرتبة السابعة عشرة من حيث الاحتياج، (الاستقلالية في اختيار السياسات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة)، وذلك بمتوسط (٣.٨٢) وانحراف معياري (١.٠٢٧). وفي هذا يؤكد (Mende, 1973) على ضرورة تغيير التوجيه السياسي للتنمية الاقتصادية، فبدلا من تطلعها للخارج فإنها يجب أن تتجه إلى الداخل وتهتم بالمشكلات التي توجد نتيجة الاتصال بالعالم الصناعي. ويؤكد (عارف، ٢٠١١) في هذا الشأن على ما أسماه متوالية الاستقلالية حيث توازن بين الدولة والمجتمع والعالم الخارجي، واستقلالية تحديد الحاجات فضلًا عن الاستقلالية في توظيف الموارد والإمكانات واستقلالية الإنتاج. ويذهب (مجدي حسين، ٢٠١٢: ٧٨) إلى أن تلك الاستقلالية هي رهن في الأساس استقلال القرار السياسي، ورفض أي إملاءات أو ضغوط أجنبية، وبدونه فإن أي حديث عن التنمية الاقتصادية المستقلة يصبح حديثًا بلا جدوى. وعليه يوصي (نور

الدين، ٢٠١٧: ٤٠) بإعادة تحديد أهداف وسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ككل من منطق كلي نحو تنمية اقتصادية مستقلة.

**(٦-٤) نَتَائِجُ اِختبَارِ فَرَوْضِ البحث:**

**(٦-٤-١) نَتَائِجُ التَّحْلِيلِ الْإِحْصَائِيِّ لِلْفَرْضِ الرَّئِيسِيِّ الْأَوَّلِ:**

ينص هذا الفرض على: "وجود فروق ذات دلالة إحصائية لإدراك المستقصي منهم لمبادئ التنمية المستقلة وفقًا للخصائص الاجتماعية التالية: (النوع، السن، الحالة التعليمية، المهنة، الحالة الاقتصادية، الحالة الاجتماعية، محل الإقامة)". ويشتق منه الفروض الفرعية التالية:

- الفرض الفرعي الأول: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية لإدراك المستقصي منهم لمبادئ التنمية المستقلة وفقًا للنوع".
- الفرض الفرعي الثاني: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية لإدراك المستقصي منهم لمبادئ التنمية المستقلة وفقًا للسن".
- الفرض الفرعي الثالث: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية لإدراك المستقصي منهم لمبادئ التنمية المستقلة وفقًا للحالة التعليمية".
- الفرض الفرعي الرابع: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية لإدراك المستقصي منهم لمبادئ التنمية المستقلة وفقًا للمهنة".
- الفرض الفرعي الخامس: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية لإدراك المستقصي منهم لمبادئ التنمية المستقلة وفقًا للحالة الاقتصادية".
- الفرض الفرعي السادس: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية لإدراك المستقصي منهم لمبادئ التنمية المستقلة وفقًا للحالة الاجتماعية".
- الفرض الفرعي السابع: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية لإدراك المستقصي منهم لمبادئ التنمية المستقلة وفقًا لمحل الإقامة".

**أ. حسب النوع:**

لقياس مستوي دلالة الفروق بين الذكور والإناث، مدى الاتفاق والاختلاف في الآراء والاتجاهات حول مبادئ التنمية المستقلة، تم استخدام اختبار مان ويتني (Mann-Whitney Test)، كما يظهر في الجدول رقم (١٦) على النحو التالي:

**جدول (١٦). قياس مستوي دلالة الفروق بحسب (فئات النوع) حول مبادئ التنمية المستقلة.**

| الفئات | العدد | المتوسط الرتبى | قيمة إحصاء الاختبار | القيمة الاحتمالية (.sig) |
|---|---|---|---|---|
| **ذكر** | **١٥٧** | **٣٣٣.٤٤** | **- ٢.٧٧٥** | **٠.٠٠٦** |
| **أنثى** | ٤٤٣ | ٢٨٨.٨٣ | | |

**المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.**

ويتحليل الجدول رقم (١٦) السابق، يتضح وجود فروق معنوية في إدراك الذكور والإناث لمبادئ التنمية المستقلة، حيث كان الذكور أكثر إدراكًا لها عن الإناث. وهو ما يمكن تفسيره سُوسْيُولُوجْيًا في ضوء أن الذكور أكثر احتكاكًا بالواقع، ومعني بالهموم المجتمعية عن طريق المعاناة المباشرة واليومية، ووفقًا لما أعلنه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر فإن نسبة مساهمة الشباب في قوة العمل بالبلاد بلغت ٣٩.٥% في عام ٢٠١٩م، موضحا أن ٦١,٦% منهم ذكور و١٦% إناث.

**ب. حسب السن، الحالة التعليمية، المهنة، الحالة الاقتصادية، الحالة الاجتماعية، محل الإقامة:**

لقياس مستوي دلالة الفروق بين أفراد العينة بحسب (السن، الحالة التعليمية، المهنة، الحالة الاقتصادية، الحالة الاجتماعية، محل الإقامة) فى

الآراء حول مبادئ التنمية المستقلة، تم استخدام اختبار كروسكال والاس kruskal-wallisكما يظهر في الجدول رقم (١٧) على النحو التالي:

**جدول (١٧). قياس مستوي دلالة الفروق (بحسب الخصائص الاجتماعية عدا النوع) في الآراء حول مبادئ التنمية المستقلة.**

| الخصائص الاجتماعية | العدد | الفئات | المتوسط الرتبى | قيمة كا٢ | القيمة الاحتمالية (sig.) |
|---|---|---|---|---|---|
| السن | من ١٧ إلى أقل من ٢٥ | ٤٢٥ | ٢٧٨.٥٩ | ٢٤.٠٥٥ | ٠.٠٠٠ |
| | من ٢٥ إلى أقل من ٤٥ | ٩٨ | ٣٤٣.٨٨ | | |
| | ٤٥ سنة فأكثر | ٧٧ | ٣٦٦.٢١ | | |
| الحالة التعليمية | يقرأ ويكتب | ١٢ | ٢٤٣.٧١ | ١٦.٥٠٨ | ٠.٠٠١ |
| | مؤهل متوسط وفوق متوسط | ٨٩ | ٢٨٥.٩٢ | | |
| | مؤهل جامعي | ٤٤١ | ٢٩٣.٨٣ | | |
| | ماجستير ودكتوراه | ٥٨ | ٣٨٥.٣٤ | | |
| المهنة | مهن وظيفية | ٤٣ | ٢٨١.٣٨ | ٣٢.١٤١ | ٠.٠٠٠ |
| | مهن تجارية | ٣٠ | ٣٧٨.١٧ | | |
| | مهن علمية | ١١١ | ٣٧١.١٧ | | |
| | الدارسين (الطلاب) | ٣٢١ | ٢٧٩,٢١ | | |
| | عاطل (لا يعمل) | ٩٥ | ٢٧٣.٩٨ | | |
| الحالة الاقتصادية | أقل من المتوسط (من ١٥٠٠ جنيه إلى أقل من ٤٠٠٠) | ٢٥٦ | ٣٠٣.١٢ | ٠.٢٧٩ | ٠.٨٧٠ |
| | متوسط (من ٤٠٠٠ | ٢٥٥ | ٢٩٦.٢٣ | | |

| الخصائص الاجتماعية | العدد | الفئات | المتوسط الرتبى | قيمة كا٢ | القيمة الاحتمالية (sig.) |
|---|---|---|---|---|---|
| | جنيه إلى أقل من (٧٠٠٠) | | | | |
| | فوق المتوسط (٧٠٠٠ جنيه فأكثر) | ٨٩ | ٣٠٥.١٩ | | |
| الحالة الاجتماعية | أعزب | ٤٢٩ | ٢٨٠.٠٧ | ٢٣.٥١٦ | ٠.٠٠٠ |
| | متزوج | ١٥٣ | ٣٥٨.٧٤ | | |
| | أرمل | ٨ | ٣١٢.١٩ | | |
| | مطلق | ١٠ | ٢٧٦.٥٥ | | |
| محل الإقامة | حضر | ٥٤٥ | ٢٩٤.٢٨ | ٩.٩١٧ | ٠.٠٠٧ |
| | ريف | ٥٥ | ٣٨٧.٥١ | | |

**المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.**

**ويتحليل الجدول رقم (١٧) السابق، يتضح ما يلي:**

- توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات المختلفة بحسب السن في إدراك مبادئ التنمية المستقلة، وكانت فئة (٤٥ سنة فأكثر) هي الأكثر إدراكًا لمبادئ التنمية المستقلة تلتها فئة من (٢٥ سنة إلى أقل من ٤٥)، وأخيرًا فئة (من ١٧ سنة إلي أقل من ٢٥ سنة). وتأتي المؤشرات على النحو السابق، من وجهة نظر الدراسة متسقة وطبيعة العمر الزمني للفئات العمرية المختلفة فمن المتوقع أن تكون الفئات العمرية الأكبر أكثر إدراكًا بحكم نضجها والتحامها بمشكلات ومصاعب الحياة اليومية، تعززها الخبرة المجتمعية في تقييم الوضع الاجتماعي.

- توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات المختلفة بحسب الحالة التعليمية في إدراك مبادئ التنمية المستقلة، وكانت فئة الحاصلين على الماجستير والدكتوراه هي الأكثر إدراكًا لمبادئ التنمية المستقلة تلتها فئة المؤهل الجامعي ثم فئة المؤهل المتوسط وفوق المتوسط وأخيراً فئة من يقرأ ويكتب. وتأتي المؤشرات على النحو السابق، من وجهة نظر الدراسة متسقة وطبيعة الحالات التعليمية المختلفة فمن المتوقع أن تكون الفئات ذات المستويات التعليمية الأعلى هي الأكثر إدراكًا بقدر ما تتميز به من رصيد ثقافي ووعي اجتماعي مفترض.
- توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات المختلفة بحسب المهنة في إدراك مبادئ التنمية المستقلة، وكانت فئة أصحاب المهن التجارية هي الأكثر إدراكًا لمبادئ التنمية المستقلة تلتها فئة المهن العلمية ثم المهن الوظيفية ثم فئة الدارسين وأخيرًا فئة العاطلين. وتأتي المؤشرات على النحو السابق، من وجهة نظر الدراسة متسقة وطبيعة الحالات المهنية المختلفة ففئة المهن التجارية بحكم موقعهم الاجتماعي وطبيعة أعمالهم التي يحكمها منطق السوق والمخاطرة كانت أكثر إدراكًا لمبادئ التنمية المستقلة، ثم فئة المهن العلمية، والتي تتمتع بوعي ورصيد ثقافي ناجز في إدراك طبيعة هذه المبادئ التنموية، ثم فئة المهن الوظيفية والعاملين بالقطاع الحكومي والدائم، وطبيعة هذه المهن المستقرة تجعل إدراكها ليس بنفس أهمية الفئات السابقة، وكذلك الحال بالنسبة لفئة الطلاب والمتعطلين عن العمل بحكم تعاملهم مع واقعهم بشكل جزئي يركز على الواقع الآني والمعاش.
- لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات المختلفة للحالة الاقتصادية في إدراك مبادئ التنمية المستقلة. وجاءت هذه النتيجة على خلاف ما افترضت الدراسة من وجود فروق تعزي إلى الحالة الاقتصادية لعينة الدراسة.

- توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات المختلفة بحسب الحالة الاجتماعية في إدراك مبادئ التنمية المستقلة، وكانت فئة متزوج هي الأكثر إدراكًا لمبادئ التنمية المستقلة تلتها فئة أرمل ثم فئة أعزب وأخيرًا فئة مطلق. وتأتي المؤشرات على النحو السابق، من وجهة نظر الدراسة متسقة وطبيعة الحالات الاجتماعية المختلفة لعينة الدراسة فالفئات الاجتماعية التي تعول أسرها هي الأكثر ادراكًا ووعيًا بطبيعة المجتمع وتتطلع دومًا لمستقبل أفضل لأبنائها.
- توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات المختلفة بحسب محل الإقامة في إدراك مبادئ التنمية المستقلة، وكانت فئة سكان (الريف) هي الأكثر إدراكًا لمبادئ التنمية المستقلة تلتها فئة سكان (الحضر). وتأتي المؤشرات على النحو السابق، لها دلالتها فالريف المصري على مدار عقود مضت عانى من سوء التخطيط والمتابعة والتنمية، مما ترتب عليه تدني مستوى المعيشة به وانخفاض مساهماته في المؤشرات الاقتصادية الكلية للدولة مما يعوق من تحقيق التنمية المستدامة (النور، ٢٠١٤).

**(٦-٤-٢) نَتَائِجُ التَّحْلِيلِ الْإِحْصَائِيِّ لِلْفَرْضِ الرَّئِيسِيِّ الثاني:**

ينص هذا الفرض على: "وجود فروق ذات دلالة إحصائية لإدراك المستقصي منهم لركائز التنمية المستقلة وفقًا للخصائص الاجتماعية التالية: (النوع، السن، الحالة التعليمية، المهنة، الحالة الاقتصادية، الحالة الاجتماعية، محل الإقامة)". ويشتق منه الفروض الفرعية التالية:

- الفرض الفرعي الأول: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية لإدراك المستقصي منهم لركائز التنمية المستقلة وفقًا للنوع".
- الفرض الفرعي الثاني: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية لإدراك المستقصي منهم لركائز التنمية المستقلة وفقًا للسن".

- الفرض الفرعي الثالث: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية لإدراك المستقصي منهم لركائز التنمية المستقلة وفقًا للحالة التعليمية".
- الفرض الفرعي الرابع: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية لإدراك المستقصي منهم لركائز التنمية المستقلة وفقًا للمهنة".
- الفرض الفرعي الخامس: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية لإدراك المستقصي منهم لركائز التنمية المستقلة وفقًا للحالة الاقتصادية".
- الفرض الفرعي السادس: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية لإدراك المستقصي منهم لركائز التنمية المستقلة وفقًا للحالة الاجتماعية".
- الفرض الفرعي السابع: "توجد فروق ذات دلالة إحصائية لإدراك المستقصي منهم لركائز التنمية المستقلة وفقًا لمحل الإقامة".

**أ- حسب النوع:**

لقياس مستوي دلالة الفروق بين الذكور والإناث، مدى الاتفاق والاختلاف في الآراء والاتجاهات حول ركائز التنمية المستقلة، تم استخدام اختبار مان ويتني (Mann-Whitney Test)، كما يظهر في الجدول رقم (١٨) على النحو التالي:

**جدول (١٨). قياس مستوي دلالة الفروق بحسب (فئات النوع) حول ركائز التنمية المستقلة.**

| الفئات | العدد | المتوسط الرتبى | قيمة إحصاء الاختبار | القيمة الاحتمالية (.sig) |
|---|---|---|---|---|
| ذكر | ١٥٧ | ٣٢٠.٤٤ | -١.٦٧٨ | ٠.٠٩٣ |
| أنثى | ٤٤٣ | ٢٩٣.٤٣ | | |

**المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.**

وبتحليل الجدول رقم (١٨) السابق، يتضح عدم وجود فروق معنوية في إدراك الذكور والإناث لركائز التنمية المستقلة.

**ب-حسب السن، الحالة التعليمية، المهنة، الحالة الاقتصادية، الحالة الاجتماعية، محل الإقامة:**

لقياس مستوي دلالة الفروق بين أفراد العينة بحسب (السن، الحالة التعليمية، المهنة، الحالة الاقتصادية، الحالة الاجتماعية، محل الإقامة) فى الآراء حول ركائز التنمية المستقلة، تم استخدام اختبار كروسكال والاس Kruskal-Wallisكما يظهر في الجدول رقم (١٩) على النحو التالي:

**جدول (١٩). قياس مستوي دلالة الفروق (بحسب الخصائص الاجتماعية عدا النوع) في الآراء حول مبادئ التنمية المستقلة.**

| الخصائص الاجتماعية | العدد | الفئات | المتوسط الرتبى | قيمة كا٢ | القيمة الاحتمالية (sig.) |
|---|---|---|---|---|---|
| السن | من ١٧ إلى أقل من ٢٥ | ٤٢٥ | ٢٧٨.٣٨ | ٢٤.١٠٥ | ٠.٠٠٠ |
| | من ٢٥ إلى أقل من ٤٥ | ٩٨ | ٣٤٧.٢٦ | | |
| | ٤٥ سنة فأكثر | ٧٧ | ٣٦٣.٠٦ | | |
| الحالة التعليمية | يقرأ ويكتب | ١٢ | ٢٤٣.٧٥ | ١٠.٣٣٩ | ٠.٠١٦ |
| | مؤهل متوسط وفوق متوسط | ٨٩ | ٢٧٨.١٧ | | |
| | مؤهل جامعي | ٤٤١ | ٢٩٨.٣٥ | | |
| | ماجستير ودكتوراه | ٥٨ | ٣٦٢.٨٢ | | |
| المهنة | مهن وظيفية | ٤٣ | ٣٠١.٨٦ | ٢٣.٧٨٩ | ٠.٠٠٠ |
| | مهن تجارية | ٣٠ | ٣٧٤.٣٥ | | |
| | مهن علمية | ١١١ | ٣٥٨.١٥ | | |
| | الدارسين (الطلاب) | ٣٢١ | ٢٨٠.٢٣ | | |
| | عاطل (لا يعمل) | ٩٥ | ٢٧٧.٦٩ | | |

| الخصائص الاجتماعية | العدد | الفئات | المتوسط الرتبى | قيمة كا٢ | القيمة الاحتمالية (sig.) |
|---|---|---|---|---|---|
| الحالة الاقتصادية | أقل من المتوسط (من ١٥٠٠ جنيه إلى أقل من ٤٠٠٠) | ٢٥٦ | ٢٨٢.٣٧ | ٤.٩٠٢ | ٠.٠٨٦ |
| | متوسط (من ٤٠٠٠ جنيه إلي أقل من ٧٠٠٠ جنيه) | ٢٥٥ | ٣١٤.٥٢ | | |
| | فوق المتوسط (٧٠٠٠ جنيه فأكثر) | ٨٩ | ٣١٢.٤٩ | | |
| الحالة الاجتماعية | أعزب | ٤٢٩ | ٢٧٩.٥٢ | ٢٣.٥٤٧ | ٠.٠٠٠ |
| | متزوج | ١٥٣ | ٣٥٨.٥٦ | | |
| | أرمل | ٨ | ٣١٧.٠٦ | | |
| | مطلق | ١٠ | ٢٩٩.٠٠ | | |
| محل الإقامة | حضر | ٥٤٥ | ٢٩٦.١٧ | ٦.٣٨٤ | ٠.٠٤١ |
| | ريف | ٥٥ | ٣٧١.١٤ | | |

**المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.**

**ويتحليل الجدول رقم (١٩) السابق، يتضح ما يلي.**

- توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات المختلفة بحسب السن في إدراك ركائز التنمية المستقلة، وكانت فئة (٤٥ سنة فأكثر) هي الأكثر إدراكًا لركائز التنمية المستقلة تلتها فئة من (٢٥ سنة إلى أقل من ٤٥)، وأخيرًا فئة (من ١٧ سنة إلي أقل من ٢٥ سنة). وتأتي المؤشرات على النحو السابق، من وجهة نظر الدراسة متسقة وطبيعة العمر الزمني للفئات العمرية المختلفة فمن المتوقع أن تكون الفئات العمرية الأكبر أكثر إدراكًا بحكم نضجها والتحامها بمشكلات ومصاعب الحياة اليومية، تعززها الخبرة المجتمعية في تقييم الوضع الاجتماعي.

- توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات المختلفة بحسب الحالة التعليمية في إدراك ركائز التنمية المستقلة، وكانت فئة الحاصلين على الماجستير والدكتوراه هي الأكثر إدراكًا لركائز التنمية المستقلة تلتها فئة المؤهل الجامعي ثم فئة المؤهل المتوسط وفوق المتوسط وأخيرًا فئة من يقرأ ويكتب. وتأتي المؤشرات على النحو السابق، من وجهة نظر الدراسة متسقة وطبيعة الحالات التعليمية المختلفة فمن المتوقع أن تكون الفئات ذات المستويات التعليمية الأعلى هي الأكثر إدراكًا بقدر ما تتميز به من رصيد ثقافي ووعي اجتماعي مفترض.
- توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات المختلفة بحسب المهنة في إدراك ركائز التنمية المستقلة، وكانت فئة أصحاب المهن التجارية هي الأكثر إدراكا لركائز التنمية المستقلة تلتها فئة المهن العلمية ثم المهن الوظيفية ثم فئة الدارسين وأخيرًا فئة العاطلين. وتأتي المؤشرات على النحو السابق، من وجهة نظر الدراسة متسقة وطبيعة الحالات المهنية المختلفة ففئة المهن التجارية بحكم موقعهم الاجتماعي وطبيعة أعمالهم التي يحكمها منطق السوق والمخاطرة كانت أكثر إدراكًا لمبادئ التنمية المستقلة، ثم فئة المهن العلمية، والتي تتمتع بوعي ورصيد ثقافي ناجز في إدراك طبيعة هذه الركائز التنموية، ثم فئة المهن الوظيفية والعاملين بالقطاع الحكومي والدائم، وطبيعة هذه المهن المستقرة تجعل إدراكها ليس بنفس أهمية الفئات السابقة، وكذلك الحال بالنسبة لفئة الطلاب والمتعطلين عن العمل بحكم تعاملهم مع واقعهم بشكل جزئي يركز على الواقع الآني والمعاش.
- لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات المختلفة للحالة الاقتصادية في إدراك ركائز التنمية المستقلة. وجاءت هذه النتيجة على خلاف ما افترضت الدراسة من وجود فروق تعزي إلى الحالة الاقتصادية لعينة الدراسة.

• توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات المختلفة بحسب الحالة الاجتماعية في إدراك ركائز التنمية المستقلة، وكانت فئة متزوج هي الأكثر إدراكًا لركائز التنمية المستقلة تلتها فئة أرمل ثم فئة مطلق وأخيرًا فئة أعزب. وتأتي المؤشرات على النحو السابق، من وجهة نظر الدراسة متسقة وطبيعة الحالات الاجتماعية المختلفة لعينة الدراسة فالفئات الاجتماعية التي تعول أسرها هي الأكثر إدراكًا ووعيًا بطبيعة المجتمع وتتطلع دومًا لمستقبل أفضل لأبنائها.

• توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات المختلفة بحسب محل الإقامة في إدراك ركائز التنمية المستقلة، وكانت فئة سكان (الريف) هي الأكثر إدراكًا لركائز التنمية المستقلة تلتها فئة سكان (الحضر). وتأتي المؤشرات على النحو السابق، لها دلالتها فالريف المصري على مدار عقود مضت عانى من سوء التخطيط والمتابعة والتنمية، مما ترتب عليه تدني مستوى المعيشة به وانخفاض مساهماته في المؤشرات الاقتصادية الكلية للدولة مما يعوق من تحقيق التنمية المستدامة (النور، ٢٠١٤).

**سَابِعًا: النَّتَائِجُ الْعَامَّةُ لِلْبَحْثِ:**

• أضحت التنمية المستقلة ضرورة يفرضها الوضع التنموى المأزوم، والواقع الاجتماعي الذي نعيشه، والقيود المختلفة المفروضة علية، ورغم أن التطورات الدولية المعاصرة تفرض مزيدًا من التحديات على المجتمعات النامية؛ فهي لا تغلق الطريق في وجه التنمية المستقلة، ولا تزال فرصها قائمة وممكنة. وتؤكد النسبة المُرجحة لعينة البحث أن التنمية المستقلة مهمة لبناء مجتمع أفضل في ضوء فهمه لمعني تلك التنمية والوعي بها.

• تحديد المبادئ والمرتكزات هي الخطوة الأولى في تحقيق التنمية المستقلة، وفرص تحققها رهن بترجمتها إلى مؤشرات واقعية قابلة للتحقق في المجتمع المصري.

• يقوم الأنموذج التنموي المستقل على مجموعة من المبادئ بالنظر إلى ما تراكم من أدلة على صدقها من واقع الخبرة التنموية العملية للنجاح والفشل في إحراز التنمية. هذا وقد أمكن للدراسة من واقع المنظورات المتباينة للتنمية المستقلة الوقوف على (اثني عشر مبدأ) ناظمًا ومؤسسًا لها، وعلى درجة "كبيرة وكبيرة جدًا" من الأهمية؛ يؤدي التكامل بينها (بمفهوم معين وبأوزان متناسبة) في توليفة تبدو متسقة لتحقيق الأهداف التي صيغت من أجلها، تم ترتيبها من الأكبر وزنًا إلى الأقل وزنًا وفقًا لدرجة الأهمية، وكانت أكثر العبارات أهمية، هي: "التنمية تستهدف بناء الإنسان وتطوير كفاءته وإطلاق قدراته (الإنسان غاية ووسيلة التنمية)". وتتدرج المبادئ من بعد ذلك وصولًا للمبدأ الأخير "تحرير القرار التنموي المصري والعربي من السيطرة الأجنبية".

• يقوم الأنموذج التنموي المستقل على مجموعة من الركائز بالنظر إلى ما تراكم من أدلة على صدقها من واقع الخبرة التنموية العملية للنجاح والفشل في إحراز التنمية. هذا وقد أمكن للدراسة من واقع المنظورات المتباينة للتنمية المستقلة الوقوف على (سبعة عشر ركيزة) ناظمة ومؤسسة لها، وعلى درجة "كبيرة وكبيرة جدًا" من الإحتياج؛ يؤدي التكامل بينها (بمفهوم معين وبأوزان متناسبة) في توليفة تبدو متسقة لتحقيق الأهداف التي صيغت من أجلها، تم ترتيبها من الأكبر وزنًا إلى الأقل وزنًا وفقًا لدرجة الاحتياج؛ وكانت أكثر العبارات احتياجًا، هي: "الاستغلال الأمثل للموارد الذاتية (الطبيعية والبشرية) وتنميتها". وتتدرج الركائز من بعد ذلك، وصولًا للركيزة الأخيرة "الاستقلالية في اختيار السياسات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة".

• **ثبت صحة الفرض الأول جُزْئِيًّا**، والقائل "بوجود فروق ذات دلالة إحصائية لإدراك المستقصي منهم لمبادئ التنمية المستقلة وفقًا للخصائص الاجتماعية التالية (النوع، السن، الحالة التعليمية، المهنة، الحالة الاقتصادية، الحالة الاجتماعية، محل الإقامة)". وقد ثبت صحة الفروض الفرعية جميعها، ما عدا

الفرض الخاص بوجود فروق ذات دلالة إحصائية لإدراك المستقصي منهم لمبادئ التنمية المستقلة وفقًا للحالة الاقتصادية.

- **ثبت صحة الفرض الثاني جُزْئِيًّا**، والقائل "بوجود فروق ذات دلالة إحصائية لإدراك المستقصي منهم لركائز التنمية المستقلة وفقًا للخصائص الاجتماعية التالية (النوع، السن، الحالة التعليمية، المهنة، الحالة الاقتصادية، الحالة الاجتماعية، محل الإقامة)". وقد ثبت صحة الفروض الفرعية جميعها، ما عدا الفرض الخاص بوجود فروق ذات دلالة إحصائية لإدراك المستقصي منهم لركائز التنمية المستقلة وفقًا للحالة الاقتصادية.
- **في ضوء ماسبق، يوصي البحث بضرورة العمل على انفاذ التنمية المستقلة إلى حيز الوجود الاجتماعي، وتحديد الممارسات الفضلي للمجتمع، والأكثر لياقة استرشادًا بمبادئ وركائز تلك التنمية على النحو الوارد بالبحث.**

## ثَامِنًا: مَرَاجِعُ الْبَحْثِ:

### (٨-١) الْمُرَاجِعُ الْعَرَبِيَّةُ:


١. إبراهيم، فؤاد. (١٩٩٦). التنمية المستقلة: قراءة أولية في عوامل الإخفاق وشروط النجاح. بيروت. منتدى الكلمة للدراسات والبحوث. مجلة الكلمة. س (٣). ع (١١).

٢. الإمام، محمد محمود. (٢٠٠٨). التنمية العربية: نحو تنمية تكاملية مستقلة. القاهرة. ندوة بدائل التنمية العربية. الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ومركز البحوث العربية والأفريقية.

٣. أمين، سمير. (٢٠١٧). فرص وشروط البديل المستقل في ظل العولمة. القاهرة. مجلة الديمقراطية. ع (٦٨). أكتوبر.

٤. أنجرس، موريس. (٢٠٠٩). منهجية البحث في العلوم الإنسانية. ترجمة صحراوي، بوزيد، وبوشرف، كمال وسبعون، سعيد. الجزائر. تدريبات عملية. دار القصبة للنشر. ط( ٢).

٥. أوتيزا، أنريك. (١٩٨٥). الاعتماد على الذات كاستراتيجية بديلة للتنمية. ترجمة بلبع، أحمد فؤاد. القاهرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٦. باران، بول. (١٩٧١). الاقتصاد السياسي للتنمية. ترجمة أحمد فؤاد بلبع، بيروت. دار الحقيقة للطباعة والنشر. ط (٢).

٧. بلقزيز، عبد الإله. (٢٠٠٩). في ممكنات التنمية المستقلة. الشارقة. مركز دراسات الخليج. مايو.

٨. البنك المركزي المصري. (٢٠١٩). النشرة الإحصائية الشهرية. نشرة إحصائية، القاهرة: البنك المركزي المصري.

٩. تشوسودوفيسكي، ميشيل. (٢٠١٢). عولمة الفقر. ترجمة محمد مستجير مصطفي. القاهرة. الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٠. التيار الشعبي المصري. (٢٠١٣). نحو إنقاذ الاقتصاد المصري: برنامج بديل. المؤتمر الاقتصادي الأول للتيار الشعبي المصري. المنعقد في القاهرة خلال الفترة من ٧ / ٨ أبريل ٢٠١٣.

١١.جدو، الغوث ولد الطالب وولد سيداتي، سعدبوه. (٢٠١٠). التنمية المعتمدة على الذات: من مواجهة التبعية إلى التأقلم مع العولمة. بيروت. بحوث اقتصادية عربية. ع (٥٢)، خريف.
١٢.الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٧). النشرة السنوية لإحصاء العاملين بالحكومة والقطاع العام/ الأعمال العام عام ٢٠١٧. القاهرة. الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.
١٣.الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٩ أ). بحث الدخل والإنفاق لعام ٢٠١٨/٢٠١٧. القاهرة. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. يوليو.
١٤.الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠١٩ ب). المعلوماتية: نشرة إحصائية شهرية أغسطس ٢٠١٩. القاهرة. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ع (٩٠). أغطس.
١٥.الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٢٠). السكان: بحوث ودراسات. المجلة النصف سنوية. ع (٩٩). القاهرة. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. يناير.
١٦.الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. (٢٠١٧أ). النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والاسكان والمنشآت لعام ٢٠١٧. القاهرة. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.
١٧.حسين، عادل. (١٩٨٦). تجربة مصر في التنمية المستقلة: التقدم والتراجع في التجربة، ملاحظات من منظور التنمية المستقلة. بيروت. الحوار. مج (١). ع (٣). خريف.
١٨.حسين، عادل. (٢٠١٢). التحيز في المدارس الاجتماعية الغربية: تراثنا هو المنطلق للتنمية. في: إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد. ج (٢)، ط (٢). فرجينيا. الولايات المتحدة الأمريكية. المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
١٩.خراشي، بسمة. (٢٠١٦). دول الجنوب وواقع السوق الدولية وأوهام التنمية المستقلة. القاهرة. مجلة بحوث اقتصادية عربية. مج (٢٢)، (٢٣). ع (٧٢)، (٧٣). شتاء.
٢٠.خزام، منى عطية. (٢٠١٢). التنمية الاجتماعية في إطار المتغيرات المحلية والعالمية. الإسكندرية. المكتب الجامعي الحديث.
٢١.خلاف، خلاف خلف. (١٩٩٤). آليات التبعية والتنمية العربية المستقلة: دروس مستفادة. القاهرة. شؤون عربية. ع (٧٨). يوليو.

٢٢.خواجكية، محمد هشام. (١٩٨٦). تجربة التنمية الاقتصادية من منطق الاستقلال والتبعية في المملكة العربية السعودية. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية: التنمية المستقلة في الوطن العربي. عمان. مركز دراسات الوحدة العربية. إبريل.
٢٣.الدليمي، محمد صالح جاسم. (٢٠١١). الاقتصاديات النامية بين ضروريات التنمية المستقلة وشروط المؤسسات الاقتصادية الدولية. بغداد. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية. مج (٣). ع (٥).
٢٤.الدليمي، مهدي صالح والراوي، منصور. (١٩٩٥). التنمية المستقلة والاعتماد على الذات في الوطن العربي: المفهوم، المقومات، المعوقات. القاهرة. شؤون عربية. ع (٨١).
٢٥.الرشدان، عبد الفتاح علي. (١٩٩٩). رؤية في التنمية العربية: نحو الحد من التبعية وتحقيق التنمية المستقلة. القاهرة. شؤون عربية. ع (٩٨). يونيو.
٢٦.روبرتسون، رونالد. (١٩٩٨). العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية. ترجمة أحمد أمين. القاهرة. المجلس الأعلى للثقافة.
٢٧.ريتشارد هيجوت، ريتشارد. (٢٠٠١). نظرية التنمية السياسية. ترجمة حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد. عمان. المركز العلمي للدراسات السياسية.
٢٨.زرقين، عبود وعبد الرازق، فوزي. (٢٠١٣). نحو استراتيجية تنموية مستقلة للاقتصاديات العربية. الجزائر. جامعة أمحمد بوقرة بومرداس. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية. مجلة أبعاد اقتصادية. ع (٣).
٢٩.زكى، رمزي. (١٩٨٧). الاعتماد على الذات بين الأحلام والنظرية وضراوة الواقع والشروط الموضوعية. الكويت. دار الشباب للنشر والترجمة.
٣٠.زكي، رمزي. (١٩٧٩). الأزمة الراهنة في الفكر التنموي. القاهرة، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين. الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع.
٣١.زكي، رمزي. (١٩٨٦). نموذج التنمية الهندي بين تناقضات النمو الرأسمالي وطموحات الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الذات. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية: التنمية المستقلة في الوطن العربي. عمان. مركز دراسات الوحدة العربية. إبريل.
٣٢.زوبدي، أحمد. (٢٠١٤). هل بلور الربيع العربي شروط بناء الدولة الوطنية المستقلة بدول الجنوب؟. المغرب. المجلة المغربية للتدقيق والتنمية. ع (٣٨).

٣٣.السالم، عبد الله عبد الكريم. (٢٠٠٤). رؤية أكاديمية لمفهوم التنمية المستقلة وإمكانية تحقيقها في العالم العربي في ظل العولمة. المؤتمر العربي السنوي الخامس في الإدارة "دور المدير العربي في الإبداع والتميز". شرم الشيخ. خلال الفترة من ٢٩/٢٧ نوفمبر.
٣٤.ستيجليتر، جوزيف. (٢٠٠٣). خيبات العولمة. ترجمة ميشال كرم. بيروت. دار الفارابي.
٣٥.سعد الدين، إبراهيم وعبد الفضيل، محمود. (١٩٧٨). السبيل للتنمية الاقليمية المستقلة. بغداد. بدون دار نشر.
٣٦.سعد الدين، إبراهيم. (١٩٩٢). التنمية المستقلة والتغيرات الدولية المعاصرة. بيروت. المستقبل العربي. مج (١٤). ع (١٥٧). مارس.
٣٧.السقاف، عبد العزيز ياسين، وعثمان، عثمان محمد. (١٩٨٦). تطور فجوة الموارد وشروط التنمية المستقلة في الجمهورية العربية اليمنية. بيروت. المستقبل العربي. مج (٩). ع (٩٢). أكتوبر.
٣٨.السيد، السيد عبد الرحمن. (١٩٩٢). التنمية المستقلة في ظل التعاملات الاقتصادية الدولية. القاهرة. المجلة المصرية للدراسات التجارية. مج (١٦). ع (٣).
٣٩.شقير، محمد لبيب. (١٩٨١). مفهوم التنمية العربية ومتطلباتها في التخطيط لتنمية عربية: آفاقه وحدوده. الكويت. المعهد العربي للتخطيط.
٤٠.شكر، عبد الغفار. (٢٠١٣). المشروع النهضوي العربي في عام التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية ٢٠١٢. بيروت. المستقبل العربي. مج (٣٥). ع (٤١٦). أكتوبر.
٤١.شلبي، ثروت محمد. (٢٠٠٤). الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة في التنمية. القاهرة. المكتبة الحديثة.
٤٢.شلبي، ثروت محمد. (٢٠٠٥). نحو نظرية لاشعوبية في التنمية: مفاهيم بديلة عن العالم الثالث (دراسات في علم الاجتماع). القاهرة. المكتبة الحديثة.
٤٣.صبري، إسماعيل. (١٩٨٦ أ). ثورة يوليو والتنمية المستقلة. بيروت. المستقبل العربي. مج (٩). ع (٨٩). يوليو.
٤٤.صبري، إسماعيل. (١٩٨٦ ب). التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم مجهل. بيروت. المستقبل العربي. مج (٩). ع (٩٠). أغسطس.
٤٥.صبري، إسماعيل. (٢٠٠١). التنمية المستقلة: من منظور المشروع الحضاري. بيروت. المستقبل العربي. مج (٢٤). ع (٢٦٩). يوليو.

٤٦. طه، عبد العليم طه. (١٩٨٩). الاتحاد السوفياتي والتنمية المستقلة في الوطن العربي: حالة مصر الناصرية. بيروت. الفكر الاستراتيجي العربي (معهد الإنماء العربي). ع (٢٩). يوليو.
٤٧. عارف، نصر محمد. (٢٠٠٠). العقوبات والمعونات: دراسة في عمليات إعاقة التنمية. السياسة الدولية. ع (١٣٩). يناير.
٤٨. عارف، نصر محمد. (٢٠١١). مفهوم التنمية: إعادة الاعتبار للإنسان. القاهرة. جريدة ٢٥ يناير. ع (٢٩) ابريل.
٤٩. عامر الكبيسي، عامر. (١٩٨٤). التنمية الإدارية: المداخل والنظريات. جامعة الملك عبد العزيز. مجلة الإدارة. ع (يناير).
٥٠. عبد الرحمن، أسامة. (١٩٩٧). تنمية التخلف وإدارة التنمية: إدارة التنمية في الوطن العربي والنظام العالمي الجديد. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية.
٥١. عبد الملك، أنور. (١٩٧٨). تنمية أم نهضة حضارية. المستقبل العربي. س (١). ع (٣). سبتمبر.
٥٢. عبود، سامح سعيد. (٢٠١٠). النظام العالمي والإمبراطورية الغامضة. الحوار المتمدن. ع (٣١٣٩). ٢٩ سبتمبر.
٥٣. العريبي، مصباح. (١٩٨٦). إستراتيجية التنمية المستقلة في اقتصاد صغير الحجم مفتوح: تجربة الجماهيرية. عمان. مركز دراسات الوحدة العربية. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التنمية المستقلة في الوطن العربي.
٥٤. عزيزة، سمينة. (٢٠١١). الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة. الجزائر. مجلة الباحث. ع (٩).
٥٥. علي، عبد المنعم السيد وفتح الله، سعد حسين. (١٩٩٤). التنمية المستقلة: المفهوم، الاستراتيجيات، المؤشرات، النتائج (دراسة مقارنة في أقطار مختارة). القاهرة. مجلة بحوث اقتصادية عربية. خريف. ع (٣).
٥٦. العيسوي، ابراهيم. (٢٠١١). نموذج التنمية المستقلة: البديل لتوافق واشنطون وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة. الكويت. المعهد العربي للتخطيط. مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية. مج (١٣). ع (١). يناير.
٥٧. العيسوي، إبراهيم. (٢٠١٤). العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع إهتمام خاص بحالة مصر وثورتها. بيروت. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

٥٨.غانم، السيد عبد المطلب (١٩٨١). دراسة في التنمية السياسية. القاهرة، مكتبة نهضة الشرق.
٥٩.غراب، محمود فاروق محمد، ورزق، ولاء مجدي إسماعيل. (٢٠١٥). تجربة التنمية الماليزية المستقلة عن سياسات صندوق النقد الدولي. القاهرة. مجلة البحوث الادارية. مج (٣٣). ع (٣). يوليو.
٦٠.غربي، على وآخرون (٢٠٠٣). تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة. القاهرة. دار الفجر للنشر والتوزيع.
٦١.فتح الله، سعد حسين. (١٩٩٥). التنمية المستقلة: المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية.
٦٢.فرجاني، نادر. (١٩٨٦أ). من الكتاب الأحمر إلى الكتب الأصفر: عرض تجربة الصين التنموية. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية: التنمية المستقلة في الوطن العربي. الأردن. مركز دراسات الوحدة العربية.
٦٣.فرجاني، نادر. (١٩٨٧). بحوث ومناقشات ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية.
٦٤.قرم، جورج. (٢٠١٦). التنمية المستقلة: الأهمية المنسية للقضايا الدنيوية في النزاعات والفتن العربية. بيروت. المستقل العربي. مج (٣٩). ع (٤٤٨). يونيو.
٦٥.كنعان، طاهر حمدي. (١٩٨٦). تجربة التنمية الاقتصادية في الأردن بين التبعية والاستقلال. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية: التنمية المستقلة في الوطن العربي. عمان. مركز دراسات الوحدة العربية. إبريل.
٦٦.مجدي أحمد حسين. (٢٠١٢). التنمية المستقلة: الرؤية الإسلامية لحزب العمل. القاهرة. المركز العربي للدراسات. ط (٣).
٦٧.مركز دراسات الوحدة العربية. (٢٠١٣). المشروع النهضوي العربي: نداء المستقبل. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. ط (٣).
٦٨.مركز دراسات الوحدة العربية. (١٩٨٦). ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي. بحوث ومناقشات. الأردن. مركز دراسات الوحدة العربية. خلال الفترة من ٢٦– ٢٩ نيسان.
٦٩.مسعد، نيفين عبد المنعم. (٢٠٠٥). حقوق الانسان والتنمية. القاهرة. المنظمة العربية لحقوق الإنسان، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

٧٠.المصري، جورج. (١٩٨٩). التنمية المستقلة في النموذج الناصري. القاهرة. بدون دار نشر.
٧١.منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (٢٠١٧)، تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام ٢٠١٧ بناء القدرة على الصمود لتحقيق السلام والأمن الغذائي. روما. منظمة الأغذية والزراعة.
٧٢.منظمة العمل الدولية. (٢٠١٨). العمالة العالمية والتوقعات الاجتماعية: اتجاهات ٢٠١٨. جنيف. منظمة العمل الدولية.
٧٣.المنوبي، خالد. (١٩٨٦). إشكالية التنمية المستقلة في ضوء التجربة التونسية. بحوث ومناقشات الندوة الفكرية: التنمية المستقلة في الوطن العربي. عمان. مركز دراسات الوحدة العربية. إبريل.
٧٤.النمر، مصطفي. (٢٠١٩). الاقتصاد المصري: سياسات ومسارات. اسطنبول. المعهد المصري للدراسات. أوراق سياسية. فبراير.
٧٥.نور الدين، محمد. (٢٠١٧). نحو تنمية اقتصادية مستقلة. القاهرة. مجلة الديمقراطية. ع (٦٨). أكتوبر.
٧٦.النور، صقر. (٢٠١٤). سياسات التنمية الريفية والزراعية في مصر مساراتها التاريخية وآثارها في الفلاحين. الدوحة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية. مج (٣). ع (١٠). خريف.
٧٧.النيال، عبد القادر. (٢٠١٥). التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية. بيروت. المستقبل العربي. مج (٣٨). ع (٤٣٧). يوليو.
٧٨.هاردت، مايكل، نيجيري، أنطونيو. (٢٠٠٢). الإمبراطورية: إمبراطورية العولمة الجديدة، ترجمة فاضل جتكر. الرياض. مكتبكة العبيكان.
٧٩.هاريسون، ديفيد. (١٩٩٨). علم اجتماع التنمية والتحديث. ترجمة محمد عيسى برهوم. عمان. دار صفاء للنشر والتوزيع.
٨٠.هيجوت، ريتشارد. (٢٠٠١). نظرية التنمية السياسية. ترجمة حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد. عمان. المركز العلمي للدراسات السياسية.
٨١.والرشتاين، إيمانويل. (٢٠١٧). نهاية العالم كما نعرفه: نحو علم اجتماعي للقرن الواحد والعشرين. ترجمة فايز الصياغ. المنامة. هيئة البحرين للثقافة والآثار.

٨٢.وزارة المالية المصرية. (٢٠١٩). التقرير النصف سنوي عن الأداء الاقتصادي والمالي خلال العام ٢٠١٨ /٢٠١٩.

٨٣.يوسف صايغ، يوسف. (١٩٩٢). التنمية العصية: من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية.

٨٤.يوسف، عمر. (٢٠١٦). نحو نموذج تنموي لمقابلة أهداف العدالة الاجتماعية في مجتمعاتنا: نموذج التنمية الشاملة والمستقلة. السودان. مركز التنوير المعرفي. مجلة التنوير. ع (١٦). فبراير.

## (٨-٢) الْمُرَاجِعُ الْأَجْنَبِيَّةُ:

1. Adam Przeworski & Fernando Limongi (1997). "Modernization: Theories and Facts". World Politics. (Vol. 49, No. 2, January), pp. 155-183.
2. Alvin Y. So (1990). Social change and development: modernization, dependency, and world-systems theories, Newbury. Park, CA: Sage Publications.
3. Amin, Samir. (2006). Beyond US Hegemony? Assessing the Prospects for a Multipolar World. London. Zed Books Ltd. April 1, 2006.
4. Andrew, W. (1985). Introduction to the Sociology of Development. London: Macllan Publishers LTD.
5. Braun, V. & Clarke, V. (2012) Thematic analysis. In H. Cooper, P. M. Camic, D. L. Long, A. T. Panter, D. Rindskopf, & K. J. Sher (Eds), APA handbook of research methods in psychology, Vol. 2: Research designs: Quantitative, qualitative, neuropsychological, and biological (pp. 57-71). Washington, DC: American Psychological Association.
6. Credit Suisse. (2014). Global Wealth Data book 2014. Annual report. Credit Suisse Research (Research Institute). October 2014.
7. EBRD. (2017). Private Sector Diagnostic Egypt. European Bank for Reconstruction and Development.
8. El-Mahdy, Adel M. & Torayeh, Neveen M. (2009). International Journal of Applied Econometrics and Quantitative Studies. Vol. (6-1).

9. European Union Parliament. (2018). Directorate General for External Policies Department in a Stable Egypt for a Stable Region: Socio-economic Challenges and Prospects. Author.
10. G. Plama. (1981). Dependency: A Formal Theory of Underdevelopment or a methodology for the analysis of concrete situations of Underdevelopment? In P. Streeten (Ed): Recent Issues in World Development. (Oxford, Pergman Press. pp. 400-414.
11. Hettne. Björn (1995). Development Theory and The Three Worlds: Towards an International Political Economy of Development. NY. Longman Scientific & Technical. 2nd Ed.
12. Ikram, Khalid. (2018). Egypt's economic development: What's and Why's. cairo: American university of Cairo (AUC).
13. Johnson, R. B., Onwuegbuzie, A. J., & Turner, L. A. (2007). Toward a definition of mixed methods research. Journal of Mixed Methods Research, Vol (1), N (2), 112-133.
14. Knöbl, Wolfgang (2003). Theories That Won't Pass Away: The Never-ending Story of Modernization Theory. Handbook of Historical Sociology. Edited by: Gerard Delanty & Engin F. Isin. Newbury Park California. SAGE Publishing.
15. Lagarde, Christine (2019). Statement by IMF Managing Director Christine Lagarde on Egypt. PRESS RELEASE NO. 19/18. January 25, 2019. <https://www.imf.org/en/News/Articles/2019/01/25/pr1918-statement-by-imf-managing-director-christine-lagarde-on-egypt>.
16. Massoud, Ali A. (2015(. "Dealing with the Increasing Public Debt in Egypt," International Journal of Social Science Studies, Redfame publishing. Vol. 3(1). January.
17. Myrdal, Gunner. (1968). Asian Drama: An Inquiry into the Poverty of Nations. New York, NY. Pantheon Books. (Vol.2).
18. Rostow, Walt Whitman (1990). The Stages of Economic Growth: A Non-Communist Manifesto. New York. Cambridge University Press. 3rd ed.
19. S. Lall. (1973). Is Dependence a useful concept in analysing Underdevelopment. in N. Uphoffe: The Political Economy of Development. (Berckely, University of California Press). pp. 203-211.
20. Schwab, Klaus; (2019). The Global Competitiveness Report (GCR) 2019. Switzerland. World Economic Forum. October 2019.

21. Schwab, Klaus; Sala i Martin, Xavier. (2016). The Global Competitiveness Report (GCR) 2016–2017. Switzerland. World Economic Forum. September 2016.
22. Seers, Dudley (1972). The Meaning of Development. in The Political Economy of Development (ed). Norman T. Uphoff Illichman University of California Press.
23. The Economist Intelligence Unit Limited. (2019). Global Food Security Index (GFSI) 2019: Strengthening food systems and the environment through innovation and investment. London. The Economist Intelligence Unit Limited 2019.
24. Wallerstein, Immanuel (1996). The inter-state structure of the modern world –system. on smith, Steve& booth, ken& Zalewski, Marysia (Eds). International theory: Positivism and beyond, Cambridge University press.
25. Wallerstein, Immanuel (2004). World-Systems Analysis: An Introduction, Durham And London. Duke University Press.

# Divergent Perspectives for Autonomous Development Principles and Pillars "The Egyptian Case as a Model"


## Abstract

The study aimed to examine the essence of Autonomous development and its different perspectives, the principles, and pillars on which it is based, and to try to formulate a model that is consistent with the nature of Egyptian society. The study falls within the pattern of analytical descriptive studies in sociology, and the study adopts a Mixed Methods; because it combines what is analytical with what is field, depending on the two methods of qualitative analysis and social survey in the sample; The first method was to examine development literature and to learn about Autonomous development experience. The second method was to survey Egyptian society's opinion about the principles and pillars of the Autonomous development model according to the Likert Five-Year Scale. The Suez Governorate was selected as a spatial unit representing the Egyptian society. Using a sample Accidental samples (Non-Probabilistic), it reached 600 individuals representing most of the characteristics of the original society. The general results concluded that it was necessary to gradually move towards Autonomous development, considering the principles and pillars on which the study was based. They were of great importance and need, according to their relative weight and rank among the priorities of development in Egypt. All the "partially" Assumptions from the study were realized; Whereas it has been shown that there are statistically significant differences in the realization by the surveys of the principles and pillars of Autonomous development attributable to the social characteristics of the sample of the study.


**Keywords: Autonomous Development, Self-reliance, World System, Independence, Dependency, Modernization.**